الأوجُهُ الإعْرَابيَّةُ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ سِيبويه في كِتَابِه

إعداد

الدكتور/ مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمني

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الثالث المجلد السادس٢٠١٨م

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث لغوي بعنوان :

(الأوجهُ الإعرابيةُ الرَّاجحةُ عندَ سيبويه في كِتَابِهِ)

- يتناول هذا البحث جهد عالم من علماء المدرسة البصرية بل على رأس هذه المدرسة ، وهو سيبويه ، هذه المدرسة التي وضعت أصول النحو العربي وقواعده ، ومكنت له هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم .
- يتناول هذا البحث قضية من القضايا النحوية المهمة التي تتعلق بالإعراب ، وأنواعه وما اختلف فيه النحويون من وجوه الإعراب التي عليها فهم المعنى المراد من الألفاظ والتراكيب ، ورأي سيبويه في هذا الموضوع وترجيحه لأوجه الإعراب في كتابه ، ودراستها وتحليلها وعرض آراء النحويين السابقين واللاحقين في هذه الأوجه ، وما استدلوا به من شواهد .
- يتعرض هذا البحث لموقف سيبويه من النحويين المتقدمين في أوجه الإعراب ، واختلافهم فيها بما له الأثر على توجيه النصوص والشواهد توجيهاً إعرابياً ، ومدى موافقتها ، أو مخالفتها لأوجه الإعراب التي اختارها النحويون .
- تناول البحث : سيبويه ، وكتابه ، وأوجه الإعراب ، وحقيقته ، وأنواعه ، وعلاماته .
- تعرض هذا البحث لمعيار ترجيح أوجه الإعراب عند سيبويه بما يأتي :
  - ترجيح الرفع عند سيبويه .
  - ترجيح النصب عند سيبويه .
  - ترجيح الجر عند سيبويه .
- خلص هذا البحث إلى أنَّ الإعراب ضروري في الكلام فحركات الإعراب جعلت لتنبئ عن المعاني من فاعلية ، ومفعولية ، ومضافة ، ومضافاً إليه فلم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني لولا حركات الإعراب ، فالإعراب يزيل عنه الفساد واللبس الذي يلحقه باشتباه الفاعل بالمفعول ، والمبتدأ بالمفعول ، وغير ذلك من وجوه الإعراب التي عليها فهم المعنى المراد من الألفاظ والتراكيب .
- ظهر في هذا البحث أنَّ الإعراب مستحق للاسم دون الفعل ؛ لأنَّ الداعي إلى الإعراب هو التفرقة بين الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ، وغير ذلك من هذه

المعاني ، وهذا يكون في الاسم ، أمَّا الفعل فلا يدل إعرابه على معنى ؛ لأنَّ الفعل يدل على حدث وزمان ، فلا تختلف عليه الأحوال حتى يكون الإعراب فاصلاً بينهما ، وإنَّما أعرب المضارع لمشابهته الاسم .

- توصل هذا البحث إلى أنَّ ما رجَّحه سيبويه في كتابه من أوجه الإعراب الأربعة هو : الرفع ، والنصب ، والجر أمَّا الجزم فلا يوجد في الكتاب ترجيح صريح له على غيره من أوجه أخري.
- جاء في هذا البحث أنَّ سيبويه كان يذكر توجيهاً إعرابياً للوجه الذي رجَّحه ، وقد لا يذكر ويكتفي بذكر الوجه فقط ، وذلك اعتماداً على فهم القاريء لهذا الوجه .
- جاء في هذا البحث أنَّ سيبويه كان يعتمد في احتجاجه لأوجه الإعراب التي رجَّحها على جميع مصادر الاستشهاد من القرآن الكريم وقراءاته ، وأشعار العرب ، وأقوالهم ، وعلى القياس ، وعلى العلة .
- انتهى هذا البحث إلى عدة أمور منها :

* – أن سِيبويه كان أحياناً يُرجِّح ويختار وجهاً غير ما جاء به السماع ، وذلك استناداً إلى المعنى المراد من الكلام .
* – كانت أكثرُ اختيارات سيبويه يُرجِّح فيها الوجه الإعرابي الذي تكلم به أكثر العرب وأفصحهم ، ولا يُرجِّح الوجه الذي تكلم به بعض العرب وإن كان مشهوراً كما في مسألة الجر على الجوار.
* – كان للغات العرب جانب من اهتمام سيبويه في اختياره وترجيحه لوجه الإعراب .
* – كان سيبويه أحياناً يجعل الوجه الذي رجَّحه عنواناً للباب بأن يقول مثلاً : "هذا باب ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه وجه الكلام"

Research Summary

In the name of of Allah the Merciful

Language research entitled:

(The most prominent aspects of Sebwayh in his book)

-This research deals with the effort of a world of visual school scientists, but at the head of this school, which is Sibweh, this school which established the foundations of Arabic grammar and rules, and enabled him to this life related to which he still lives today.

-This research deals with a number of important grammatical issues related to expressions, types, and grammatical differences in terms of expressions that understand the meaning of words and structures, and the opinion of Seboyeh on this subject and its emphasis on the aspects of expression in his book, study and analysis and view the views of the previous and subsequent grammarians in this Facets, and their evidence.

-This research is subject to the position of Seboyeh of advanced grammarians in terms of expressions, and their differences in them, which has an impact on the direction of texts and evidences and the direction of the Arab, and the extent of approval, or contrary to the expressions chosen by the grammarians.

-The study dealt with: Sebwayeh, his book, expressions, his truth, his types, and his signs.

- This paper presents the criterion of weighting of the expressions in Siboyeh as follows:

- The weight of lifting at Sebwayh.

-The weight of the monument at Sibweh.

-The weight of the traction at Sebwayeh.

-This research concluded that the expression is necessary in speech and the movements of expression made to predict the meanings of the effectiveness, effectiveness, addition, and addition to it was not in the form and buildings evidence of these meanings, but the movements of expression, the expression removes the corruption and confusion that is caused by the suspicion of the actor effect, By object, and other expressions that have an understanding of the meaning of words and structures.

-In this research it appears that the expression is due to the name without the verb, because the reason for the expression is the distinction between the actor, the object, the additive, and other such meanings, and this is in the name. The verb does not indicate its meaning. And time, it is not different conditions so that the express separation between them, but expressed the similarity to the name.

-This research concludes that what Sebwayeh suggested in his book of the four aspects of the expression is: lifting, erecting, and traction. As for assertion, there is no clear weight in the book for any other aspect.

-This research shows that Sibweh was a little bit of a reference to the face of his face, which may not be mentioned and just mention the face only, depending on the reader's understanding of this face.

-In this research, Sebwayeh used to rely on his protest against the expressions that he suggested to all the sources of martyrdom from the Holy Quran and its readings, the poetry of the Arabs, their words, the analogy, and the reason.

-This research ended, among other things:

- *that Sibweh was sometimes likely and choose a face other than what came by hearing, and based on the meaning of the speech.
- *The most Sebwayeh choices are likely the face of the interview that most Arabs spoke and expounded, and does not likely face that some Arabs spoke, although it is famous as the issue of traction on the neighborhood.
- *The Arab languages had some aspect of Sibioh's interest in his choice and his defiance of the face of expression.
- *Sibweh sometimes makes the face, which he suggested a title for the door to say, for example: "This is a door to choose the lifting and the face of speech"

بسم الله الرحمن الرحيم

المــقدمــة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خير مَن نطق بلسانٍ عربي مبين ، سيدنا محمد ، وعلى آله ، وأصحابه ، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبـعـد :

فإنَّ الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعاني فهو يزيل عنه الإبهام الذي يلحقه باشتباه الفاعل بالمفعول ، فإذا قلت : ضَرب زيد عمرو . لا يُفهم الضارب منهما لا سيما وأنَّ كلاً منهما صالح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، فجُعل الرفع والنصب مُفرّقاً بينهما ، وكذلك قولك : ما أحسن زيداً ، لو عريته من الحركات لم يُفهم هل هو استفهام أو نفي أو تعجب ؟ وهكذا فلولا الإعراب لالتبست المعاني ، والإعراب لا تُعقل أكثر المعاني إلَّا به .

وأعربت العربُ كلامها أيضاً ؛ لأنَّ الاسم يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلمَّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان ليعتدل الكلام .

وقد كان مما استرعى انتباهي وأنا أفتش في أمهات الكتب أن أكتب بحثاً في هذا الموضوع ، كما أنَّني وجدت خلافاً بين النحويين في أوجه الإعراب في الكلام ، ومن بين هؤلاء النحويين إمام النحاة سيبويه ، فنظرت في كتابه فوجدته تناول هذا الموضوع ، مظهراً الرأي الراجح عنده من أوجه الإعراب دون إغفال آراء الآخرين مع تقديم الحجة والشواهد لها ، فآليت أن أتناول هذا الموضوع من خلال كتاب سيبويه وإخراجه إلى النور في ثوب جديد ، وسميته :

(الأوجه الإعرابية الراجحة عند سيبويه في كتابه)

وكان ما دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب أجملها فيما يأتي:

١ – أردت أن أبحث في جهد عالم من علماء المدرسة البصرية بل على رأس هذه المدرسة ، وهو سيبويه ، هذه المدرسة التي وضعت أصول النحو العربي وقواعده ، ومكنت له هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم .

٢ – أهمية الكتاب بين أمهات الكتب العلمية ، فقد بلغ من إعجاب العلماء به أن سموه (قرآن النحو) لما فيه من روعة التأليف ، وتسجيل أصول النحو ، وقواعده تسجيلاً تاماً ، وأنَّه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر اللغة إلَّا أتقنها علماً وتحليلاً ، وقد بلغ من أعجابهم به أيضاً أن كانوا يهدونه إلى أمرائهم ، ويقرأه تلاميذهم على شيوخهم ، فوجدت أنَّ مادة الكتاب ما زالت خصبة لكل باحث ودارس ومتأمل ، لما يحويه الكتاب من لقاح جهود النحاة السابقين ، فقد أفاد سيبويه منهم ، هؤلاء الذين رسموا كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلله ، فالبحث في هذا الكتاب ولهذا العالم وإبراز هذا الموضوع للباحثين ما لا يخفى من القيمة والأهمية بل أرى أن ذلك من الواجب والضروري علينا تجاه هؤلاء العلماء .

٣ – أنَّ هذا الموضوع يحوي قضية من القضايا النحوية المهمة التي تتعلق بالإعراب ، وأنواعه وما اختلف فيه النحويون من وجوه الإعراب التي عليها فهم المعنى المراد من الألفاظ والتراكيب ، فأردت أن أبحث عن رأي سيبويه في هذا الموضوع وترجيحه لأوجه الإعراب في كتابه ، وأقوم بدراستها وتحليلها وأعرض آراء النحويين السابقين واللاحقين في هذه الأوجه ، وما استدلوا به من شواهد .

٤ – أردت أن أعرض موقف سيبويه من النحويين المتقدمين في أوجه الإعراب واختلافهم فيها بما له الأثر على توجيه النصوص والشواهد توجيهاً

إعرابياً، ومدى موافقتها أو مخالفتها لأوجه الإعراب التي اختارها النحويون، ففي هذا مادة علمية تستحق البحث والدراسة .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في : **مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع .**

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع ،وأسباب اختياره وخطة معالجته .

التمهيد وعنوانه : سيبويه وكتابه ، وأوجه الإعراب .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : سيبويه وكتابه .

المطلب الثاني : الإعراب حقيقته ، وأنواعه ، وعلاماته .

المبحث الأول : معيار ترجيح أوجه الإعراب عند سيبويه ، وموقفه من النحويين .

المبحث الثاني : ترجيح الرفع عند سيبويه .

المبحث الثالث : ترجيح النصب عند سيبويه .

المبحث الرابع : ترجيح الجر عند سيبويه .

الخاتمة : وتحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث .

ثم ثبت بالمصادر والمراجع .

وكان منهجي في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي الوصفي بأن أستقرئ أوجه الإعراب الراجحة عند سيبويه في كتابه ، ثم أقوم بالوصف والتحليل لهذه الأوجه على الطريقة الآتية :

١ – وضع عنوان مختصر مناسب لوجه الإعراب الذي رجحه سيبويه .

٢ – ذكر نص سيبويه الذى رجح فيه الوجه الإعرابي.

٣ – توضيح الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه ، والعلة في اختياره لهذا الوجه .

٤ – ذكر الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها ، ودراسة هذه الآراء

بالحجج والأدلة .

٥ – التعقيب على ما سبق مرجحًا ما رأيته راجحًا بالأدلة من غير تعصب لسيبويه ، أو لغيره من النحويين.

٦ – تخريج ما يحتاج إلى تخريج من شواهد نثرية أو شعرية.

وقد رتبت ترجيحات سيبويه لأوجه الإعراب حسب ورودها في كتابه، ويتحتم علي هنا أن ألفت نظر القارئ إلى أنَّني قمت بحصر وتناول أوجه الإعراب الراجحة عند سيبويه التي صرح بها فقط حتى أتمكن من دراستها دراسة وافية تفيد القارئ .

"ومَا توفيقي إلَّا باللهِ عليهِ توكلتُ وإليهِ أنيب "

التمـهيـد

سيبويه وكتابه ، وأوجه الإعراب

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

سيبويه وكتابه

نظراً لأنَّ هذا البحث يتعلق بسيبويه ، وكتابه ، فأذكر في عجالة في هذا الجانب من التمهيد تعريفاً موجزاً بسيبويه ، وكتابه ، ولا أغفل هذا الجانب مطلقاً .

أولاً : تعريف موجز بسيبويه .

اسمه وكنيته ولقبه :

اسمه : عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، وهو فارسي الأصل .

وكنيته : أبو بشر ، أو أبو الحسين ، أو أبو عثمان ، وأثبت هذه الكنى هي : أبو بشر .

أمَّا لقبه : فقد اشتهر بلقب سيبويه الذي غطى على اسمه وكنيته ، وصار علماً منذ قديم الزمان وحتى وقتنا هذا ، ولم يلقب به أحد قبله ، وصار يضرب به المثل في الفصاحة ومعرفة الأصول ، والقواعد اللغوية والنحوية ، وهو لقب فارسي .[١]

نشأته وطلبه للعلم:

ولد سيبويه بالبيضاء ، وهي أكبر مدينة في كورة إصطخر بفارس ، وقيل : إنَّ مولده ومسقط رأسه كان بالأهواز ، ثم هاجر أهله إلى البصرة فنشأ بها .

وأخذ سيبويه يطلب العلم بالبصرة ، فدرس الحديث والفقه ، ثم لزم

(١) ينظر ترجمته في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٦٥ ، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٠٦ وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٤٨ وبغية الوعاة للسيوطي ص ٣٦٦

الخليل بن أحمد ، وسائر النحويين في تعلم اللغة والنحو ، وبرع في هذا العلم مع صغر سنه ، فقد مات شاباً ، ولكن لحبه لهذا العلم ، واجتهاده فيه ، وملازمته لأستاذه الخليل ولكل أساتذته أصبح في النحو وعلوم العربية مشهوراً، ولذلك صاروا يقولون إذا أرادوا مدح إنسان : هو سيبويه زمانه .[١]

شيوخه :

أفاد سيبويه من كبار الشيوخ في البصرة أذكر بعضاً منهم :

١- حماد بن سلمة بن دينار البصري من أهل العلم والحديث والنحو ، وهو الذي دفع سيبويه إلى حذق النحو بسبب تخطئته إياه في بعض المسائل النحوية فكان بذلك ممن اشترك في صنع سيبويه النحوي (توفي ١٦٧ هـ)[٢]

٢ – الأخفش الأكبر أبو الخطاب ، وهو شيخ يونس من أئمة اللغة والنحو أخذ عنه سيبويه اللغة وشيئاً من النحو .[٣]

٣ – عيسى بن عمرو الثقفي البصري يذكرون أنَّ له كتابين في النحو وهما : الجامع والإكمال ، ولم يصلا إلينا ، وقد روى سيبويه عنه ٢٢ مرة (توفي ١٤٩ هـ)[٤]

٤- يونس بن حبيب الضبي ، كانت له مذاهب وأقيسة في النحو تفرد بها ، وقد أكثر سيبويه من النقل عنه في كتابه .[٥]

٥ – الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه وقد لزمه سيبويه يأخذ

(١) ينظر أخبار النحويين للسيرافي ص ٤٣ وطبقات الزبيدي ص ٦٦ وياقوت الحموي ١٠/ ٥٥ وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٠ ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٥٤

(٢) ينظر طبقات الزبيدي ص ٤٨ و إنباه الرواة ١/ ٣٢٩ وياقوت الحموي ١٠ / ٢٥٤- ٢٥٨ والسيرافي ص ٤٢ – ٤٤ ونزهة الألباء ص ٥٠ – ٥٣ ومقدمة كتاب سيبويه للمحقق الأستاذ /عبد السلام هارون ص٨ ، ٩

(٣) ينظر ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٣٥ ونزهة الألباء ص ٥٣ وبغية الوعاة ص ٢٩٦

(٤) ينظر طبقات الزبيدي ص ٢٣-٢٦ والسيرافي ص ٢٨ وإنباه الرواة ٢/ ١٠٦ ونزهة الألباء ٢٣

(٥) ينظر ترجمته في مراتب النحويين ص ٢١ والسيرافي ص ٣٣ ونزهة الألباء ص ٦٠ والفهرست لابن النديم ص ٦٣ وبغية الوعاة ص ٤٢٦

عنه اللغة والنحو حتى برع فيهما (توفي ١٧٥ هـ)[١]

تلاميذه :

قيل : لا يكاد يعرف من تلاميذ سيبويه إلَّا ثلاثة وهم :

١ – أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، لم يأخذ عن الخليل وأخذ عن سيبويه مع أنَّه كان أسن منه ، قرأ مسائل من الكتاب على سيبويه ، روى الزبيدي أنَّ الأخفش كان يقول : " كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليَّ وهو يرى أنِّي أعلم منه – وكان أعلم مني – وأنا اليوم أعلم منه " (توفي ٢٠٧ هـ) [٢]

٢ – قطرب أبو محمد بن المستنير البصري ، كان ملازماً لسيبويه ، وقد أخذ قطرب أيضاً عن عيسى بن عمر النحو (توفي ٢٠٦) [٣]

٣ – الناشي ، قال أبو الطيب : " وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش ، رجل يعرف بالناشي ووضع كتباً في النحو قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه ..." [٤]

وفاته :

يقال : إنَّه ذهب إلى بغداد لطلب المال ، ولكنَّه لم تطب له الإقامة هناك ، وإنَّه دخل شاطيء البصرة ووجَّه يطلب الأخفش تلميذه ، فجاءه فقص عليه ما جرى بينه وبين الكسائي ، ثم استودعه الله وسار إلى طلحة بالأهواز التي يقال إنَّها مسقط رأسه ، فمات فيها على أرجح الأقوال سنة ١٨٠ هـ رحمه الله .[٥]

ثانياً : كتاب سيبويه :

سأذكر في هذا الموضع تعريفاً موجزاً بالكتاب ، ومكانته العلمية ،

(١) ينظر ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٦٨ وأنباه الرواة ٣٤١/١
(٢) ينظر ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٦٧ وأنباه الرواة ٢/ ٣٦
(٣) ينظر مراتب النحويين ص ٦٧والسيرافي ص ٤٩وطبقات الزبيدي ص ١٠٦ وإنباه الرواة ٢١٩/٣ وشذرات الذهب ١٥/٢ وتهذيب اللغة للأزهري ١٤/١
(٤) ينظر مراتب النحويين ص ٨٥
(٥) ينظر طبقات النحويين ص ٤٩ والسيرافي ص ٤٨ وياقوت الحموي ١٧/١٦وطبقات الزبيدي ص ٧٣ونزهة الألباء ص ٨٠

وشواهده ، وسأرجئ الحديث عن منهج سيبويه لأنّي سأذكره في ترجيحه لأوجه الإعراب في الفصل الأول منعاً للتكرار.

التعريف بالكتاب :

إنَّ كتاب سيبويه يكاد يكون هو عمود الدراسات اللغوية والنحوية إلى وقتنا هذا ، فهو كتاب فريد في نسجه ، ووحيد في نوعه ، وذلك لأنَّه ليس جامعاً لعلم سيبويه وحده ، وإنَّما هو كتاب جمع فيه زبدة علوم جهابذة علم العربية الأوائل ، وعلى رأسهم : أبو عمرو بن العلاء ، ومدرسته ، والخليل بن أحمد ، والأخفش الأكبر ، وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، وغيرهم ممن زخر بهم كتابه .

وقد عرف كتاب سيبويه من قديم الدهر إلى يومنا هذا باسم الكتاب ، أو كتاب سيبويه ، ومن المقطوع به تاريخياً أنَّ سيبويه لم يسمه باسم معين على حين كان العلماء في دهره ومن قبل دهره يضعون لكتبهم أسماء : كالجامع ، والإكمال لعيسى بن عمر ، والعين للخليل بن أحمد .

وقد يكون أعجل عن تسميته ، فقد توفي شاباً فلم يتمكن من معاودة النظر فيه واستتمامه ، فليست للكتاب مقدمة ولا خاتمة مع جلالة قدره وبناء إحكامه .

قال السيرافي :" وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله عَلَماً عند النحويين، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنَّه كتاب سيبويه ، وقرأ نصف الكتاب ، ولا شك أنَّه كتاب سيبويه ."[1]

شواهد الكتاب :

أكثر سيبويه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، فقد وجه القراءات القرآنية توجيهاً نحوياً لا يخالف القاعدة ، حيث قال : " القراءة لا تُخالفُ ؛ لأنَّ

(١) ينظر أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ وانظر أيضاً نزهة الألباء ص ٧٥ ومقدمة كتاب سيبويه للمحقق ص ٢٤

القراءة السُّنَّةُ . " (١)

كما اهتم سيبويه بصورة واضحة بالشواهد الشعرية ، فهي تربو على الألف بيت .

ويتردد في الكتاب سماعه عن علماء اللغة الموثقين في موطنهم وفي مقدمتهم أستاذه الخليل ، وله القِدح المعلّى ، ويليه يونس بن حبيب ، ثم الأخفش الأكبر ، ثم أبو عمرو بن العلاء ، ثم عيسى بن عمر . (٢)

واعتمد سيبويه في نسبة الكثير منها على شيوخه ، ونَسب الإنشاد إليهم فيقول : أنشدنا – يعني الخليل – ويقول : أنشدنا يونس ، وكذلك يفعل أيضاً فيما يحكيه عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر وغيره ممن أخذ عنهم ، وقد يقول : أنشدنا أعرابي فصيح.(٣)

والجمهور الأعظم من نسبة هذه الشواهد إنَّما هو للجرمي .

وفي ذلك يقول الجرمي : " نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً . فأمَّا الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأمَّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها . " (٤)

وقد استشهد سيبويه بكثير أيضاً من أقوال العرب وأمثالهم ، فهو يُعد بحق موسوعة لغوية نحوية .

أمَّا الحديث النبوي الشريف فقد استن سيبويه بمدرسته في قلة الاستشهاد به ؛ لأنَّه روي بالمعنى لا باللفظ ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يُؤمنون على لحن .

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٨
(٢) ينظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٨١
(٣) ينظر خزانة الأدب للبغدادي ١٧٨/١ ومقدمة كتاب سيبويه للمحقق ص٣٥
(٤) ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٨/١ وانظر سيبويه إمام النحاة تأليف / علي النجدي ناصف ص ١٤٣-١٤٨ ومقدمة كتاب سيبويه للمحقق ص ٣٤

المطلب الثاني

الإعراب حقيقته ، وأنواعه ، وعلاماته

الإعراب لغة :

البيان والإفصاح والتبيين ، يقال : أعرب الرجلُ عن حاجته إذا أبان عنها وأفصح ، وأعرب فلان عَمَّا في نفسه إذا بَيَّنه ، ورجل مُعرب أي : مُبين عن نفسه ، وقال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو : الإبانة ، يُقال: أعرب عنه لِسانُه وَعَّرب أي: أبان وأفصح .(١)

الإعراب اصطلاحًا:

اختلف النحويون في حقيقة الإعراب على مذهبين ، هل هو لفظي أم معنوي ؟

معنى الإعراب على أنَّه لفظي :

هو : ما جيء به علامة في آخر الكلمة للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة ، أو سكون ، أو ما يقوم مقامهما ، أو هو: أثر ظاهر ، أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب.

معنى الإعراب على أنَّه معنوي :

هو : تَغَيُّر آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا.

أنصار المذهب الأول ، وأدلتهم :

المذهب الأول وهو أنَّ الإعراب لفظي هو مذهب المحققين من النحويين منهم : ابن درستويه ، والجرجاني ، وابن خروف ، والأستاذ أبو علي الشلوبين .(٢)

قال ابن خروف : الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة .(٣)

وقيل عن ذلك : بأنَّه فاسد ؛ لأنَّ الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت نحو: لم يفعلوا ولن يفعلوا .(٤)

---

(١) ينظر: لسان العرب (عرب)، والقاموس المحيط (عرب)
(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٧،١٨/١ ، والتوطئة للشلوبين ص١١٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠٩/١، وتمهيد القواعد ١٣٢/١.
(٣) ينظر التذييل والتكميل ١٠٩/١، وتمهيد القواعد ١٣٢/١.
(٤) قاله أبو حيان: ينظر التذييل والتكميل ١٠٩/١.

ولمَّا رأي الأستاذ أبو علي الشلوبين أنَّ الإعراب قد يكون صوتًا وحذفًا ، وأنَّ هناك معربات لا يعمل فيها إلَّا عامل النصب أو عامل الرفع عدل عن قولهم : إنَّه صوت ، أو إنَّه تغير آخر الكلمة لتغير العوامل ، وقال في حَدِّه: (الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل نحو: قام زيدٌ ، وضربت زيدًا ، ومررت بزيدٍ ، وهو أجود من قول من قال : إنَّ الإعراب تغيُّر آخر الكلمة لتغير العوامل ؛ لأنَّ ثَمَّ معربات لا يعمل فيها إلَّا عامل النصب خاصة كالمصادر والظروف غير المتمكنة غالبة ، أو عامل رفع خاصة كقولهم: أيمن الله في القسم إلَّا أنَّ لقولهم وجهًا وهو حمله على الأصل ، فالأكثر عدم الالتفات إلى الأقل .)[١]

وقد اختار هذا المذهب أيضًا من النحويين : العكبري ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن عقيل ، والأشموني .[٢]

واستدل أصحاب هذا المذهب بأنَّ الأصل في الإعراب الحركة ؛ لأنَّها ناشئة عن العامل كقولك : قام زيدٌ ، فالضمة ناشئة عن الفعل ، والفعل عامل، والعمل نتيجة العامل ، والعمل هو الحركة ، فأمَّا كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً فهو معنى مجرد عن علاقة لفظية يجوز أن تدرك بغير لفظ كما يدرك الفرق بين المبنيات بالمعنى مع الحكم بالبناء ، كقولك : ضربَ هذا هذا ، وكذلك قولك في المعرب نحو: كَلَّم موسى عيسى ، فعلم أنَّ الإعراب هو الحركة المخصصة ، وهذه هي حجة هؤلاء .[٣]

أنصار المذهب الثاني ، وأدلتهم :

المذهب الثاني وهو أنَّ الإعراب معنوي وهو مذهب متأخري المغاربة ، وهو ظاهر قول سيبويه قال في الباب الذى ترجمته : (هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية : وهى تجرى على ثمانية مجارٍ: على النصب ، والجر،

(١) ينظر: التوطئة للشلوبين ص١١٦.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ص١١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٦٧، ١٦٨ مسألة ١٢، وشرح الكافية للرضي ١٧/١، ١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣،٣٤/١ ، والمساعد لابن عقيل ١٩/١، وشرح الألفية للأشموني ٤٩/١:٤٧.
(٣) ينظر التبيين للعكبري ص١٦٧، ١٦٩.

والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف .)[١]

وقد اختار هذا المذهب أيضًا أكثر النحويين منهم : الزجاجي ، والفارسي ، وابن برهان ، والأعلم ، والجزولي ، وابن معطي ، وابن عصفور، وابن أبي الربيع ، وابن يعيش ، وأبو حيان .[٢]

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأوجه :

الأول : أنَّ الإعراب اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها ، والاختلاف معنى لا لفظ كمخالفة الأحمر للأبيض.

الثاني : أنَّ الإعراب يدل عليه تارة الحركة ، وتارة الحرف كحروف المد في الأسماء الستة ، والتثنية والجمع ، وما هذا سبيله لا يكون معنى واحدًا بل هو دليل على المعنى ، والدليل قد يتعدد والمدلول عليه واحد.

الثالث : أنَّ الحركات تُضاف إلى الإعراب فيُقال حركات الإعراب ، وهذه ضمة إعراب ، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة ، وكذلك الحركات توجد في المثنى وليست إعرابًا.[٣]

وعلى هذا فحدُّ الإعراب لفظاً هو : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو سكون ، أو حذف .

وحدُّ الإعراب مَعْنى هو : تغيير أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً . [٤]

والراجح الذى أميل إليه وأختاره هو المذهب الأول وهو أنَّ الإعراب لفظي ، وهو مذهب الجمهور والمحققين من النحويين ، وذلك لأنَّ الإعراب قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمة ، والفتحة ، والكسرة في نحو: ضَرَبَ زيدٌ غلامَ عمرٍو.

وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع : لا نولُك أن تفعل ، ولعمرُك ، وكنصب

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٣/١.
(٢) ينظر المسائل العسكرية للفارسي ص٢٢٩، وشرح اللمع ٧/١ والمقدمة الجزولية في النحو ص٧، والفصول الخمسون لابن معط ص١٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١، ١٠٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١٧١/١، ١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١١٠/١، ١١١، والإرشاد إلى علم الإعراب للكبيشي ص٧٩.
(٣) ينظر: التبيين للعكبري ص١٦٧، ١٦٨.
(٤) ينظر الحدود في علم النحو للأبذي ص ٤٤٩

سبحانَ الله ، ورويدَك ، وكجر الكُلاع ، وعِريط من: ذي الكُلاعِ [١]، وأم عِريطِ .[٢]

وإذا لزم للزوم مدلوله فلا يصح أن يوصف بالتغيير.[٣]

وقول سيبويه في باب مجارى أواخر الكلم من العربية : (وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل وليس شيء منها إلَّا وهو يزول عنه .)[٤]

إذا وقفنا أمام قول سيبويه : (وليس شيء منها إلَّا وهو يزول عنه) ، وجدنا أنَّه يحتمل وجهين :

الأول : أن يكون الإعراب ما جعل علامة في آخر الكلمة ، وهو الظاهر ويكون الإعراب على هذا لفظي.

الثاني : أن يكون الإعراب معناه التغيُّر ويكون الإعراب على هذا معنوي وهو خلاف الظاهر .[٥]

فالأَوْلى اتباع الظاهر في الإعراب وهو أنَّه لفظي وأنَّه مذهب المحققين من النحويين.

الفرق بين النحو والإعراب :

النحو اسم لهذا الجنس من العلم ، والإعراب – كما سبق – أصله البيان، وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ .

والنحويون لمَّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات سموها إعراباً أي: بياناً ، وكأنَّ البيان بها يكون كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له .

ويسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً ؛ لأنَّ الغرض طلب علم واحد .

(١) الكُلاع: للبأس والشدة، وذي الكُلاع الأكبر: يزيد بن النعمان والأصغر: سميفع بن يعفر وهما من أذواء اليمن ، ينظر القاموس المحيط (كلع).
(٢) أم عريط : هي العقرب ، ينظر القاموس المحيط (عرط).
(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ٧٧/١.
(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١٣/١.
(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٣/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٣

والإعراب : الحركات المبينة عن معاني اللغة ، وليس كل حركة إعراباً كما أنَّه ليس كل الكلام مُعرباً . (١)

ما يدخله الإعراب من أنواع الكلمة :

الكلمة ثلاثة أنواع هي : اسم ، وفعل ، وحرف .

ويرى البصريون وعلى رأسهم الخليل وسيبويه أنَّ المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة هي مشابهة الحرف ، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلة هي مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ؛ لأنَّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها .

فكل اسم رأيته مُعرباً فهو على أصله ، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله ، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله ، وكل فعل رأيته مُعرباً فقد خرج عن أصله ، والحروف كلها مبنية على أصولها .

وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف ، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله .(٢)

وقد احتج كل فريق بحجته ليس هذا مجالها .

والذي عليه أكثر المحققين من النحويين أنَّ الإعراب يدخل من أنواع الكلمة الاسم المتمكن ، وهو المُعرب ، والفعل المضارع ؛ لأنَّه شريك الاسم في الإعراب.

وهذا يشمل الأسماء المفردة ، والمثناة ، والمجموعة ، والفعل المضارع صحيحًا كان أو معتلًا.

والإعراب مستحق للاسم دون الفعل ؛ لأنَّ الداعي إلى الإعراب هو التفرقة بين الفاعل والمفعول ، والمضاف إليه ، ولولا الإعراب لالتبست

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩١
(٢) ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٧ ، ٧٨ وينظر الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٦٠

المعاني، كما أسلفنا .

وأمَّا الفعل فلا يدل إعرابه على معنى ؛ لأنَّ الفعل يدل على حدث وزمان ولا تختلف عليه الأحوال ، حتى يكون الإعراب فاصلاً بينهما وإنَّما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم .(١)

فائدة الإعراب في الكلام :

لمَّا كانت الأسماء تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع " زيد " على أنَّ الفعل له ، وبنصب " عمرو " على أنَّ الفعل واقع به ، وقالوا : ضُرب زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع " زيد " على أنَّ الفعل ما لم يسمَّ فاعله وأنَّ المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض " زيد " على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النحويين إلَّا قطرباً . (٢)

موضع الإعراب في الكلمة:

موضع الإعراب في الكلمة هو آخر الكلمة المعربة ، وجُعل آخر المُعرب لسببين:

الأول : أنَّ الإعراب يدل به على معنى عارض في الاسم وهو الفاعلية، والمفعولية ، وحروف الاسم تدل على ذات المسمى فيجب أن تستوفى الصيغة الدالة على ذات المسمى ، ثم يؤتى بعد ذلك بالإعراب الدال على المعنى العارض في تلك الذات .(٣)

الثاني : أنَّ الإعراب لو جُعل في أول الكملة لفسد من وجهين:

(١) ينظر المتبع في شرع اللمع للعكبري ١٣٦/١.وينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٩
(٢) ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٩ ، ٧٠
(٣) المتبع للعكبري ١٤١/١ ، ١٤٢.

أحدهما : أنَّه كان يفضي إلى اختلاط الأبنية ، فإنَّ فاء "قُفل" مضمومة، وفاء "عِدْن" مكسورة في أصل بنائها ، فلو فتحناها في النصب ، وكسرناها في الجر لاختلط بناء فُعْل بفِعْل.

والثاني : أنَّه كان يفضي إلى إسقاط وجهين من وجوه الإعراب ، وهما: السكون إذ الساكن لا يصح الابتداء به ، والحركة التي بني أول الكلمة عليها في أصله .(١)

ولا يجوز أن يكون الإعراب في وسط الكلمة ؛ لأنَّه لو جعل الإعراب وسطاً ، لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء ؟ فجعل الإعراب في آخر الاسم لأنَّ الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنَّه إعراب ، وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه (٢) ، وأيضاً للعلة التي تقدمت من اختلاط الأبنية وإسقاط وجهين من الإعراب فتعين أن يكون الإعراب آخر الكلمة.

هل الإعراب حركة أم حرف ؟

سبق القول إنَّ الإعراب دالٌّ على المعاني ، وإنَّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه ، نحو الضمة في قولك : هذا جعفرٌ ، والفتحة من قولك: رأيت جعفراً ، والكسرة من قولك : مررت بجعفرٍ ، هذا أصله ومن المجمع عليه أنَّ الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن ، والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أنَّ الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلَّا في حرف ، ثم قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً ، وكذلك الجزم في الأفعال المضارعة ، وحرفاً . (٣)

أنواع الإعراب:

الإعراب أربعة أنواع هي : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم.

ولا الخامس لها ؛ لأنَّه ليس يعرض في الكلمة إلَّا حركة أو سكون ،

(١) المرجع السابق ١٤٢/١.وينظر الإيضاح للزجاجي ص٧٦ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ /٨٣
(٢) ينظر الإيضاح للزجاجي ص٧٦
(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٢

والسكون شيء واحد ، والحركات ثلاث ، فقد أعرب بالجميع .

والإعراب إنَّما دخل الكلام ليفصل بين المعاني – كما سبق – وهذا يوجب أن يكون الإعراب الحركات ، فأمَّا السكون فعدم ، والعدم لا يدل على شيء ، ولأنَّ الكلمة وضعت في أصلها على السكون ، فلو كان السكون إعرابًا دالًا على معنى لم يكن الإعراب حادثًا بعامل ، ومن هنا لم يكن الجزم في الأسماء ، قال سيبويه : " وليس في الأسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة . " (١)

ومعنى هذا أنَّه لم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها ، فلو جُزمت سقطت منها الحركة والتنوين ، فكانت تختل ، وذلك أنَّك لو أردت جزم " جعفر " لزمك إسكان الراء ، وبعدها التنوين ، فكان يلزم حذف التنوين ؛ لأنَّه ساكن وقبله الراء ساكنة ، فكان يختل الاسم لذلك ، ومع ذلك فإنَّه قد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذي قبل آخره ساكناً ، نحو: زيد ، وبكر ، وما أشبه ذلك فلو جزم هذا النوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك.(٢)

والجر لا يكون في الأفعال قال سيبويه : " وليس في الأسماء المضارعة جر كما أنَّه ليس في الأسماء جزم ؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال ." (٣)

وبان من هذا أنَّ الأصل في الإعراب الرفع والنصب والجر، أمَّا الجزم فهو فرع .(٤)

وقُدم الرفع والنصب لاشتراك الاسم والفعل فيهما ، وقُدم الرفع لأنَّ الكلام قد يستغني به عن غيره ، وقُدم الجر لأنَّه خاص بما هو أصل وهو الاسم ، وأخر الجزم لأنَّه خاص بما هو فرع وهو الفعل .

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤وينظر الإيضاح للزجاجي ص ١٠٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٥
(٢) الإيضاح للزجاجي ص ١٠٢
(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤وينظر الإيضاح للزجاجي ص ١٠٧وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٢
(٤) ينظر المتبع ١٤٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩/١.

علامات الإعراب :

للإعراب علامات أصلية وعلامات فرعية نائبة عنها.

أمّا العلامات الأصلية فهي : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، والسكون للجزم .(١)

ولمَّا كان الأصل الحركة ، وهو الأعم الأكثر ، نسبوا ذلك كله إلى الحركة ، فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع ، وهي الضمة ؛ لأنَّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه ، ونسبوا النصب كله إلى حركة النصب وهي الفتحة ؛ لأنَّ المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى ، فيبين للناظر إليه كأنَّه قد نصب لإبانة أحدهما عن صاحبه ، وأمَّا الجر فإنَّما سمي بذلك لأنَّ معنى الجر الإضافة ، وذلك أنَّ الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مررت بزيد ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد .

هذا مذهب البصريين وتفسيرهم ومن سماه منهم من الكوفيين خفضاً فإنَّهم فسروه تفسير الرفع والنصب فقالوا : لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين .

وأمَّا الجزم فأصله القطع أي : قطع الحركة عن الكلمة هذا أصله ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا ؛ لأنَّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف . (٢)

وقد تنوب بعض العلامات الأصلية عن بعض كنيابة الفتحة عن الكسرة في الاسم الممنوع من الصرف في حالة الجر، وكنيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب.

وأمَّا العلامات الفرعية التي تنوب عن العلامات الأصلية فهي بالحروف والحذف .

فتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة ، وحذف حرف العلة عن السكون ، وحذف النون عن السكون .(٣)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/١.
(٢) ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٩٣ ، ٩٤
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/١، ٤٣.

المبحث الأول

معيار ترجيح أوجه الإعراب عند سيبويه ، وموقفه من النحويين وفيه :

أولاً : الاحتجاج عند سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب .

ثانياً : التوجيه الإعرابي للوجه الذى رجحه سيبويه .

ثالثاً : موقف سيبويه من الخليل وغيره من النحويين في ترجيحه لأوجه الإعراب .

رابعاً : ما ورد من أنواع الإعراب في ترجيح سيبويه.

خامساً : الألفاظ التي عَبَّر بها سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب .

سادساً: منهج سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب .

المـبحث الأول

معيار ترجيح أوجه الإعراب عند سيبويه ، وموقفه من النحويين

هناك معايير ومرجحات اعتمد عليها سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب، وأيضًا له مواقف من النحويين المتقدمين ، فقد يوافقهم ، وقد يخالفهم في هذه الأوجه ، والمنهج الذي سار عليه ، وأضح ذلك فيما يأتي :

أولاً : الاحتجاج عند سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب .

تنوعت احتجاجات النحويين لآرائهم ما بين السماع ، والقياس والعلة ، فهل اختار سيبويه في احتجاجه لآرائه السماع ، أو القياس والعلة ؟

قبل أن أتطرق إلى الإجابة عن هذا السؤال في بيان احتجاج سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب ؛ أود أن أعرج بإيجاز على أصول الاحتجاج عند النحويين القدماء من المدرستين : البصرية والكوفية ، وأهميته عندهم :

السماع :

هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، وسماه أبو البركات الأنباري بالنقل ، وعرفه بقوله : " النقل هو : الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح عن حد القلة إلى حد الكثرة . " (١)

والسماع يشمل :

أ – كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم بقراءاته .

ب – أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم .

ج – كلام العرب قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدين ، نظماً ونثراً .

فقد اعتمد النحويون القدماء في تأصيل قواعدهم النحوية ، وإقامة بنيانها، وفى أكثر آرائهم على السماع والقياس والعلة.

والسماع عندهم يعني نبعين كبيرين هما : نبع النقل عن القُرَّاء للقرآن الكريم ، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخُلَّص الذين يوثق بفصاحتهم ، ومن

(١) ينظر لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ص ٨١

أجل ذلك رحل الخليل بن أحمد إلى مواطن في الجزيرة العربية يحدث العرب ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة ، ويُروى أنَّ الكسائي سأله ، وقد بهره كثرة ما يحفظ من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة.(١)

وكانوا لا يعتمدون في الاستشهاد بالحديث النبوي ؛ لأنَّ كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة ، واللحن يدخل على ألسنتهم .(٢)

القياس :

القياس كما عرفه ابن الأنباري هو: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .(٣)

ويوضح السيوطي أقسام القياس فيقول : " القياس في العربية على أربعة أقسام : حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد ، وينبغي أن يسمى الأول ، والثالث قياس المساوي ، والثاني قياس الأوْلى ، والرابع قياس الأدون . " (٤)

وهو معظم أدلة النحو ، والمُعَوَّل في غالب مسائله عليه كما قيل : (٥)

إنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَع ** وبِهِ في كُلِّ أمرٍ يُنتَفَعْ(٦)

وكان القياس عند النحويين القدماء يبنى على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصهم دائمًا على ما يخالفه ومحاولتهم في أكثر الأحيان – وهذا عند علماء المدرسة البصرية – أن يجدوا له تأويلًا بما يتفق مع أقيستهم .(٧)

أمَّا علماء المدرسة الكوفية فقد اتسعوا في القياس على الشاذ ، والنادر ،

(١) المدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف ص٤٦، وإنباه الرواة للقفطي ٢٥٨/٢.
(٢) المدارس النحوية ص٤٧.
(٣) الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي ص١٧٥، ولمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ص٩٣.
(٤) ينظر الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٩٢
(٥) مطلع قصيدة للكسائي في وصف النحو، ذكرت في إنباه الرواة ٢٦٧/٢، والإصباح ص١٧٥.
(٦) الإصباح في شرح الاقتراح ص١٧٥.
(٧) المدارس النحوية ص٥٣.

والضرورة ، واعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب ، وقد كانوا يستخدمون القياس أحياناً بدون استناد إلى أي سماع ، ومن ذلك مثلاً قياسهم العطف بـ" لكن " في الإيجاب على العطف بـ"بل " في مثل : قام زيدٌ بل عمرو، فقد قاسوا ذلك على " لكن " فقالوا : قام زيدٌ لكن عمرو . بدون أي شاهد من كلام العرب يجيز لهم هذا القياس . (١)

العلة :

عِلل النحويين أقرب إلى عِلل المتكلمين منها إلى عِلل المتفقهين ، وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك علل الفقه ؛ لأنَّها إنَّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية ، بخلاف علل النحو ؛ فإنَّ كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته .(٢)

قال سيبويه : " وليس شيء يُضطرُّون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهاً."(٣)

وقد اهتم النحويون القدماء بالعلة أيضًا في قواعدهم النحوية والصرفية ، فقد كان الخليل يسند دائمًا ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم، وفى ذلك قيل عن الخليل: إنَّه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق .(٤)

وإذا تأملنا في اعتماد سيبويه في آرائه على السماع والقياس والعلة نجد أنَّه سار على خطى من سبقوه في هذا الدرب فهو يجري على الأساس الذي وضعته مدرسته البصرية .

(١) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ٢٩٢/١ والهمع للسيوطي ١٣٧/٢ والمدارس النحوية ص١٦٤
(٢) ينظر الخصائص لابن جني ١ / ١٤٤ وينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٤ – ٦٦والإصباح في شرح الاقتراح ص ٢٢٣
(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢
(٤) المدارس النحوية ص٤٨.

وقد كان سيبويه يعتمد في احتجاجه لأوجه الإعراب التي رجحها على أصول الاحتجاج التي سبقت من السماع ، والشواهد التي استدل بها من القرآن الكريم وقراءاته ، وأشعار العرب وأقوالهم ، ومن القياس والعلة كما سنوضح .

ومن أمثلة احتجاج سيبويه بالسماع ، قوله في وجه إعراب الاسم بعد "أمَّا" في الاشتغال: "وقد قرأ بعضهم[١]: **"وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم"**[٢]، وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع ، قال بشر بن أبي خازم :[٣]

فأمَّا تميمٌ تميمُ بن مُرٍّ ** فألفاهم القومُ رَوبَى نِياما

... فالنصب عربيٌ كثير ، والرفع أجود ."[٤]

فقد رجح سيبويه الرفع هنا فيما ورد به السماع بالرفع في الآية الكريمة، وهي قراءة الجمهور ، وبالرفع في قول الشاعر .

وقد كان سيبويه أحيانًا يرجح وجهًا غير ما جاء به السماع ، وذلك استنادًا إلى المعنى المراد من الكلام ، ويعلل ذلك ، فمن ذلك قوله في "هذا باب من أبواب "أنَّ" تكون "أنَّ" فيه مبنية على ما قبلها: "وذلك قولك: أحقًا أنَّك ذاهبٌ ... ونظير أحقًا أنَّك ذاهب من أشعار العرب[٥]:

أحقًا أنَّ جيرَتنا استقلوا ** فنيَّتُنا ونيَّتُهم فريقُ

ثم ذكر سيبويه شواهد أخرى وقال : "فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا" ، ثم رجح سيبويه الوجه الآخر وهو الرفع فقال: "والرفع في جميع ذا جيد قوي ، وذلك أنَّك إن شئت قلت: أحقٌ أنَّك ذاهبٌ ، وأأكبرُ ظنك أنَّك ذاهبٌ ، تجعل الآخِر هو الأول ."[٦]

(١) وهى قراءة عبد الله بن أبي إسحاق بنصب "ثمودَ" وقراءة باقي القراء بالرفع ، ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٤٤٢/٢ و٤٤٣ والبحر المحيط ٤٧/٧، وتفسير الطبري ٦١/٢٤، ومعاني القرآن للفراء ١٤/٣.
(٢) سورة فصلت: من الآية ١٧.
(٣) البيت من المتقارب ، ينظر: ديوانه ص١٩٠، والأزهية للهروي ص١٤٦، وجمهرة اللغة ١٠٢١، ومجالس ثعلب ص٢٣٠، والمحتسب لابن جنى ٨٩/١، وأدب الكاتب ص٧.
(٤) الكتاب لسيبويه ٨٢/١، والمبحث الثاني: ترجيح الرفع ، المسألة الثانية.
(٥) قائله: المفضل النكري ، والبيت من الوافر، ينظر الكتاب ٣٤/٣، والأصمعيات ص٢٠٠٠، والعيني ٢٣٥/٢، والأشموني ٢٧٨/١.
(٦) الكتاب لسيبويه ١٣٧/٣:١٣٤.

وقد كان للغات العرب جانب من اهتمام سيبويه في احتجاجه ، فقد استند إلى لغاتهم في ترجيحه لوجه الإعراب فمن ذلك قوله : "هذا باب ما يُختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ، وزعم يونس أنَّه قول أبي عمرو وذلك قولك: أمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ..."(١)

وطبعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ؛ لأنَّه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطِّرادها ، فقد ساد هذا النمط من القياس طيلة القرون الأولى ، ويعتمد سيبويه ، وعلماء مدرسته البصرية – كما سبق – في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب ، فكانوا يقيسون على ما ورد به السماع ، وما كانت له شواهد كثيرة في اللغة ، وتكلم به أكثر العرب ، ولم يقيسوا على النادر أو القليل ، أو الشاذ . (٢)

ومن أمثلة احتجاج سيبويه بالقياس في اختياره لوجه الإعراب قوله في "غدوة" بعد " لدن": "والجر في "غدوة" هو الوجه والقياس."(٣)

فرجح سيبويه الجر هنا ، واحتج بالقياس ؛ لأنَّ " لدن " ظرف فحكمها أن يخفض ما بعدها بالإضافة قياساً على سائر الظروف التي يجر ما بعدها مثل : أمام ، وقدام ، وفوق ، وتحت ، وغيرها .

ومن ذلك أيضاً قوله : "ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام : "هذا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ" فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأنَّ "الخَرب" نعت "الجُحر" و"الجُحر" رفع ."(٤)

فرجح سيبويه الرفع هنا استناداً إلى القياس ، وهو إتباع النعت للمنعوت في الرفع كما هو كلام أكثر العرب وأفصحهم .

أمَّا العلة عند سيبويه وعلماء مدرسته فقد كانت أيضاً لغوية ؛ لأنَّ البحث عن الأسباب مركوز في جبلة البشر بمعنى أنَّ كلمة العلة لم تتجاوز

(١) الكتاب لسيبويه ٣٨٧/١، والمبحث الثاني : ترجيح الرفع المسألة الخامسة.
(٢) ينظر المدارس النحوية د شوقي ضيف ص ٨٧
(٣) الكتاب لسيبويه ٢١٠/١، والمبحث الرابع : ترجيح الجر ، المسألة الرابعة.
(٤) الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١، والمبحث الثاني : ترجيح الرفع ، المسألة السادسة.

معناها اللغوي ، فكان أن اتسم التعليل النحوي بالبساطة ، وانحصر في بحث الأسباب القريبة الكامنة وراء القواعد النحوية يعلق على ذلك الدكتور علي أبو المكارم بقوله:"... فكانت التعليلات بمثابة تفسير للقواعد النحوية تهدف إلى توضيح القاعدة والكشف عن مبرراتها."(١)

ثانياً : التوجيه الإعرابي للوجه الذى رجحه سيبويه .

أَكثَرَ سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب .

وقد يذكر سيبويه في أحيان كثيرة توجيهاً إعرابياً لهذا الوجه الذي رجحه، وقد لا يذكر ويكتفى بذكر الوجه الراجح فقط إذا كان رفعًا أو نصبًا أو جرًا ، وقد يكون ذلك لاعتماده على فهم القاريء لهذا الوجه في هذا الموضع من الكلام .

ومن أمثلة توجيه سيبويه لوجه الإعراب قوله في إعراب الوصف المعطوف بعد خبر" ما " النافية العاملة عمل " ليس " : " وتقول : ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمرو ، لأنَّك لو قلت : ما زيد عاقلاً عمرو . لم يكن كلاماً ، لأنَّه ليس من سببه ، فرفعته على الابتداء والقطع من الأول كأنَّك قلت : وما عاقلٌ عمرو... وتقول : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ ، الرفع أجود " (٢)

ومنه قوله في وجه إعراب صفة الأحيان : "ومما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف ، صفة الأحيان تقول: سير عليه طويلًا ... وإنَّما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع ؛ لأنَّ الصفة لا تقع مواقع الاسم ... ومما يبين لك أنَّ الصفة لا يقوى فيها إلَّا هذا أنَّ سائلًا لو سألك فقال: هل سير عليه ؟ لقلت : نعم سير عليه شديدًا ... ، فالنصب في هذا على أنَّه حال ، وهو وجه الكلام."(٣)

(١) أصول التفكير النحوي د/ علي أبو المكارم ص ١٦٨
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٦١ ، ٦٢ والمبحث الثاني : ترجيح الرفع ، المسألة الأولى .
(٣) الكتاب لسيبويه ٢٧٧/٢، ٢٢٨، والمبحث الثالث : ترجيح النصب المسألة الثانية.

ثالثاً : موقف سيبويه من الخليل وغيره من النحويين في ترجيحه لأوجه الإعراب .

لا ريب أنَّ سيبويه قد انتفع بعلم الخليل انتفاعاً ظاهراً ، كما انتفع أيضاً بعلم شيوخه الذين سبقوه وأفاد منهم .

فقد يوافق شيوخه ، وقد يخالفهم في ترجيح الوجه الإعرابي.

ومن الأوجه التي وافق فيها سيبويه الخليلَ وغيره من المتقدمين قوله في: "هذا باب ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات": "وزعم يونس أنَّه قول أبي عمرو، وذلك قولك: أمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ ... وإنَّما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما."(١)

فرأي سيبويه هنا واضح في موافقته لرأي أساتذته وهم : أبو عمرو ، ويونس ، والخليل ، فقد اختاروا جميعاً وجه الرفع في الاسم بعد " أمَّا " وهو قول العرب .

ومن أوجه الإعراب التي خالف فيها سيبويه الخليلَ وغيره من المتقدمين قوله في وجه إعراب المعطوف على المستثنى "بغير": " زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعًا أنَّه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو. فالوجه الجر ."(٢)

فقد خالف سيبويه هنا رأي الخليل ، ويونس في العطف بالرفع على ما بعد " غير " عطفاً على الموضع ؛ لأنَّ " غيرُ زيدٍ " في موضع " إلَّا زيدٌ " وفي معناه ، ورجح الجر بالعطف على اللفظ على الاسم بعد " غير " استناداً إلى المعنى أيضاً ؛ لأنَّ المعنى : ما أتاني غير هذين ، أي : زيد وعمرو ، ولأنَّ العطف على اللفظ هو الأصل كما سيأتي .

(١) الكتاب لسيبويه ٣٨٧:٣٨٩/١، والمبحث الثاني: ترجيح الرفع المسألة الخامسة.
(٢) الكتاب لسيبويه ٣٤٤/٢، والمبحث الرابع : ترجيح الجر المسألة الخامسة.

رابعاً : ما ورد من أنواع الإعراب في ترجيح سيبويه .

ما عثرت عليه من أنواع الإعراب الأربعة في اختيارات سيبويه وترجيحاته في كتابه هي : الرفع ، والنصب ، والجر ، فقد كان يرجح بعضها على بعض ، فقد يرجح الرفع على النصب أو النصب على الرفع ، أو الجر على الرفع ،وهكذا كما سيأتي تفصيله في المباحث الثلاثة القادمة إن شاء الله.

أمّا النوع الإعرابي الرابع وهو الجزم فلم أعثر في كتاب سيبويه على مواضع صرح فيها بترجيح الجزم على غيره من أوجه الإعراب ، أو العكس ، وقد يكون هذا ؛ لأنَّ الجزم لا خلاف فيه كثير بين النحويين أمَّا بقية الأوجه الإعرابية فقد تحتمل أكثر من وجه في المسألة على حسب المعنى المراد ، واختيار النحويين لهذا الوجه كما سيأتي تفصيله في المباحث الثلاثة القادمة إن شاء الله .

خامساً : الألفاظ التي عَبَّر بها سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب .

لا ريب أنَّ أسلوب كتاب سيبويه فيه كثير من الغموض ، وفي ذلك يقول ابن كيسان : " نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ؛ لأنَّه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم ." [(١)]، وقد وجدت من خلال موضوع بحثي هذا أنَّ أكثر ما عَبَّر به سيبويه من ألفاظ في ترجيحه لأوجه الإعراب كانت عبارات واضحة وصريحة ، فقد كان يستعمل لفظ : والوجه الرفع ، أو والرفع هو الوجه ، أو والوجه النصب ، أو والوجه الجر، أو والنصب أكثر وأجود ، أو والجر هو الوجه والقياس ، أو والرفع جيد قوي ، وكان أحيانًا يذكر عناويناً لأبواب تعبر عن اختياره لوجه الإعراب فمن ذلك مثلاً قوله : "هذا باب ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه ."[(٢)]

(١) ينظر مقدمة كتاب سيبويه للمحقق ١/ ٣١ وخزانة الأدب ١٧٩/١
(٢) الكتاب لسيبويه ٣٨٧/١والمبحث الثاني : ترجيح الرفع المسألة الخامسة

ومعنى قول سيبويه : والوجه الرفع ، أو الجر هو الوجه ، إلى غير ذلك مما سبق من ألفاظ ، أي : هو الوجه الراجح عندي الذي أميل إليه وأختاره ، وقد عبر عن ذلك صراحة – كما سبق – بقوله : "والنصب أجود وأكثر" وقوله:" والرفع جيد قوي" وقوله :" ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه " أي: الوجه الأفضل عندي ، وهكذا .

وبنيت من خلال تتبعي لهذه الألفاظ السابقة مسائل البحث التي قمت بدراستها.

سادساً : منهج سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب .

إنَّ القارئ لترجيح سيبويه لأوجه الإعراب في كتابه يستطيع أن يلمس المنهج الذي سار عليه والتزم به ، والاستدلال على ما تضمنه من تأييد لرأيه الذى اختاره يتلخص في الآتي :

١ – قد يجعل سيبويه الوجه الإعرابي الذى اختاره ورجحه عنوانًا للباب ، وقد ورد ذلك في كتابه فيقول أحيانًا : "هذا باب ما يُختار فيه الرفع وهو وجه الكلام ."(١)

و"هذا باب ما يُنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء."(٢)

٢– اهتمامه بالمسائل الفرعية التي يعرض فيها وجهًا إعرابيًا أو اختلافًا بين النحويين في إعرابها ، وهذا يدل على جل اهتمامه بالجزئيات ، كما يهتم بالقواعد الكلية والأبواب النحوية.

٣ – أنَّ أغلب المسائل التي ذكر فيها سيبويه الوجه الراجح كان منصوصاً عليها في عناوين الأبواب بينما بعضها قد تناولها عرضاً وقد تخالف ما اختاره أو رجحه في عنوان الباب ومن هذا قوله: "هذا باب ما يجرى على

(١) الكتاب لسيبويه ٣٦٣/١، ٣٨٧، والمبحث الثاني : ترجيح الرفع المسألة الخامسة.
(٢) الكتاب لسيبويه ٣١٨/٣، والمبحث الثالث : ترجيح النصب المسألة الثالثة.

الموضع لا على الاسم الذى قبله " وذلك قولك: ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك ."

فهذا يدل على اختيار وجه النصب بالعطف على الموضع فإنَّ موضع الاسم السابق لحرف العطف النصب ؛ لأنَّه خبر "ليس"، و "ما" العاملة عمل " ليس"، ولكنَّه خلال شرحه رجح وجهًا آخر وهو العطف على اللفظ فقال : "الوجه فيه الجر."(١) أي : عطفاً على اللفظ .

وما أظن ذلك إلا لأنَّه بنى عناوين أبوابه على المشهور عند أكثر النحويين وهذا من الإنصاف منه ، كما أنَّه لم يكن مانعاً لهذا الوجه الذي نص عليه في العنوان كما سيأتي تفصيله في موضعه إن شاء الله.

٤- يذكر سيبويه الآراء المختلفة في أكثر الأحيان لمن سبقه من النحويين كالأخفش الأكبر ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، والخليل ، وغيرهم ، وكان حريصاً كل الحرص على أن يعزو الأقوال والآراء إلى أصحابها ، وأكثرها كان يرويه نصاً كما سمعه منهم ، ولا سيما الخليل الذي أخذ سيبويه عنه كثيراً وكان سيبويه ملازماً له حتى كان الخليل يقول له إذا لقيه : "مرحباً بزائر لا يمل" قال أبو عمرو المخزومي : ما سمعت الخليل يقولها
إلَّا لسيبويه"(٢)

وبعد عرض سيبويه لهذه الآراء يذكر رأيه الذى قد يوافقهم ، وقد يخالفهم، ولا يذكر في كثير من المواضع اعتراضًا على آرائهم بل يكتفى بقوله: "وزعم الخليل" أو "وزعم يونس" ، أو "وزعم يونس أنَّه قول أبي عمرو " وقد يقول على الوجه الذي أجازه بعضهم :" وهو قليل خبيث " أو " وهو ضعيف " ثم يذكر الوجه الإعرابي الذي رجحه ، ويوضحه ويحتج بحجته على صحة رأيه كما سيأتي

٥- يكثر سيبويه من الشرح والتوضيح لوجه الإعراب الذي رجحه ببراعة شديدة، ويعرض رأيه بأكثر من جملة ، وأكثر من تفسير بطريقة تقنع

(١) الكتاب لسيبويه ٦٦/١، ٦٧، والمبحث الرابع : ترجيح الجر المسألة الأولى.
(٢) ينظر طبقات الزبيدي ص ٦٨

القارئ بصحة الرأي الذي قال به ، والوجه الذي رجحه ومن ذلك قوله في إعراب الوصف المعطوف بعد خبر " ما " النافية العاملة عمل " ليس" : " وتقول : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ ، الرفع أجود ، وإن كنت تريد الأول " ثم يعلل ذلك ويفسره فيقول : " لأنَّك لو قلت : ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ لم يكن حد الكلام ، وكان ههنا ضعيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً هو ؛ لأنَّك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنَّما ينبغي لك أن تضمره."(١)

٦- يستند سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب وفي وضعه للقواعد بصفة عامة علي السماع والقياس والعلة ، على الأساس الذي وضعته مدرسته – كما سبق في احتجاجه لأوجه الإعراب التي رجحها –

٧ – من منهج سيبويه في ترجيحه أنَّه يرجح الوجه الإعرابي الذى تكلم به أكثر العرب وأفصحهم ، وجاء في لغات العرب ، لأنَّه يبنى عليه القياس، ولا يرجح الوجه الذى تكلم به بعض العرب وإن كان مشهورًا ؛ لقلة سماعه عن أكثر العرب ، كما جاء في مسألة الجر على الجوار عند النحويين ، رجح فيه الرفع على القياس وقال: "ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام: هذا جُحرُ ضَبٍ خَربٍ" فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأنَّ "الخَرب" نعت "الجُحر" و"الجُحر" رفع."(٢)

فقد رجح سيبويه الرفع هنا على القياس لقلة السماع بالجر ، فقد تكلم به بعض العرب ، أمَّا الرفع فقال عنه : " وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم " وهكذا كما أسلفنا في الأساس الذي وضعته مدرسته في القياس .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٦٢ والمبحث الثاني : ترجيح الرفع المسألة الأولى .
(٢) الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١، والمبحث الثاني : ترجيح الرفع المسألة السادسة.

المبـحث الثاني

ترجـيح الرفـع عند سيبويه

وفيه :

١ – وجه إعراب الوصف المعطوف بعد خبر " ما " النافية العاملة عمل " ليس " .

٢ – وجه إعراب الاسم بعد " أمَّا " في الاشتغال .

٣ – وجه إعراب الاسم بعد فاء الجزاء عند حذف " كان " واسمها .

٤ – وجه إعراب المصدر الذي يكون علاجاً .

٥ – وجه إعراب الاسم بعد " أمَّا " .

٦ – وجه إعراب نعت المرفوع .

٧ – وجه إعراب الاسم النكرة بعد الاسم النكرة .

٨ – الوجه في الاسم قبل " أنَّ " المفتوحة .

وجه إعراب الوصف المعطوف بعد خبر "ما" النافية العاملة عمل "ليس"

قال سيبويه : "وتقول : ما زيدٌ ذاهبًا ولا مُحسنٌ زيدٌ ، الرفع أجود ، وإن كنت تريد الأول ، لأنَّك لو قلت: ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ لم يكن حد الكلام ، وكان ههنا ضعيفًا ، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقًا هو، لأنَّك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنَّما ينبغي لك أن تُضمره ."(١)

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في الوصف المعطوف بعد خبر "ما" النافية العاملة عمل " ليس" الرفع وقال :" الرفع أجود" فتقول : ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيدٌ.

وعلل هذا الاختيار بأنَّك إذا أعدت الاسم الظاهر كان ضعيفًا ولم يكن حد الكلام أن تقول : ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ ، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقًا هو، لأنَّك قد استغنيت عن إظهاره وينبغي لك أن تضمره.

ووجه الرفع الذى رجحه سيبويه في هذا الموضع بعد خبر "ما" على الاستئناف وابتداء جملة أخرى ، وإن كنت تريد الاسم الأول قال سيبويه بعد ذلك في توضيحه لاختيار هذا الوجه : " فلمَّا كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبي واستؤنف على حاله حيث كان هذا ضعيفًا فيه ."(٢)

ومعنى قول سيبويه : "وإن كنت تريد الأول" أي : إعادة الاسم الأول الظاهر كما ذكر في المثال: "ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيدٌ" فقد أعيد الاسم الظاهر "زيد" في هذه الجملة بعد الوصف المذكور بعد الواو .

وتوجيه إعرابه على الرفع عند سيبويه في: ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيدٌ على أنَّ "محسنًا" خبر مقدم و"زيدًا" مبتدأ مؤخر، على أنَّ "زيدًا" أجرى مجرى الأجنبي واستؤنف على حاله فكأنَّك قلت: ما زيدٌ ذاهبًا ولا زيدٌ محسنٌ.

(١) الكتاب لسيبويه ٦٢/١.
(٢) الكتاب لسيبويه ٦٢/١.

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها :

هناك من الأوجه الإعرابية الأخرى النصب في هذا الوصف المعطوف بعد خبر "ما" النافية العاملة عمل "ليس".

وتوجيه النصب هنا يكون بالعطف وإعادة الاسم الظاهر، وقد حكى سيبويه النصب وقال بجوازه لكنَّه رجح الرفع – كما سبق– فقال بعد أن رجح الرفع : "وقد يجوز أن تنصب قال الشاعر، وهو سواد بن عديّ(١):

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ

نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا

فأعاد الإظهار وقال الجعدي(٢):

إذا الوحشُ ضمَّ الوَحشَ في ظُلُلاتها

سَواقط مِن حَرّ وقد كان أَظهرا(٣)

ثم رجح سيبويه الرفع أيضًا واستشهد بشاهد على الرفع فقال: "والرفع الوجه ، وقال الفرزدق(٤):

لَعَمرُك مَا مَعنٌ بتاركِ حَقِّهِ ** ولا مُنْسيٌ مَعنٌ ولا مُتيسِّرُ(٥)

وقد أجاز المبرد الرفع والنصب دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال: "وتقول في قول أهل الحجاز: ما زيدٌ منطلقًا أبوه ولا خارجًا أبوه ... وتقول – إن شئت – : ما زيدٌ قائمًا ولا خارجٌ أبوه – جعلت أباه بمنزلة الأجنبي ، فصار

(١) البيت من الخفيف، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣٣٥/١، والخصائص ٥٢/٣، والأعلم ٣٠/١، والخزانة ١٨٣/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٩٦، وقال السيرافى في تفسير هذا البيت: "وذلك أن قوله: لا أرى الموت يسبق الموت شيء ، الموت الأول هو المفعول الأول لأرى، ويسبق الموت شيء في موضع المفعول الثاني ، وهما جملة واحدة ، وكان ينبغي أن يقول: "يسبقه شيء" فيضمر"

(٢) البيت من الطويل، ينظر: ديوانه ص٧٢، وجمهرة أشعار العربي ١٤٥، ١٤٦، وتاج العروس ١٥٧/٥، والسيرافي ٣٣٥/١، واللسان (سقط).

(٣) وقال السيرافي في تفسير هذا البيت: "وقوله إذا الوحش ضم الوحش: الوحش الأول مرفوع بفعل مضمر هذا الظاهر تفسيره: كأنَّه قال: إذا ضم الوحش ضمه سواقط من حرّ على ما لم يسم فاعله ، كما قال : **ليبك يزيد ضارع لخصومة**
فهما في جملة واحدة ؛ لأنَّ الأول لا يستغني بنفسه ، فقد كان ينبغي أن يضمر ولا يظهر ، ينظر السيرافي٣٣٦/١.

(٤) البيت من الطويل ينظر ديوانه ص٣٨٤، والخزانة ١٨١/١، وأمالي القالي ٧٢/٧، والسيرافي ٣٣٦/١.

(٥) الكتاب ٦٢/١، ٦٣

"خارج" خبرًا مقدمًا ، كأنَّك قلت: ما زيدٌ منطلقًا ، ولا أبوه خارجٌ ."[١]

وأجاز السيرافي أيضاً الرفع والنصب دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال : "فإذا قلت: ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيدٌ ، جاز الرفع والنصب ، فإذا نصبت قلت : ولا محسنًا زيدٌ ، جعلت "زيدًا" هو الظاهر بمنزلة كنايته ، فكأنَّك قلت: ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنًا هو، كما تقول: ولا محسنًا أبوه ، فتعطف "محسنًا" على "ذاهبًا" وترفع "زيدًا" بفعله وهو "محسن"، وإذا رفعت جعلت "زيدًا" كالأجنبي ، ورفعته بالابتداء ، وجعلت "محسنًا" خبرًا مقدمًا ."[٢]

والنصب عند السيرافي هنا على العطف على خبر" ما " وليس على إعمال "لا " لأنَّها لا تعمل إذا تقدم خبرها ويكون " زيد" فاعلاً لهذا الوصف ، أمَّا الوجه الثاني وهو رفع الوصف فعلى استئناف الجملة الثانية والوصف خبر مقدم و" زيد " مبتدأ مؤخر .

ثم وضَّح السيرافي علة ترجيح الرفع عند سيبويه فقال: "واختار سيبويه الرفع ؛ لأنَّ العرب لا تعيد لفظ الظواهر إلَّا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية ، وتكون الجملة الثانية مستأنفة كما قلنا في قوله تعالى: "... **رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ**"[٣]، فإذا رفعته فهو مطابق لما ذكرناه وخرج عن باب العيب؛ لأنَّك جعلته جملة مستأنفة ."[٤]

وهذا الذي أجازه النحويون من الرفع ، والنصب في الوصف إذا لم يكن الاسم الواقع بعد الوصف أجنبيًا عن الأول ، فإذا كان أجنبيًا فليس فيه إلَّا وجهًا واحدًا وهو الرفع على أنَّه مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم .

قال سيبويه : "وتقول: ما زيدٌ ذاهبًا ولا عاقلٌ عمرو، لأنَّك لو قلت: ما زيدٌ عاقلًا عمرو ، لم يكن كلامًا ؛ لأنَّه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول كأنَّك قلت: وما عاقلٌ عمرو ، ولو جعلته من سببه لكان فيه

(١) المقتضب للمبرد ١٨٩/٤.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٥/١.
(٣) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.
(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٥/١.

له إضمار كالهاء في الأب ونحوها ، ولم يجز نصبه على "ما" ؛ لأنَّك لو ذكرت "ما" ثم قدمت الخبر لم يكن إلَّا رفعًا."(١)

ومعنى قول سيبويه " لأنَّه ليس من سببه " أي : أنَّه أجنبي عن الأول فـ" زيد " غير " عمرو " فلا يصح العطف ، ولا يجوز النصب على العمل ؛ لأنَّ " ما " إذا تقدم حبرها على اسمها بطل عملها – كما أسلفنا – فلا يجوز إلَّا الرفع هنا على الاستئناف ، فيرفع "عمرو " هنا على الابتداء والوصف المرفوع قبله خبر مقدم .

وهذا ما فهمه السيرافي من كلام سيبويه وقاله أيضاً."(٢)

وقد قال بوجوب الرفع أيضًا إذا كان الاسم أجنبيًا من النحويين ابن مالك وذكر العلة في ذلك فقال: "لأنَّ المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل ، فبطلانه بالتقديم في المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى ."(٣)

وأخيرًا فإنَّ وجه الرفع الذى رجحه سيبويه في الوصف المذكور بعد الواو في قولهم : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ . هو الوجه الراجح ، وهو الأجود من النصب ؛ لأنَّ "ما" محمولة في العمل على " ليس" ، وهى تعمل عمل " ليس" عند الحجازيين ، ولا تعمل عمل " ليس" إلَّا بثلاثة شروط هي:

الأول : ألَّا يدخل على الخبر "إلَّا" فيصير موجبًا فينقض التشبيه من جهة النفي إذا دخلت فيرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر.

الثاني : ألَّا يتقدم الخبر على الاسم ، فإن تقدم ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ؛ لأنَّها حرف ضعيف لا يقوى قوة " ليس" إذ هي فعل وعمل "ما" بحق الشبه في المعنى.

الثالث : ألَّا تدخل عليها "إنْ" الزائدة لشبهها بالنافية فكأنه دخل نفى

(١) الكتاب لسيبويه ٦١/١.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٣/١، ٣٣٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٨.

على نفى فصار إيجابًا .[١]

فكما سبق بأنَّ "ما" حرف ضعيف لا يقوى قوة " ليس" التي هي فعل فلو أنَّ خبر "ما" تقدم على اسمها بطل عملها، فبطلانه بالتقديم في المعطوف في مثل: ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيدٌ ، لبعده من العامل أحق وأولى وقد أجرى غير الأجنبي مجرى الأجنبي فاستؤنف على حاله ، ورفع الوصف على أنَّه خبر مقدم والاسم بعده مبتدأ مؤخر .

وجه إعراب الاسم بعد "أمَّا" في الاشتغال

قال سيبويه :"وقد قرأ بعضهم[٢]: **"وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم"**[٣]، وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع ، قال بشرُ بن أبي خازم :[٤]

فأمَّا تميمٌ تميمُ بنُ مـرٍّ ** فألفاهُم القــومُ رَوْبَى نِيــاما

ومنه قول ذي الرمة[٥]:

إذا ابنُ أَبي مُوسى بِلالٌ بَلغتِهِ ** فَقَامَ بفَأسٍ بَينَ وَصْلَيكِ جَازِرُ

فالنصب عربيٌ كثير، والرفع أجود."[٦]

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

ذكر سيبويه في الاسم الواقع بعد "أمَّا" في الاشتغال النصب ، وذكر له أمثلة وقال : إنَّه عربي كثير، وذلك على إعراب الاسم المنصوب بعدها معمول لفعل محذوف يفسره المشغول بعده.

(١) رصف المباني للمالقي ص٣١١.
(٢) أي :على النصب وفتح الدال في " ثمود "وهى قراءة عبد الله بن أبي إسحاق وقراءة الجمهور بالرفع ينظر: إتحاف فضلاء البشر٢ /٤٤٢و٤٤٣ والبحر المحيط ٤٧/٧وتفسير الطبري ٦١/٢٤ومعاني القرآن للفراء ١٤/٣
(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٤) والبيت من المتقارب ، ينظر: ديوانه ص١٩٠، والأزهية للهروي ص١٤٦، وجمهرة اللغة ١٠٢١، ومجالس ثعلب ص٢٣٠، والمحتسب لابن جنى ١٨٩/١، وأدب الكاتب ص٧، وأمالي ابن الحاجب ٣٣٤/١، ولسان العرب (روب)، ومعاني القرآن للأخفش ٨٤/١.
(٥) والبيت من الطويل ، ينظر: ديوانه ص٣٧-٤٠ والمقتضب ٧٤/٢ والكامل ١/ ١٣٠ و ٣٠٠/٣وإيضاح الشعر للفارسي ص ٥٢٩ والخصائص ٣٦٢/٢، ومعانى القرآن للفراء ٢٤١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٥،٨٤/١ وأمالي الشجري ٣٤/١، وشرح المفصل ٩٦/٤والحزانة ٣/ ٣٢ومغنى اللبيب ٢٦٩/١.
(٦) الكتاب لسيبويه ٨٢/١.

ورجح سيبويه الرفع وقال : "والرفع أجود" أي على الابتداء وعدم الإعمال ، وعلل سبب اختياره لهذا الوجه بأن قال: "لأنَّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربتُ ، ولا يُعمِل الفعل في مضمر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكلُّ هذا من كلامهم ."[١]

رأي النحويين في النصب والرفع بعد "أمَّا" في الاشتغال:

أجاز النحويون في الاسم المشغول عنه بعد "أمّا" وجهين :

الأول : النصب على الاشتغال ، ويكون الاسم معمول لفعل محذوف يفسره المذكور.

الثاني : الرفع على الابتداء.

وقد ذكر سيبويه – كما سبق – أنَّ النصب عربي كثير، وأجازه ولم يمنعه ، وذكر له شواهد على النصب ، ولكنَّه رجح الرفع للعلة التي ذكرها سابقًا وذكر له شواهد أيضاً على قراءة الجمهور بالرفع في الآية السابقة ، وعلى الرواية الأخرى بالرفع في قول الشاعر السابق.

وهذا ما اختاره أكثر النحويين أيضًا من البصريين والكوفيين ، فقد اختار الرفع من الكوفيين الفراء ، وعلل ذلك بأنَّ "أمَّا" تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال فقال : "وكان الحسن يقرأ: **"وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم"**[٢] ينصب ، وهو وجه، والرفع أجود منه ؛ لأنَّ "أمَّا" تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال ، فهي بمنزلة الصلة للاسم ، ولو كانت "أمَّا" حرفاً يليه الاسم إذا شئت ، والفعل إذا شئت كان الرفع والنصب معتدلين مثل قوله تعالى: **"والقَمرَ قَدَّرنَاهُ مَنَازِلَ"**[٣]، ألا ترى أنَّ الواو تكون مع الفعل ، ومع الاسم ؟ فتقول: عبدُ الله ضربته وزيداً تركته ؛ لأنَّك تقول : وتركت زيداً ، فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم ، ولا تقول : أمَّا ضربتَ فعبد الله ، كما تقول : أمَّا عبدُ الله فضربت ،

(١) المرجع السابق ٨٢/١، ٨٣.
(٢) من الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٣) من الآية ٣٩ من سورة يس.

ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة فإنَّه يقول : خِلْقَةُ ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه ، وكل صواب"[١]

أمَّا الأخفش من البصريين فقد أجاز الوجهين النصب والرفع في الاسم الواقع بعد "أمَّا" دون ترجيح أحدهما على الآخر، واستدل على ذلك بما جاء من شواهد فقال: "وهذا الحرف قد قُرئ نصبًا ورفعًا: **"وأمَّا ثَمُودُ فَهَدَينَاهُم"**[٢].

وقال فيما جاء عن العرب من شواهد: "قال الشاعر[٣]:

فأمَّـا تمـيمٌ تمـيمُ بن مـرٍّ ** فألفـاهم القومُ رَوبَى نِيامـا

ومنه قول ذي الرمة[٤]:

إذا ابنُ أبي مُوسى بلالٌ بلغتِهِ ** فقام بفأسٍ بَينَ وَصلَيكِ جَازِرُ

ويكون فيهما النصب ، فمن نصب: **"وأمَّا ثمودَ"** نصب على هذا"[٥]

بينما رجح المبرد الرفع بعد "أمَّا" فقال : "وجملة هذا الباب: أنَّ الكلام بعد "أمَّا" على حالته قبل أن تدخل إلَّا أنَّه لابد من الفاء ؛ لأنَّها جواب الجزاء ، ألا تراه قال عز وجل: **"وأمَّا ثَمودُ فَهَدَينَاهُم"**[٦] كقولك: ثمودُ فهديناهم .

ومن رأى أن يقول: زيدًا ضربته نصب هذا فقال: أمَّا زيدًا فاضربه ، وقال: **"فأمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقْهَر"**[٧]، فعلى هذا فقس هذا الباب ."[٨]

ومعنى قول المبرد : إنَّ الكلام بعد " أمَّا " على حالته قبل أن تدخل ، أي : على حالته بالرفع كقولك : ثمودُ فهديناهم ، إلَّا أنَّ المبرد اشترط دخول الفاء ؛ لأنَّها في جواب الجزاء كما جاءت في الشواهد بالفاء.

وقد رجح الزجاج الرفع أيضًا ، ويكاد يجزم أنَّ الرفع اختيار جميع

(١) معاني القرآن للفراء ١٤/٣.
(٢) من الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٤) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٥) معاني القرآن للأخفش ٨٤/١، ٨٥.
(٦) من الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٧) الآية ٩ من سورة الضحى.
(٨) المقتضب للمبرد ٢٧/٣.

النحويين قال: **"وأمَّا ثَمودُ فهَدَينَاهُم"**(١) الجيد إسقاط التنوين ويُقرأ: **"ثمودٌ"** بالتنوين ، ويجوز: "ثمودًا" بالنصب بفعل مضمر الذى ظهر تفسيره .

والاختيار رفع "ثمود" على الابتداء والخبر، وهذا مذهب جميع النحويين، اختيار الرفع ، وكلهم يجيز النصب ."(٢)

تعقيب :

من الملاحظ هنا أنَّ سيبويه في وجه إعراب الاسم الواقع بعد "أمَّا" في الاشتغال قد سَوَّى بين الاسم بعد "أمَّا" ، والاسم بعد "إذا" المجازاة بدليل قوله بعد أن ذكر شواهد للاسم بعد "أمَّا" من قوله تعالى: **"وأمَّا ثَمود فهَدينَاهُم"**(٣) وقول الشاعر(٤):

فأمَّا تميمٌ تميمُ بنُ مـرٍّ ** فألفاهم القومُ رَوبى نِيامَا

قال سيبويه: "ومنه قول ذي الرمة :(٥)

إذا ابنُ أبي مُوسى بلالٌ بَلغتِهِ فقامَ بفَأسٍ بَينَ وَصليكِ جَازِرُ"(٦)

وصرح بأنَّ النصب فيهما عربي كثير، ورجح الرفع – كما سبق – وهنا أمور:

(١) من الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٢) معاني القرآن للزجاج ٣٨٣/٤.
(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٤) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٥) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٦) الكتاب لسيبويه ٨٢/١.

الأمر الأول:

قد يكون سيبويه سَوَّى بين "أمَّا"، و"إذا" في تمثيله في هذا الموضع على اعتبار أنَّهما للمجازاة ، فـ"أمَّا" حرف فيه معنى الشرط بدليل لزوم الفاء بعدها كما سبق في قوله تعالى: "**وأمَّا ثَمُودُ فهَدَينَاهُم**"(١)، ونحو قوله تعالى: "**فأمَّا الَّذين آمنُوا فيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُ مِنْ رَبِّهِم وَأمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ**"(٢).

قيل : ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولمَّا لم يصح ذلك ، وقد امتنع كونها للعطف تعين أنَّها فاء الجزاء.(٣)

و"إذا" أيضًا التي ذكرها سيبويه في البيت السابق للمجازاة فهي هنا مُضَمنة معنى الشرط.

الأمر الثاني :

ذكر سيبويه رواية البيت بالرفع في "ابن"، و"بلال" وصرح بأنَّ النصب عربي كثير، ورجح الرفع – كما سبق –

وقد ذكر البغدادي في خزانة الأدب أنَّ "بلالاً" ينبغي أن يكون بالرفع ؛ لأنَّه بدل من "ابن" أو عطف بيان له قال: "وقد رأيته مرفوعًا في نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر لأبى على الفارسي ، إحداهما بخط أبي الفتح عثمان بن جنى ." (٤)

ورواه ابن جني في الخصائص برفع "ابن" . (٥)

وقد رواه بعضهم بنصب "ابن" و"بلال" ومنهم المبرد في المقتضب(٦) ، وفى الكامل .(٧)

(١) من الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٢) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٣) مغنى اللبيب لابن هشام ٥٦/١.
(٤) خزانة الأدب للبغدادي ٤٥٠/١ ، ٤٥١ وينظر إيضاح الشعر للفارسي ص ٥٢٩
(٥) ينظر الخصائص لابن جني ٢ / ٣٦٢
(٦) المقتضب للمبرد ٧٤/٢.
(٧) الكامل للمبرد ١٣٠/١ و ٣٠٠/٣

وهناك من ذكر هذا البيت برفع "ابن" ونصب "بلال" كما في نسخ المغنى وغيره .[١]

الأمر الثالث:

إعراب سيبويه الاسم بعد "إذا " بالرفع على عدم الإعمال يعنى على أنَّ هذا الاسم مبتدأ لا على إعمال فعل مفسر.

بينما قد صرح سيبويه في موضع آخر من كتابه على قبح ابتداء الأسماء بعد "إذا" وأنَّه لا يقع بعدها إلَّا الفعل ، قال سيبويه: "ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا في القياس: "إذا وحيث" ، تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرْمه ، وحيث زيدًا تجده فأكرمه ؛ لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة . "[٢]

هذا نص سيبويه وحجته في قبح أن يلي "إذا" المجازاة اسم ، مبتدأ ، وهذا واضح من كلامه هنا .

وهذا ما فهمه المبرد من كلامه ، فأخذ به المبرد ، واختاره لأنَّ المبرد رأيه أن يلي " إذا " الأفعال ، فجعل كلام سيبويه في نصه السابق عند بيت ذي الرمة يناقض قوله هنا في هذا النص فاعترض عليه لذلك قال المبرد بعد أن ذكر بيت ذي الرمة[٣]:

إذَا ابنَ أَبى مُوسَى بِلالاً بَغلتِهِ ** فقَامَ بفَأسٍ بَينَ وَصليكِ جَازِرُ

برواية النصب في "ابن" و"بلال": "ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ؛ لأنَّ هذه الحروف لا تقع إلَّا على الأفعال.

ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يُضمر " بُلغ" فيكون إذا بُلغ ابنُ أبى موسى ، وقوله: "بلغته" إظهار للفعل وتفسير للفاعل."[٤]

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٢٦٩.
(٢) الكتاب لسيبويه ١٠٦/١، ١٠٧.
(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٤) المقتضب للمبرد ٧٥/٢.

وقد حكى ابن وَلَّاد هذا الاعتراض من المبرد على سيبويه ورد عليه فقال: "... فأمَّا تأويل البيت بأن يضمر بعد "إذا" "بُلغ" فهذا الذى تأوله قبيح ؛ لأنَّه أضمر ما يرفع وفسر بما ينصب ، وإنَّما يضمر مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسرًا لما أضمر، وهذا قول جميعهم ، ولو جاز ما ذكره للزمه أن يضمر فعلاً ناصبًا ويفسره بفعل رافع فيقول: أزيد ضُرب أبوه على معنى : أهنت زيدًا ضُرب أبوه ، فإن جاز ذللك فهو نقض لجميع مذهبهم ."[١]

هذا ما ردَّ به ابنُ ولَّاد على اعتراض المبرد على سيبويه .

يبقى أن نلتمس العذر لسيبويه على تباين رأيه في إعراب الاسم بعد " إذا " مرة على أنَّه مرفوع مبتدأ ، ومرة على قبح الابتداء بعدها والنصب على إضمار فعل مفسر بأنَّ ما جاء من شواهد جاءت على الوجهين أعني : الرفع والنصب ، والنصب وعدم الابتداء بعدها أكثر كما قال سيبويه : النصب عربي كثير ، ولكنَّه بعد ذلك رجح الرفع لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير فهو أولى كما أسلفنا .

وهذا ما أجازه كثير من النحويين أيضاً فقد نُقل عن الأخفش أنَّه أجاز جعل المرفوع بعد "إذا" مبتدأ[٢]، واستدل على صحة مذهبه بقول الشاعر[٣]:

فأَمْهَلَه حَتَّى إذا أنْ كَأنَّه ** مُعَاطِى يَدٍ في لُجَّةِ المَاء غَامِرُ

فأولى "إذا" "أنْ" الزائدة ، وبعدها جملة اسمية ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل .[٤]

وقد اختار ابن جنى مذهب الأخفش في جواز أن يليها اسم مبتدأ وأنشد قول الشاعر[٥]:

(١) الانتصار لابن ولَّاد ص٣٧:٣٤.
(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ١٧٤/١، وشرح الألفية للمرادي ٢٦٩/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٩/٣ وارتشاف الضرب ٢٣٩/٢.ومغنى اللبيب لابن هشام ٩٣/١
(٣) قائله: أوس بن حجر، والبيت من الطويل، ينظر الدرر ١٢/٢، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٣، ومغنى اللبيب ٣٤/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٢/١.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢.
(٥) قائله: ضيغم الأسدي، والبيت من الوافر، ينظر الخصائص ١٥٦/١، والتذييل والتكميل ٣٣٠/٣.

إذَا هُو لَم يُخِفنِي في ابنِ عَمّي ** وإنْ لَم أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ

وقال: "على جواز ارتفاع الاسم بعد "إذا" الزمانية بالابتداء، ألا ترى أنَّ "هو" من قوله : "إذا هو لم يُخفني" ضمير الشأن والحديث ، وأنَّه مرفوع لا محالة ، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأنَّ ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره..." (١)

وقد رجح ابن مالك أيضًا مذهب الأخفش في جواز جعل المرفوع بعد "إذا" مبتدأ وقال: "وبقوله أقول لأنَّ طلب "إذا" للفعل ليس كطلب "إنْ" بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد "إذا" ولذلك جاز أن يُقال: إذا الرجلُ في المسجد فظُنَّ به خيرًا "(٢)

وقد ذكر أبو حيان شاهد آخر استدل به للأخفش أيضًا بقول الشاعر:(٣)

فهَلّا أَعدُّوني لِمِثلِي تَفَاقَدُوا ** إذا الخَصمُ أَبْدى مَائلُ الرَّأسِ أَنكَبُ

ولكن اعترض أبو حيان على مذهب الأخفش وقال: "والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز إذ ما ذكروه محتمل للتأويل ، ولا يتعين فيه الابتداء ، ولا يثنى قانونًا كليًا ، ويخرج عن القانون المستقر الثابت في لسان العرب المحتمل ، فأمَّا قوله:

فأمهله حتى إذا أنْ كأنَّه ...الخ البيت .

"فأنْ" زائدة ، و"كان" محذوفة بعد "إذا" التقدير: حتى إذا كان كأنَّه ، وكان تحذف بعد الشرط كثيرًا نحو: إنْ خيرًا فخير. (٤)

(١) الخصائص لابن جني ١٥٦/١.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢.
(٣) قائله: مُرَّة بن عداء الفقعسي، والبيت من الطويل، ينظر: الخزانة ٤٤٩/١، ٢٩/٣، والحماسة بشرح المرزوقي ص ٢١٤ والتذييل والتكميل ٣٢٩/٣، وسرح الكافية للرضي ٥٤٨/١ولسان العرب (نكب).
(٤) تقدير المحذوف: إن كان عمله خيرًا جُزى خير، وهو قول عربي، ينظر: مجمع الأمثال ٣٤١/٢، والكتاب لسيبويه ٢٥٨/١.

وأمَّا: ... ** **إذا الخَصمُ أَبْدَى مَائلُ الرأس أنكبُ**

"فأبدى" فعل ماضي وليس باسم فيرتفع "الخصم" بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، وما قبل "الرأس" خبر محذوف التقدير: هو مائل الرأس"(١)

وأخيرًا : الإنصاف في هذه المسألة أن يُقال : إنَّ الاسم الواقع بعد أمَّا يجوز فيه الوجهان ، الرفع والنصب ، وقد جاءت الشواهد على الوجهين الرفع والنصب ، وفي النثر وفي الشعر ، وأنَّ النصب عربي كثير ، والرفع – الذي رجحه سيبويه – أجود من ناحيتين :

ناحية اللفظ ، وناحية المعنى .

أمَّا من ناحية اللفظ : فإنَّه لا يحتاج إلى تكلف تقدير عامل ، وما لا يحتاج إلى تقدير أوْلى مما يحتاج إلى تقدير ، وأيضاً ؛ لأنَّ هذا الاسم قبل دخول " أمَّا " عليه كان مبتدأ .

وأمَّا من ناحية المعنى : فإنَّ " أمَّا " حرف فيه معنى الشرط مؤول بـ"مهما يكن من شيء " فهو في المعنى قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط ، ولذلك يجاب بالفاء ، وأيضاً قيل : ولا يلي " أمَّا " فعل ؛ لأنَّها قائمة مقام شرط وفعل شرط ، فلو وليها فعل لتوهم أنَّه فعل الشرط ، وإنَّما يليها مبتدأ ، نحو : أمَّا زيدٌ فقائمٌ ، أو خبر نحو : أمَّا قائمٌ فزيدٌ ." (٢)

وتمثيل سيبويه بـ"إذا" في هذا الموضع ، وجعله ما بعدها مرفوعًا على الابتداء ؛ لأنَّ "إذا" وإن كان فيها معنى الشرط إلَّا أنَّها غير عاملة فيكتفى بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل ، فيستغنى بذلك عن أن يليها الفعل . (٣)

وكذلك الكثير والغالب في "إذا" أن يليها الفعل ، فتضاف إلى الجمل الفعلية كما قال سيبويه ، وهذا لا يمنع أن يليها الاسم مبتدأ كما في الأبيات السابقة التي استُدل بها على الرفع على رأي سيبويه والأخفش ومما رجحه ابن جنى وابن مالك ، وأن تكون هذه الشواهد على ظاهرها أولى من تكلف تقدير فعل مضمر مفسر. والله أعلم

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/٣٣١:٣٢٩.
(٢) قاله المرادي ينظر الجنى الداني ص ٥٢٥
(٣) وهذا أحد توجيهين للأعلم الشنتمري، ينظر: حاشية كتاب سيبويه للمحقق ٨٢/١.

وجه إعراب الاسم بعد فاء الجزاء عند حذف "كان" واسمها

قال سيبويه في "هذا باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف": "وذلك قولك: **"النَّاسُ مَجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًا فشرٌ"**(١)، و**"المرءُ مَقتُولٌ بمَا قَتَل به إنْ خنجرًا فخنجرٌ وإنْ سيفًا فسيفٌ"**(٢)، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجرًا فخنجرٌ ، وإن كان شرًا فشرٌ ، ومن العرب من يقول : إن خنجراً فخنجراً ، وإن خيراً فخيراً ، وإن شراً فشراً كأنَّه قال : إن كان الذى عمل خيرًا جُزي خيرًا ، وإن كان شرًا جُزى شرًا ، وإن كان الذى قَتَل به خنجرًا كان الذى يُقتلُ به خنجرًا ، والرفع أكثر وأحسن في الآخر، لأنَّك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء ." (٣)

الوجه الإعرابي الذي رجحه سيبويه :

رجح سيبويه وجه الرفع في الاسم بعد فاء الجزاء عند حذف "كان" واسمها في مثل : **"الناس مَجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًا فشرٌ"** فقال : " والرفع أكثر وأحسن في الآخر " أي: في الاسم الذى بعد فاء الجزاء ، وعلل ذلك بأنَّك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء كان ما بعدها مستأنفًا ، وحسن أن تقع بعدها الأسماء.

إعراب الاسم على الوجه الذى رجحه سيبويه:

يعرب الاسم الذى بعد الفاء على الوجه الذى رجحه سيبويه وهو الرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف والتقدير في **"الناس مَجزيُّون بأعمالهم إن خيرًا**

(١) أخرجه ابن جرير الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه (حديث مرفوع)، حديث رقم ٥٦٧، وعزاه السخاوي إلى النحويين وقال السيوطي في درره ذكره ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفًا، ينظر: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي حديث رقم ٣٩٠، والأصول في النحو لابن السراج ٢٤٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/١، ٣٦٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥٤/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٤٢/١.
(٢) ينظر البديع في علم العربية – الفصل الثاني في عوامله وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/١.
(٣) الكتاب لسيبويه ٢٥٨/١.

فخيرٌ وإن شرًا فشرٌ" إن كان عملُهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان عملُهم شرًا فجزاؤهم شرٌ.

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها:

جاء في الاسم الذى بعد فاء الجزاء عند حذف "كان" واسمها غير الرفع الذى رجحه سيبويه – كما سبق – جاء النصب في هذا الاسم وقد رواه سيبويه أيضًا عن العرب ، قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: إن خنجرًا فخنجرًا ، وإن خيرًا فخيرًا وإن شرًا فشرًا ." (١)

وإعرابه على النصب عند سيبويه هنا على أنَّه مفعول به قال سيبويه : "كأنَّه قال: إن كان الذي عمل خيرًا جُزي خيرًا وإن كان شرًا جُزي شرًا ، وإن كان الذى قتل به خَنجرًا كان الذى يُقتلُ به خنجرًا ."(٢)

ورجح سيبويه إعرابه على أنَّه مفعول به ؛ لأنَّ إضمار الفعل أحسن قال سيبويه : "وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسن ؛ لأنَّك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضًا خبرًا ، أو شيئًا يكون في موضع خبره ، فكلَّما كثر الإضمار كان أضعف ." (٣)

وقد أجاز ابن مالك أن يكون نصبه على أنَّه خبر لـ"كان" مضمرة أو مفعولاً به أو حال قال ابن مالك : "وينصب على أنَّه خبر "كان" مضمرة ... ويجوز جعل ما بعد الفاء مفعولًا به ، فيكون التقدير: إن كان عمله خيرًا فيجزى خيرًا ، أو فيُعطى خيرًا ، ويجوز جعله حالًا ، فيكون التقدير: إن كان عمله خيرًا فيلقاه خيرًا ونحو ذلك ." (٤)

وقد أجاز الرضي أيضاً النصب على أنَّه خبر لكان محذوفة أو مفعولاً به . (٥)

(١) الكتاب لسيبويه ٢٥٨/١.
(٢) المرجع السابق ٢٥٨/١.
(٣) الكتاب لسيبويه ٢٥٩/١.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/١.
(٥) شرح الكافية للرضى ٢٥٣/١.

وهناك وجه ثالث في هذا الاسم الذى بعد الفاء وهو الجر، ذكر سيبويه أن يونس حكاه عن العرب قال سيبويه: "وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ ." (١)

وخرجه سيبويه على إضمار حرف جر وقال عنه إنَّه ضعيف قبيح وعلل ذلك فقال : "على : إنْ لا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ ، وهذا قبيح ضعيف ؛ لأنَّك تُضمر بعد إنْ لا فعلًا آخر فيه حذف غير الذى تضمر بعد "إنْ" لا في قولك: إنْ لا يكن صالحًا فطالحٌ ، ولا يجوز أن يُضمر الجار ولكنَّهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل." (٢)

وجعل سيبويه إضمار الباء بعد "إنْ" هذه أسهل من إضمار "رُبَّ" بعد الواو . (٣)

أمَّا الاسم الذي قبل الفاء فقد ورد فيه النصب والرفع ، النصب على أنَّه خبر لكان المحذوفة مع اسمها وهذا هو الأصل الشائع في : **الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ ، والمرءُ مقتول بما قتل به إن سيفًا فسيفٌ وإن خنجرًا فخنجرٌ.**

والتقدير : إنْ كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، وإن كان عملُهم شراً فجزاؤهم شرٌ .

وأمَّا الرفع في قولهم : إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خنجرٌ فخنجرٌ ، فعلى أنَّه اسم "كان" الناقصة أو على أنَّه فاعل لـ"كان" التامة ، وقد أجاز سيبويه الوجهين فيه دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال: "وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن ، وذلك قولك: إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خنجرٌ فخنجرٌ، كأنَّه قال: إنْ كان معه خنجرٌ حيث قتل فالذي يُقتلُ به خنجرٌ، وإن كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجزون به خيرٌ، ويجوز أن تجعل: إنْ كان خيرٌ

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٦٢/١.
(٢) المرجع السابق ٢٦٢/١.
(٣) الكتاب لسيبويه ٢٦٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/١.

على: إنْ وقع خيرٌ كأنَّه قال: إنْ كان خيرٌ فالذي يجزون به خيرٌ." (١)

وأجاز ابن السراج الوجهين أيضًا دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال: "ويجوز: إنْ خيرٌ فخيرٌ، على أن تُضمر "كان" التي لها خبر وتضمر خبرها ، وإن شئت أضمرت "كان" التي بمعنى "وقع" ."(٢)

وقد رجح ابن مالك أن يكون رفعه على أنَّه اسم لكان الناقصة وعلل ذلك فقال: "ثم بينت أنَّ ارتفاع الاسم قبل الفاء في مثل : إنْ خيرٌ فخيرٌ، بكان الناقصة أولى من ارتفاعه بكان التامة وسبب ذلك أنَّ إضمار الناقصة مع النصب متعين ، وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ، ليجري الاستعمالان على سنن واحد ولا يختلف العامل ، ولأنَّ الفعل التام إذا أضمر بعد "إنْ" الشرطية لا يستغني عن مفسر نحو: **"وَإِنْ أَحَدٌ مِن المُشرِكِينَ استَجَارَكَ فَأَجِرهُ"**(٣).

فخولف هذا في كان الناقصة ، لوقوع ثاني جزأيها موقع المفسر ولأنَّها تُوسع فيها بما لا يستعمل في غيرها، فمقتضى الدليل ألَّا تشاركها التامة في الإضمار المشار إليه ، لكن أجيز فيها لشبهها بالناقصة ، فلا يستويان في التقدير ."(٤)

وأخيرًا فإنَّ الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه وهو الرفع في الاسم الذى بعد فاء الجزاء عند حذف كان واسمها هو الصحيح وهو المشهور في الأمثلة التي ذُكرت وقد رجحه أكثر النحويين أيضًا.

فقد اختاره ابن السراج فقال : "والرفع في الآخر أكثر؛ لأنَّ ما بعد الفاء حقه الاستئناف ." (٥)

واختاره ابن مالك أيضاً وعلل ذلك فقال :"... رفعه أجود ؛لأنَّ المحذوف

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٥٩/١.
(٢) الأصول فى النحو لابن السراج ٢٤٨/٢.
(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/١، ٣٦٥.
(٥) الأصول في النحو لابن السراج ٢٤٨/٢.

معه شيء واحد ، ومع النصب شيئان : فعل واسم مرفوع به ، وأنَّ وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعلية."(١)

ورجح الرضي الرفع أيضًا وعلل ذلك فقال: "وحذف المبتدأ أولى ؛ لأنَّه مفرد من حذف الجملة ، وأيضًا حذف المبتدأ أكثر من حذف "كان" وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور، وقيل : لأنَّ مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية ."(٢)

واختار الرفع أيضًا : ابن هشام (٣) ، وابن عقيل (٤) ، والأشموني(٥) ، وغيرهم .(٦)

ومما سبق من وجوه في الاسم الذى بعد الفاء والاسم الذى قبل الفاء من رفع أو نصب من حيث الصحة والضعف والقبح ظهر أن الوجوه والحكم عليها كالآتي:

الأول : نصب ما قبل الفاء ورفع ما بعد الفاء وهو الذى رجحه سيبويه وأكثر النحويين وهو الأصل الشائع في الأمثلة وهو الصحيح.

الثاني : رفع ما قبل الفاء ونصب ما بعد الفاء ، وهو أقبح الوجوه لمخالفته الأصل في الموضعين .(٧)

الثالث : رفع ما قبل الفاء ورفع ما بعد الفاء.

الرابع : نصب ما قبل الفاء ونصب ما بعد الفاء.

وهذان الوجهان متوسطان لمخالفتهما الأصل في موضع واحد .(٨)

أمّا الوجه الخامس وهو ما رواه يونس عن العرب بجر ما قبل الفاء وما بعد الفاء في: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ فقد حَكم عليه سيبويه بأنَّه ضعيف قبيح وسبق تعليله ، والله أعلم.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/١.
(٢) شرح الكافية للرضى ٢٥٣/١.
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢٣١/١.
(٤) شرح الألفية لابن عقيل ٢٧١/١، ٢٧٢.
(٥) شرح الألفية للأشموني ٢٤٢/١، ٢٤٣.
(٦) حاشية الصبان على الأشموني ٢٤٣/١.
(٧) شرح الكافية للرضى ٢٥٣/١.
(٨) المرجع السابق ٢٥٣/١، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٣١/١.

وجه إعراب المصدر الذى يكون علاجًا

قال سيبويه في "هذا باب ما يُختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذى يكون علاجًا" : " وذلك إذا كان الآخِر، هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حسنٌ ؛ لأنَّك إنَّما أردت الوصف ، كأنَّك قلت : له صوتٌ حسنٌ، وإنَّما ذكرت الصوت توكيدًا ولم ترد أن تحمله على الفعل لمَّا كان صفة وكان الآخِرُ هو الأول ... ومثل ذلك: له صوتٌ أيُّما صوتٍ ، وله صوتٌ مِثلُ صوتِ الحمار ؛ لأنَّ "أيًّا" و"المِثل" صفة أبدًا ...

فالرفع في هذا أحسن ؛ لأنَّك ذكرت اسماً يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه كقولك: هذا رجلٌ مثلُك ، وهذا رجلٌ حسنٌ وهذا رجل أيُّما رجلٍ."(١)

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه الرفع في المصدر الذى يكون علاجًا في مثل: له صوتٌ صوتٌ حسنٌ ، وعلل اختياره لهذا الوجه بأنَّك أردت الوصف كأنَّك قلت: له صوتٌ حسنٌ ، ولم ترد أن تحمله على الفعل أي: لم ترد أن تنصبه على أنَّه مفعول به لمَّا كان صفة.

إعراب المصدر على الوجه الذي رجحه سيبويه:

ذكر سيبويه إعراب المصدر على الوجه الذى رجحه ، وهو الرفع على أنَّه صفة للاسم الذى قبله فهو نكرة ويحتاج إلى صفة كأنَّك قلت : له صوتٌ حسنٌ ، وكأنَّك قلت : هذا رجلٌ مثلُك ، وهذا رجلٌ حسنٌ ، وهذا رجلٌ أيُّما رجل، فكل هذه الأسماء ما بعدها صفة لها فكذلك هذا المصدر يرفع على أنَّه صفة للاسم الذى قبله.

(١) الكتاب لسيبويه ٣٦٣/١.

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها:

ذكر سيبويه أنَّ الخليل أجاز النصب فيما وقع موقع هذا المصدر من صفة نحو : أيّما ونحوه ، وأنَّ يونس وعيسى استشهدا على ذلك برواية بيت رؤبة نصبًا قال سيبويه : "وإن قلت : له صوتٌ أيَّما صوت ، أو مثلَ صوت الحمار، أو له صوتٌ صوتًا حسنًا جازَ ، زعم ذلك الخليل رحمه الله ، ويقوي ذلك أنَّ يونس وعيسى جميعًا زعما أن رؤبة كان ينشد هذا البيت نصبًا : [١]

فيهما ازدهافٌ أيَّما ازدهاف"[٢]

إعرابه على النصب :

إعراب ما وقع موقع المصدر من صفة نحو : "أيّما" ونحوه هنا عند من أجاز نصبه على أنَّه مفعول به لفعل محذوف يفسره ما صار بدلًا منه في الجملة قال سيبويه :" يحمله على الفعل الذي ينصب "صوتَ حمار" ؛ لأنَّ ذلك الفعل لو ظهر نصب ما كان صفة وما كان غير صفة ؛ لأنَّه ليس باسم تحمل عليه الصفات ألا ترى أنَّه لو قال : مِثلَ تضميرك ، أو مثل دأبِ بكارٍ نصب ، فلمَّا أضمروه فيما يكون غير الأول أضمروه أيضًا فيما يكون هو الأول ، كأنَّه قال: تزدهف أيَّما ازدهاف ، ولكنَّه حذفه ؛ لأنَّ " له ازدهاف" قد صار بدلاً من الفعل ."[٣]

تنبيه :

هناك فرق بين المصدر الواقع بعد جمله تضمنت الحدث دون معنى الفاعل مثل : فيها صوتٌ صوتُ حمار ، وبين المصدر الواقع بعد جملة تضمنت الحدث وفيها معنى الفاعل مثل: له صوتٌ صوتَ حمار.

فالمصدر في الجملة الأولى الراجح فيه عند ابن مالك الرفع على أنَّه

(١) الكتاب ٣٦٤/١.
(٢) والبيت من الرجز، ينظر: ديوان رؤبة ص١٠٠، والخزانة ٢٤٤/١، ولسان العرب (زهف) وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٣٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩١/٢.
(٣) الكتاب لسيبويه ٣٦٤/١.

بدل ولا يجوز النصب إلَّا على ضعف قال ابن مالك : "فلو كان بعد جملة تضمنت الحدث دون معنى الفاعل لم يجز النصب إلَّا على ضعف كقولك : فيها صوتٌ صوتُ حمار، فتجعل "صوت حمار" بدلًا ."(١)

وأجاز ابن مالك النصب هنا ؛ لأنَّ فيها جملة متضمنة للصوت قال ابن مالك : "ومع ذلك فالنصب جائز على ضعف ؛ لأنَّ الكلام الذى قبله وإن لم يتضمن اسم ما هو فاعل في المعنى ، فكونه جملة متضمنة للصوت كاف فإنَّك إذا قلت : "فيها صوت" علم أنَّ فيها مصوتًا ، لاستحالة صوت بلا مصوت. " (٢)

واختار ابن مالك في المصدر في الجملة الثانية وهو الواقع بعد جملة تضمنت الحدث وفيها معنى الفاعل أنَّه يجوز فيه النصب ؛ لأنَّه بمنزلة "هو يصوت" قال ابن مالك : "إنَّما استجيز في: له صوتٌ صوتَ حمارٍ؛ لأنَّ " له صوتٌ" بمنزلة : هو يصوت ، لاشتماله على صاحب الصوت ، فجاز أن يجعل بدلًا من اللفظ بيصوت مسندًا إلى ضمير بخلاف: فيها صوت ، فإنَّه لم يتضمن إلَّا الصوت فلم يحسن أن يجعل بدلًا من اللفظ بيصوت ."(٣)

والواضح من تمثيل سيبويه وترجيحه الرفع أنَّه يعني المصدر الواقع بعد جملة تضمنت الحدث وفيها معنى الفاعل ؛ لأنَّه مَثَّل بقوله: "له صوتٌ صوتٌ حسنٌ" ؛ لأنَّك أردت البدل فكان الآخر هو الأول ولم ترد أن تحمله على الفعل.

وهذا الذي سبق أيضاً في المصدر الدال على حدث .

أمَّا لو كان المصدر غير دال على حدث فلا يجوز النصب كقولك: له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء ؛ لأنَّ نصب "صوت" وشبهه لم يثبت إلَّا لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل فقولك : مررت بزيدٍ وله صوتٌ بمنزلة قولك :

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/٢.
(٢) المرجع السابق ١٩٠/٢
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/٢.

مررت بزيدٍ وهو يصوت ، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه.

وإذا قلت: مررت بزيد وله ذكاءٌ فلست تريد أنَّك مررت به وهو يفعل ، لكنَّك أخبرت عنه بأنَّه ذو ذكاء فنزل ذلك منزلة : مررت به ، وله يدٌ يدُ أسدٍ ، فكما لا ينتصب "يد أسد" لا ينتصب ما هو بمنزلته ، فإن عبرت بالذكاء عن عمل دل على الذكاء جاز النصب .(١)

وما أجازه الخليل واستشهد على جوازه يونس وعيسى من النصب في قول رؤبة السابق :(٢)

فيها ازدهاف أيَّما ازدهاف

إنَّما هو في الوصف الواقع موقع المصدر مثل :"أيَّ" ونحوها ، وقد أجاز سيبويه النصب فيه وحكاه عن الخليل – كما سبق – وعلل ذلك بأنَّه يحمل على الفعل الذى ينصب ؛ لأنَّ ذلك الفعل لو ظهر نصب ما كان صفة، وما كان غير صفة ؛ لأنَّه ليس باسم تحمل عليه الصفات ألا ترى أنَّه لو قال: مثل تضميرك ، أو مثل دأب بكارٍ نصب فلمَّا أضمروه فيما يكون غير الأول أضمروه أيضًا فيما يكون هو الأول كأنَّه قال: تزدهف أيَّما ازدهاف ولكنَّه حذف ؛ لأنَّ : له ازدهاف قد صار بدلًا من الفعل .(٣)

وقد رجح ابن مالك الرفع في هذا الوصف الواقع موقع المصدر وأجاز النصب على ضعف قال ابن مالك : "وإن وقع موقع المصدر المشار إليه صفة ضعف النصب ورجح الإتباع كقولك: له صوتٌ أيُّ صوتٍ ، ولو نصب لجاز على تقدير: يصوت أيَّ تصويتٍ ومنه قول رؤبة :(٤)

قولك أقوالًا مع التّحْلَاف

فيه ازدهافٌ أيَّما ازدهاف ."(٥)

(١) المرجع السابق ١٩٠/٢.
(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٣) الكتاب لسيبويه ٣٦٤/١.
(٤) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/٢.

وجه إعراب الاسم بعد "أمَّا"

قال سيبويه في "هذا باب ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات" : وزعم يونس أنَّه قول أبي عمرو وذلك قولك: أمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ ، وأمَّا العبدُ فذو عبدٍ ، وأمَّا عبدان فذو عبدين.

وإنَّما اختير الرفع ؛ لأنَّ ما ذكرت في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجرى مجرى المصادر ."(١)

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في الاسم الواقع بعد "أمَّا" التي هي حرف : شرط ، وتفصيل ، وتوكيد الرفع ، وذكر في عنوان الباب أنَّ الرفع هو الوجه في جميع اللغات أي : لغات العرب ، وعلل سيبويه اختياره للرفع بأنَّ ما جاء بعد "أمَّا" في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجرى مجرى المصادر.

إعراب الاسم على الرفع عند سيبويه :

إعراب الاسم على الرفع عند سيبويه على أنَّه مبتدأ ، وما بعده يكون خبرًا له ، والعائد إليه محذوف قال سيبويه في تقدير ذلك : "جعلوا ما بعده خبرًا له ، كأنَّهم قالوا: أمَّا العبيدُ فأنت فيهم ، أو أنت منهم ذو عبيد ، أي: لك من العبيد نصيب ، وأمَّا قوله : أمَّا العبدُ فأنت ذو عبدٍ فكأنَّه قال: أمَّا في العبد فأنت ذو عبدٍ ، ولكنَّه أخّر "في" وأضمر فيه اسمه كما فعل ذلك في العبيد ... وكأنَّك قلت : أمَّا العبيدُ فهم لك ، وأمَّا العبدُ فهو لك ؛ لأنَّك ذلك المعنى تُريد"(٢)

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها:

وجه الرفع الذي رجحه سيبويه قد اختاره يونس ونقله عن أبي عمرو وهو رأي الخليل أيضًا فقد أكَّد هذا الكلام سيبويه بعد ذلك فقال: "وإنَّما وجهه

(١) الكتاب لسيبويه ٣٨٧/١، ٣٨٨.
(٢) الكتاب لسيبويه ٣٨٨/١.

وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما."[١]

وهناك وجه آخر غير الرفع الذي رجحه سيبويه والنحويون ، فقد نقل سيبويه عن يونس النصب في هذا الاسم بعد" أمَّا " وقال به قوم من العرب ، وقد حكم عليه سيبويه بأنَّه ضعيف لقلته قال سيبويه : " وزعم يونس أنَّ قوماً من العرب يقولون : أمَّا العبيدَ فذو عبيد ، وأمَّا العبدَ فذو عبدٍ يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث."[٢]

وقد روى الفراء عن الكسائي عن العرب أيضًا قولهم: " أمَّا قريشًا فأنا أفضلها ."[٣]

وقد وجه النحويون النصب على تشبيه الاسم بالمصدر قال سيبويه : " وذلك أنَّهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا : الجماء الغفير بالمصدر ، وشبهوا : خمستهم بالمصدر كأنَّ هؤلاء أجازوا : هو الرجل العبدَ والدراهمَ ، أي : للعبيد والدراهم ." [٤]

ثم اعترض سيبويه على هذا الرأي وقال : " وهذا لا يتكلم به وإنَّما وجهه وصوابه الرفع ...وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويون : أمَّا العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد ، وهذا قبيح ؛ لأنَّك لو أفردته كان الرفع الصواب فخبث إذ أجرى غير المصدر كالمصدر، وشبهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم: ويلٌ لهم وتبٌ ."[٥]

وأجاز سيبويه النصب في هذا الاسم إذا لم ترد به شيئاً بعينه ليلحق بالمصادر المبهمة قال سيبويه: "وإنَّما جاز النصب في العبيد حيث لم يجعلهم

(١) المرجع السابق ٣٨٩/١.
(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨٩
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٢، وشرح الكافية للرضى ٩٩/٢، والمغنى ٥٨/١، والأشموني ٤٩/٤.
(٤) الكتاب لسيبويه ٣٨٩/١
(٥) المرجع السابق ٣٨٩/١.

شيئاً معروفًا بعينه ؛ لأنَّه يشبهه بالمصدر ، والمصدر قد تدخله الألف واللام وينتصب على ما ذكرت لك ، فإذا أردت شيئاً بعينه وكان هو الذى تلزمه الإشارة جرى مجرى زيد ، وعمرو وأبيك ."[١]

ونُقل عن المبرد أنَّه لا يجيز النصب ولا يرى له وجهًا .[٢]

وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير : المِلك ، والمِلك مصدر كأنَّه قال : أمَّا ملك العبيد ، كما تقول: أمَّا ضرب زيد فأنا ضاربه .[٣]

وأجاز السيرافي أن يكون النصب على جعل الاسم مكان المصدر ويكون حالًا أو مفعولاً له ، قال: "قال أبو سعيد: والذي عندي أنَّ جعل العبيد وهو اسم مكان التعبيد وهو مصدر، والعرب قد استعملت العبيد في تصريف الفعل من العبد قال رؤبة :[٤]

والنَّاس عندي كنُّمام التَّمِّي ** يرضون بالتَّعبيدِ والتأمِّي

فعلى هذا يجعل العبيد مكان التعبيد ، كما جعل الشراب وهو اسم للمشروب في موضع المصدر ، فقالوا: شربت شرابًا بمعنى: شربت شربًا ، وقالوا : أعطيته عطاء ، بمعنى: إعطاء ، والعطاء اسم للشيء الذى يعطى ، فعلى هذا يكون النصب ، ولا يجوز: هو الرجل خيلًا وإبلًا ، كما جاز: هو الرجلُ علمًا وعقلًا ؛ لأنَّ علمًا وعقلًا في موضع الحال أو المفعول له على أحد التقديرات ."[٥]

إعراب الاسم بعد " أمَّا " على النصب :

ذكر النحويون في إعراب الاسم على النصب بعد "أمَّا" في قول بعض العرب : أمَّا العبيدَ فذو عبيد ، وأمَّا العبدَ فذو عبد ، أنَّه مفعول به وتقدير

(١) الكتاب لسيبويه ٣٩٠/١.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٠/٢.
(٣) المرجع السابق ٢٨٠/٢.
(٤) البيت من الرجز، ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج ص١٤٣، وصدر البيت فيه :
ما الناس إلا كالثمام الثمّ ....
وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٠/٢.ولسان العرب (عبد)
(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٠/٢.

الكلام : مهما تذكر العبيدَ فهم ذو عبيد ، ومهما تذكر العبدَ فهو ذو عبدٍ ، ومهما تذكر قريشًا فأنا أفضلهم أو تصف قريشًا فأنا أفضلها. (١)

وقد اختار هذا الرأي ابن مالك ، وابن هشام ، والأشموني .(٢)

والنصب هنا على أنَّه مفعول به لفعل محذوف – كما سبق تقديره – وليست "أمَّا" العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.(٣)

وجملة القول أنَّ الكثير والغالب في الاسم بعد "أمَّا" الرفع وهو لغة كثير من العرب بل هو الوجه في جميع اللغات ، كما رجحه سيبويه وأكثر النحويين – كما أسلفنا – ، وترجيح الرفع فيه ؛ لأنَّه اسم والاسم لا يجرى مجرى المصادر .

والرفع في هذا الاسم على أنَّه مبتدأ وما بعده خبر له – كما سبق– والقليل في هذا الاسم فيما رواه يونس عن بعض العرب أو ما رواه الكسائي أيضًا النصب ، والنصب على أنَّه مفعول به ، والعامل فيه فعل مقدر وليس "أمَّا"– كما سبق– والله أعلم .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٢، ومغنى اللبيب ٥٨/١، والأشموني ٤٩/٤.
(٣) مغنى اللبيب لابن هشام ٥٩/١، والأشموني ٤٩/٤.

وجه إعراب نعت المرفوع

قال سيبويه : "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : "هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأنَّ "الخَرب" نعت "الجُحر"، و" الجُحر" رفع ، ولكنَّ بعض العرب يجره ، وليس بنعت "للضَب" ولكنَّه نعت للذي أُضيف إلى الضَب ."(١)

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في نعت المرفوع الرفع ؛ لأنَّ النعت يتبع المنعوت وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس ، فالوجه عنده رفع النعت في قولهم: هذا جُحرُ ضَبٍ خَربُ ، برفع "خَرب" ؛ لأنَّه نعت "الجُحر" والـ" الجُحر" رفع وليس بنعت "للضَب" المجرور بالإضافة إلى "جُحر".

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها:

جاء عن بعض العرب كما ذكر سيبويه الجر في الاسم "خَرب" وهو ليس بنعت " للضب" ولكنَّه نعت للذي أضيف إلى الضب وهو "جُحر" ، وقد علل سيبويه سبب مخالفته للقياس في جر نعت المرفوع لعدة أسباب فقال: " فجروه ؛ لأنَّه نكرة كالضب ، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنَّه صار هو ، والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنَّك تقول: هذا حَبُّ رُمَانٍ ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رماني ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان إنَّما لك الحبُّ ."(٢)

وقد فسر النحويون ومنهم الخليل وجه الجر في نعت المرفوع على تفسيرين:

التفسير الأول : ما ذكره سيبويه ؛ وقال عنه إنَّه تفسير الخليل ، وهو الإضافة وليس لك الإضافة كما في قولهم : هذا حبُ رماني ، فأضفت الرمان

(١) الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١.
(٢) الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١.

إليك وليس لك الرمان ، وإنَّما لك الحَب.

وقد قالت العرب مثله أيضًا فقالوا : هذه ثلاثة أثوابِك ، فكذلك يقع على "جُحر ضبٍ" ما يقع على "حب رُمّانٍ" تقول : هذا جُحر ضبّي ، وليس لك "الضب" إنَّما لك "جُحرُ ضب"، فلم يمنعك ذلك من أن قلت : جُحرُ ضبّي ، و"الجحر" و"الضب" بمنزلة اسم مفرد ، فانجر "الخرب" على الضب" كما أضفت "الجحر" إليك مع إضافة الضب .(١)

التفسير الثاني : وهو المشهور عند النحويين ونسبه سيبويه إلى الخليل أيضًا وهو الجر على الجوار فهو مشهور عند النحويين في مسألة : هذا جُحرُ ضَبٍ خربٍ ، فجر "خرب" وهو نعت لـ"جحر" المرفوع وليس نعتًا لـ"ضب" لمجاورته لـ" ضب" المجرور بالإضافة إلى "جحر" فأتبعوا الجر الجر كما اتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم: بِهِم وبدارِهِم ، وما أشبه ذلك . (٢)

قال سيبويه عن هذين التفسيرين: "وكلا التفسيرين تفسير الخليل ، وكان كلُ واحد منهما عنده وجهاً من التفسير ."(٣)

وقد نقل سيبويه عن الخليل أنَّهم لا يتبعون على الجوار إلَّا في الإفراد مذكرًا كان أو مؤنثًا ، فلا يجوز الاتباع في التثنية لوجود القرينة ، قال سيبويه : "وقال الخليل – رحمه الله – : لا يقولون إلَّا : هذان جحرا ضبٍ خربان ، من قِبَل أنَّ الضب واحد والجُحر جُحران ، وإنَّما يغلطون إذا كان الآخِر بعدة الأول ، وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا ، وقالوا : هذه جحرةُ ضبابٍ خربةٍ ؛ لأنَّ الضباب مؤنثة ، ولأنَّ الجحرة مؤنثة ، والعدة واحدة ، فغلطوا ."(٤)

وقد اعترض سيبويه على الخليل في قرينة التثنية وقال بأنَّ القرينة لا تمنع من الجر على الجوار ولا نرى فرق بين ما فيه قرينة وما ليس فيه قال:

(١) المرجع السابق ٤٣٦/١.
(٢) الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١.
(٣) المرجع السابق ٤٣٦/١.
(٤) الكتاب لسيبويه ٤٣٧/١.

"وهذا قول الخليل – رحمه الله – ولا نرى هذا والأول إلَّا سواء ؛ لأنَّه إذا قال : هذا جُحر ضبٍ متهدمٍ ، ففيه من البيان أنَّه ليس بالضب ، مثل ما في التثنية من البيان أنَّه ليس بالضب ، وقال العجاج :(١)

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المُرمَلِ

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى ."(٢)

وقد حكى المبرد الجر على الجوار على أنَّ الجر فيه لقرب العامل فقال: "وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم : هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ ، وإنَّما الصفة للجحر ."(٣)

وما عبر عنه المبرد هنا بقرب العامل هو ما عبر عنه سيبويه قبل ذلك بقرب الجوار حيث قال سيبويه : "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا :هذا جُحر ضبٍ خربٍ ونحوه."(٤)

ومعنى قرب الجوار أي : أنَّه قد جاوره فأخذ حكمه في الجر إتباعًا فإنَّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره .(٥)

وما قال عنه الخليل إنَّه غلط من العرب أن يأتي نعت المرفوع بالجر، وقال عنه النحويون إنَّه على خلاف القياس ، وخرجه أكثرهم على أنَّه من الجر على الجوار، أنكر السيرافي قولهم : الجر على الجوار وتأول قولهم : خَرب بالجر على أنَّه صفة لـ"ضب" ثم قال السيرافي : "المعنى : هذا جُحرُ ضَبٍ خَرب الجحر، والذى يقوى هذا أنا إذا قلنا : خَرب الجُحر، صار من باب : حَسن الوجه.

وفى "خرب" ضمير الجحر مرفوع ؛ لأنَّ التقدير: كان خرب جحره ،

(١) البيت من الرجز، ينظر: ديوانه ص٤٧، والكتاب ٤٣٧/١، والإنصاف للأنباري مسألة رقم ٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣.
(٢) الكتاب لسيبويه ٤٣٧/١.
(٣) المقتضب للمبرد ٧٣/٤.
(٤) الكتاب لسيبويه ٦٧/١.
(٥) الخصائص لابن جنى ٢٤٩/١، والمنصف ٢/٢، ٤، ومغنى اللبيب لابن هشام ٦٨٢/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٠٠.

ومثله ما قال النحويون : مررت برجلٍ حسن الأبوين لا قبيحين ، والتقدير: لا قبيح الأبوين وأصله : لا قبيح أبواه ثم جعل في " قبيح" ضميرًا لأبوين ، فثنى لذلك وأجرى على الأول فخفض واكتفى بضمير الأبوين ولم يعد ظاهرهما لما تقدم لهما من الذكر."(١)

ولابن جنى رأي آخر أيضاً ، وهو أنَّه ليس غلطاً من العرب ، ولا شاذَا، وقد جاء في القرآن الكريم كثير منه قال ابن جني في الخصائص : "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ ، فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنَّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز ردُّ غيره إليه .

وأمَّا أنا فعندي في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع."(٢)

وقد خرَّجه ابن جنى على حذف مضاف وفسَّر ذلك فقال: "وذلك أنَّه على حذف مضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذى هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلس ، وشاع وقُبل ، وتلخيص هذا أنَّ أصله : هذا جُحرُ ضَبٍ خربٍ جُحره ، فيجري "خَرب" وصفًا على "ضَب" وإن كان في الحقيقة "للجُحر"، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى "قائماً" وصفًا على "رجل" وإن كان القيام للأب" لا للرجل" لما ضمَّن من ذكره ، والأمر في هذا أظهر من أن يُؤتى بمثال له ، أو شاهد عليه ، فلمَّا كان أصله كذلك حُذف "الجحر" المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا ، فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب" فجرى وصفًا على "ضب" وإن كان الخراب " للجحر" لا " للضب" على تقدير حذف

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٨/٢.
(٢) الخصائص لابن جنى ٢٤٩/١.

المضاف على ما رأينا ."[١]

ثم قال ابن جنى عن وروده في القرآن الكريم : "وقلَّت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربَّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع ."[٢]

وقد استشهد على ذلك ابن جنى أيضًا من الشعر وقال إنَّه رأي أبي علي الفارسي قال ابن جنى: "وعلى نحو من هذا حمل أبو علي – رحمه الله –[٣]:

كبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

ولم يحمله على الغلط ، قال: لأنَّه أراد: مُزمَّل فيه ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع واطرد ، كان حمله عليه أوْلى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به ."[٤]

وقد اعترض ابن هشام على رأي السيرافي وابن جني في استتار الضمير، فقال: "ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير مَن هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمِن اللبس ، وقول السيرافي : إنَّ هذا مثل: مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين ، مردود ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يجوز في الوصف الثاني دون الأول."[٥]

وقد أجاز ابن مالك الجر على الجوار في نعت المرفوع في مثل : هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ ، واشترط لجوازه أمن اللبس ، وذكر على ذلك شواهد كثيرة

(١) الخصائص لابن جنى ٢٤٩/١.
(٢) المرجع السابق ٢٤٩/١.
(٣) قائله: امرؤ القيس، والبيت من الطويل وصدره :
كأنَّ أبَانا في عرانينِ وَبْلِه ..
ينظر: ديوانه ص١٠٥، والخزانة ٣٢٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣، ومغنى اللبيب ٦٨٣/٢، وعرانين وبله: أنواع مطره ، بجاد: كساء، مزمل: مغطى.
(٤) الخصائص لابن جنى ٢٤٩/١، ٢٥٠.
(٥) مغنى اللبيب لابن هشام ٦٨٤/٢.

من النثر ومن الشعر[١]، وسأذكر بعض هذه الشواهد على جوازه عند العرب.

شواهد من الجر على الجوار في نعت المرفوع :

ورد الجر على الجوار في نعت المرفوع في القراءات القرآنية الشاذة فقد جاء في قوله تعالى: **"إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو القُوةِ المَتِينِ"**[٢].

قرأها يحيى بن وثاب ، والأعمش بجر "المتين" وقرأها باقي القراء برفع "المتين"[٣] ؛ لأنَّها نعت لـ"ذو" أو "الرزاق"، ؛ لأنَّ " المتين " مذكر فهو بالرفع نعت للمذكر " ذو " أو " الرزاق " وقد خُرجت قراءة جر "المتين" على الجوار لـ"القوة" المجرورة بالإضافة فجر "المتين" لمجاورتها لها فجاءت حركتها بالكسر تابعة لحركة الجر السابقة وهى الكسرة.

ويجوز في جر "المتين" وجه آخر وهو أن تكون صفة لـ"قوة" مع كونها مؤنثًا ؛ لأنَّها بمعنى: الحبل يريد: قوي الحبل[٤] وقيل : لأنَّ "القوة" مؤولًا على معنى التضمين ، ولذلك ذكَّر صفتها "المتين"[٥]

وقال الزمخشري: إنَّ "المتين" خفض ؛ لأنَّه نعت حقيقي "للقوة" وعلة ذلك عنده أنَّ القوة مؤولة على معنى الاقتدار .[٦]

وعلى هذا فإنَّ جر "المتين" على أنَّه صفة " للقوة" لا مخالفة فيه للقياس على هذه القراءة الشاذة ، أمَّا جره على أنَّه صفة لـ"ذو" أو "الرزاق" فهو جر على الجوار ومخالف للقياس في اتباع النعت للمنعوت.

والقراءة المشهورة لباقي القراء بالرفع لا مخالفة فيها للقياس في اتباع النعت للمنعوت.

هذا وقد ورد الجر على الجوار في النعت لمنعوت مرفوع في الشواهد

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣، ٣٠٩.
(٢) الآية ٥٨ من سورة الذاريات.
(٣) ينظر شواذ ابن خالويه ص١٤٥، والمحتسب لابن جنى ٢٨٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤٩٤/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/٤، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٩٣/٢، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٤٥/٢.
(٤) المحتسب لابن جني ٢٨٩/٢.
(٥) قاله العكبري ، ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٤٥/٢.
(٦) الكشاف للزمخشري ٤٠٦/٤.

الشعرية ، ومنها قول الشاعر السابق[١]:

كأنَّ أبانا في عرانين وَبْلِه ** كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

بجر كلمة "مَزمَّل" لمجاورتها لكلمة "بجاد" المجرورة وحق كلمة "مَزمَّل" الرفع لأنَّها نعت لكلمة "كبير" المرفوعة ولكنَّه جرها للمجاورة.

شواهد من الجر على الجوار في نعت المنصوب :

قد وردت شواهد شعرية أيضًا مخالفة للقياس في نعت المنعوت المنصوب فجاءت بالجر على الجوار ومنها قول الشاعر[٢]:

كأنَّما ضَرَبت قُدَّام أعينها ** قطنًا بمستحصدِ الأوتارِ مَحلوجِ

بخفض "محلوج" على الجوار لما قبله "الأوتار" مع أنَّه صفة لـ"قطن" المنصوبة .

ومنه قول الشاعر :[٣]

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

فـ" النسج " مذكر ، و" العنكبوت " أنثى ، و" المرمل " مذكر فهو في الحقيقة صفة لـ"نسج" وكان حقه أن يأتي بالنصب ؛ لأنَّه صفة للاسم المنصوب ، ولكنَّه جر "المُرمل" لمجاورته لـ"عنكبوت" المجرورة بالإضافة فهو من الجر على الجوار.

ومثله قول الشاعر :[٤]

تُريكَ سِنَّةَ وجهِ غيرِ مقرفة ** بَلساءَ لَيس بها خَالٌ ولا نَدَبُ

بجر كلمة "غير" لمجاورتها لكلمة "وجه" المجرورة بالإضافة ، وكان حق كلمة "غير" أن تكون منصوبة ؛ لأنَّها نعت لكلمة "سنة" المنصوبة ، ولكنَّه جرها على الجوار.

(١) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٢) البيت من البسيط، ينظر: الإنصاف للأنباري مسألة رقم ٨٤، وخزانة الأدب ٣٢٤/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣.
(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٤) قائله: ذو الرمة، والبيت من البسيط، ينظر: ديوانه ص١٢، والخزانة ٣٢٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣، وشرح أبيات المغني ٧٤/١.

ومنه قول الشاعر :(١)

جَزَى اللهُ عني الأَعورين مَلامة ** وعَبْدَةَ ثَغْرَ الثورةِ المتضاجمِ

بجر كلمة "المتضاجم" على الجوار لكلمة "الثورة" وكان حقها النصب ؛ لأنَّها صفة لكلمة " ثغر" المنصوبة ولكنَّه جرها على الجوار.

تنبيه :

الذي عليه المحققون من النحويين أنَّ الجر على الجوار يكون في النعت قليلًا كما سبقت أمثلته ، ويكون في التوكيد نادرًا كقوله :(٢)

يا صَاحِ بَلِّغ ذَوي الزَّوجَاتِ كُلِّهم

أَنْ لَيس وَصلٌ إذا انحلَّتْ عُرى الذَّنَبِ

بخفض "كل" وهو توكيد "ذوي" المنصوبة لمجاورتها "الزوجات" المجرورة بالإضافة.

ولا يكون الجر على الجوار في عطف النسق ؛ لأنَّ العاطف يمنع من التجاور(٣).

وأخيرًا فإنَّ الوجه والقياس في النعت أن يتبع المنعوت في الإعراب وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم – كما قال سيبويه – وما جاء على غير ذلك عن بعض العرب فقد علل له النحويون بأنَّه من الجر على الجوار، وهذا قد يجري في كلامهم فإنَّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره ، وهذا مشهور عند النحويين في مسألة : هذا جُحرُ ضَبٍ خَربٍ ، ونحوها ، وقد وردت شواهد أخرى من النثر ومن الشعر ، وقد خرجها النحويون على الجر على الجوار ، أو على حذف مضاف ، وأنَّ هذا جائز ولا غلط فيه كما سبق توضيح ذلك ، والله أعلم.

(١) قائله: الأخطل، والبيت من الطويل، ينظر: شعر الأخطل ص٢٧٧، والكامل للمبرد ١٦٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣.
(٢) قائله: أبو الغريب، أحد شعراء الأعراب ، والبيت من البسيط، ينظر: خزانة الأدب ٣٢٣/٢، ومغنى اللبيب ٦٨٣/٢، والدرر ٧٠/٢، وشرح التسهيل لأن مالك ٣١٠/٣، وشرح أبيات المغنى ٧٤/٨.
(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٦٨٣/٢.

وجه إعراب الاسم النكرة بعد الاسم النكرة

قال سيبويه في "هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلَّا نكرة" : "وذلك قولك : هذا أوَّلُ فارسٍ مقبلٌ ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ ، وهذا خيرٌ منك مُقبلٌ ...

ومن قال: هذا أولُ فارسٍ مُقبلًا ، مِن قِبَل أنَّه لا يستطيع أن يقول : هذا أوَّلُ الفارس ، فيُدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة ...

ومثل ذلك : عليه مائةٌ بِيضًا ، والرفع الوجه ، وعليه مائةٌ عَينًا والرفع الوجه ."[١]

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في الاسم النكرة بعد اسم نكرة مرفوع الرفع وقال: والرفع الوجه ؛ لأنَّ هذا الاسم السابق نكرة مرفوعة فينبغي أن يكون الاسم الذى بعده مرفوع ، وهو في الأمثلة التي ذكرها في أول كلامه مثل : هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ ، جاء الاسم النكرة " مقبل " بعد الخبر النكرة " أول " واستدل على أن هذه الأسماء السابقة نكرات أنَّهن مضافات إلى نكرة ، وتوصف بهن النكرة ، وذلك أنَّك تقول فيما كان وصفًا : هذا رجلٌ خيرٌ منك ، وهذا فارسٌ أوْلُ فارس ، وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك .[٢]

ورجح الرفع أيضاً في الاسم النكرة بعد الاسم النكرة المبتدأ كما مثل له في قوله : عليه مائةٌ بيضاً ، فالاسم" بيض " الراجح فيه الرفع لأنَّه جاء بعد المبتدأ المرفوع " مائة " وكذلك : عليه مائة عيناً.

إعراب الاسم على الرفع :

إعراب هذا الاسم على الرفع عند سيبويه على أنَّه صفة للاسم السابق

(١) الكتاب لسيبويه ١١٢/٢:١١٠.
(٢) الكتاب لسيبويه ١١٠/٢.

المرفوع ؛ لأنَّهم ألزموا صفة النكرة النكرة كما ألزموا صفة المعرفة المعرفةَ .[١]

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها:

أجاز عيسى بن عَمر النصب في هذا الاسم بعد الاسم المرفوع قال سيبويه : "وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقًا ، وهو قول عيسى."[٢]

إعراب الاسم على النصب :

يعرب الاسم المنصوب في الأمثلة السابقة على الحال .

وحجة من أجاز النصب على الحال أنَّ من قال: هذا أولُ فارس مقبلًا ، لا يستطيع أن يقول : هذا أولُ الفارس ، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة [٣]

وقد اعترض سيبويه على هذا الرأي وقال: "وينبغي له أن يزعم أنَّ درهمًا في قولك : عشرون درهمًا ، معرفة ، فليس هذا بشيء ، وإنَّما أرادوا من الفرسان ، فحذفوا الكلام استخفافًا وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك ."[٤]

وقد أجاز الخليل في هذا الاسم النكرة بعد نكرة الوجهين أعني : الرفع والنصب ، الرفع على أنَّه صفة للاسم الأول المرفوع ، وروى شواهد على ذلك قال سيبويه : "وحدثنا الخليل أنَّه سمع من العرب من يوثق بعربيته يُنشد هذا البيت وهو قول الشماخ :[٥]

وكُلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسه ** لوصل خليلٍ صارمٌ أو معارِزُ

فجعله صفةً لـ"كل" ."[٦]

والنصب على الحال بعد الاسم المرفوع قال سيبويه : "وزعم الخليل أنَّ

(١) المرجع السابق ١١٢/٢، ١١٣.
(٢) الكتاب لسيبويه ١١٢/٢.
(٣) الكتاب لسيبويه ١١٢/٢.
(٤) المرجع السابق ١١٢/٢.
(٥) والبيت من الطويل، ينظر: ديوان الشماخ ص٤٣، والكتاب ١١٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٩/٢، واللسان (عرز) والشاهد فيه نعت "كل" بـ"غير" ولذا وردت مرفوعة.
(٦) الكتاب لسيبويه ١١٠/٢.

هذا جائزٌ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، فجعله حالًا ولم يجعله وصفًا.

ومثل ذلك: مررت برجلٍ قائمًا ، إذا جعلت الممرور به في حال قيام ، وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائمًا ، وهو قول الخليل – رحمه الله ."(١)

وقد نقل سيبويه النصب أيضًا على الحال عن بعض العرب فقال : "وزعم مَن نثق به أنَّه سمع رؤبة يقول: هذا غلامٌ لك مقبلًا ، جعله حالًا ولم يجعله من اسم الأول ."(٢)

ويرى الأخفش الأكبر أنَّ هذا الاسم صفة وليس حالًا وروى ذلك عن العرب في الشعر قال سيبويه : "وحدثني أبو الخطاب أنَّه سمع من يوثق بعربيته من العرب يُنشد هذا البيت :(٣)

كـأنَّا يـومَ قُرَّى إ ** نَّمـا نَقتِـلُ إيّـانـَا
قتلنا منهم كُلَّ ** فتى أبيضَ حُسَّانَا

فجعله وصفًا لكُل ."(٤)

وقد جاء عن بعض العرب نصب الاسم النكرة بعد الاسم النكرة المجرورة رواه يونس قال سيبويه : "وزعم يونس أنَّ ناسًا من العرب يقولون : مررت بماءٍ قِعدةَ رَجُلٍ"(٥)

وأجاز يونس أن يكون النصب فيه على الحال ، ورجح سيبويه هنا الجر في الاسم النكرة وهو : "قِعدة" على أنَّه صفة لـ"ماء" النكرة المجرورة وقال : "والجر الوجه" واعترض على يونس الذي قال بالنصب فقال: "... وإنَّما كان النصب هنا بعيدًا من قِبَل أنَّ هذا يكون من صفة الأول ، فكرهوا أن يجعلوه حالًا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالًا حيث قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ ،

(١) المرجع السابق ١١٢/٢.
(٢) الكتاب لسيبويه ١١٣/٢.
(٣) قائلهما: ذو الإصبع العدواني أو أبو بجلة ، والبيتان من الهزج ، ينظر: الخصائص ١٩٠/٢ والإنصاف ٦٩٩ وابن الشجري ٣٩/١ وابن يعيش ١٠١/٣، ١٠٢والخزانة ٤٠٦/٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٤٣٩/٢، ٤٤٠
(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/ ١١٢
(٥) الكتاب لسيبويه ١١٢/٢.

وهذا عمرو أخوك ، وألزموا صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها ."[١]

والخلاصة :

أنَّ ما أجازه بعض النحويين في: هذا أولُ فارسٍ مقبلًا بالنصب على الحال جائز، وهو أوْلى من جعله صفة لأمرين :

الأمر الأول : ما احتج به من أجاز ذلك بأنَّه لا يستطيع أن يقول: هذا أولُ الفارس ، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة ، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة.

الأمر الثاني : أنَّ "أول" وإن كان نكرة في اللفظ ، وصاحب الحال لا يكون نكرة ، إلّا أنَّه أضيف إلى نكرة وهى "فارس" ، فالإضافة أكسبته التخصيص ؛ لأنَّ المضاف إليه نكرة ، ومن مسوغات مجيء الحال وصاحب الحال نكرة إذا تخصص صاحب الحال النكرة بوصف أو بإضافة ، فمن التخصيص بالوصف قوله تعالى: "**فِيهَا يُفرَقُ كُلُّ أَمرٍ حَكيمٍ أَمرًا مِن عِندنَا**"[٢].

ومثال تخصيصه بالإضافة قوله تعالى: "**في أَربَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً للسَّائِلِين**"[٣]، وقوله تعالى : "**وَحَشَرنَا عَليهِم كُلَّ شَيءٍ قُبلاً**"[٤]

فهذا التخصيص بالوصف أو بالإضافة سوغ مجيء الحال من النكرة.

ففي :هذا أولُ فارسٍ مقبلًا ، تخصيص الاسم النكرة "أول" بالإضافة فساغ مجيء الحال منه وأن يكون "مقبلًا" بالنصب على أنَّه حال.

وأيضًا لأنَّه – كما قال الخليل – يريد أن يذكر الحالة التي عليها هذا

(١) الكتاب لسيبويه ١١٢/٢، ١١٣.
(٢) الآية ٤ ومن الآية ٥ من سورة الدخان.
(٣) من الآية ١٠ من سورة فصلت.
(٤) من الآية ١١١ من سورة الأنعام.

الفارس بأنَّه في حال إقبال مثل : مررت برجل قائمًا ، إذا جعلت المرور به في حال قيام(١).

أمَّا نحو: عليه مائةٌ بيضًا ، وعليه مائةٌ عينًا ، فالراجع فيهما الرفع وهو الوجه – كما قال سيبويه – ؛ لأنَّ النصب على الحال سيكون صاحب الحال فيهما نكرة دون مسوغ ، وهذا ضعيف ، واحتمال الاتباع فيهما أقوى على الصفة.

وكذلك ما أجازه يونس من قول بعض العرب : مررت بماءٍ قعدةَ رجل . بالنصب على الحال الراجح فيه الجر على الصفة وهو الوجه – كما قال سيبويه – لجعله أيضًا صاحب الحال نكرة دون مسوغ ، ولأنَّهم ألزموا صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة (٢) ، والله أعلم.

(١) الكتاب لسيبويه ١١٢/٢.
(٢) الكتاب لسيبويه ١١٢/٢، ١١٣.

الوجه في الاسم قبل "أنَّ" المفتوحة

قال سيبويه في "هذا باب من أبواب "أنَّ" تكون "أنَّ" فيه مبنية على ما قبلها": "وذلك قولك : أحقًا أنَّك ذاهبٌ ، وآلحق أنَّك ذاهبٌ ، وكذلك إن أخبرت فقلت: حقًا أنَّك ذاهبٌ ، والحقَّ أنَّك ذاهبٌ ... ونظير: أحقًا أنَّك ذاهبٌ من أشعار العرب قول العَبديّ :(١)

أحـقًا أنَّ جِيرتَنـا استقلُّـوا ** فنيَّتُنـا ونيَّتُـهم فـريـقُ

... وقال عمر بن أبي ربيعة :(٢)

أألحقَّ أنْ دارُ الرَّباب تباعدتْ ** أو انبتَّ حبلٌ أنَّ قلبكَ طائرُ

وقال النابغة الجعدي :(٣)

ألا أبلـغْ بنى خَلَـفٍ رسـولًا ** أحقًا أنَّ أخطلـكم هجـانِي

فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا.

والرفع في جميع ذا جيد قوي ، وذلك أنَّك إن شئت قلت: أحقٌ أنَّك ذاهبٌ ، وأأكبرُ ظنك أنَّك ذاهبٌ ، تجعل الآخِر هو الأول ."(٤)

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في الاسم قبل "أنَّ" المفتوحة المشددة الرفع مع أنَّه ذكر شواهد كثيرة عن العرب على النصب ، وعلل اختياره رفع الاسم بأنَّك تجعل الآخِر هو الأول ، أي: جملة "أنَّك ذاهبٌ" " أنَّ" واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر ، والاسم الذي قبل هذه الجملة مرفوع أيضًا خبر مقدم ، فإذا قلت: أحقٌ أنَّك ذاهبٌ ، وأأكبرُ ظنك أنَّك ذاهب تقديره : أحقٌ ذهابُك ، وأأكبرُ ظنك ذهابُك.

(١) وهو المفضل النكري والعبدي نسبه إلى عبد القيس، والنكري نسبة إلى نكرة ، والبيت من الوافر، ينظر: الأصمعيات ص٢٠٠، والعيني ٢٣٥/٢، والهمع ٧١/٢، والأشموني ٢٧٨/١، واللسان (فرق)، والتصريح ٣٠٩/١.
(٢) البيت من الطويل ، ينظر: ديوانه ص١٠١، والأشموني ٢٧٨/٤.
(٣) البيت من الوافر، ينظر: ديوانه ١٦٤، والخزانة ٣٠٦/٤، والعيني ٥٠٤/١، والهمع ٧٢/١، والأشموني ١٨٥/١.
(٤) الكتاب لسيبويه ١٣٧/٣:١٣٤.

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها :

ذكر سيبويه في نصه السابق وجه آخر في هذا الاسم غير الرفع الذى رجحه ، وهو النصب ، وذكر له شواهد كثيرة .

وقد سبق إعرابه على وجه الرفع عند سيبويه ، أمَّا الوجه الآخر وهو النصب في : أحقًا أنَّك ذاهبٌ ، وأأكبرَ ظنك أنَّك ذاهبٌ ، وأجهدَ رأيك أنَّك ذاهبٌ ، على أنَّ هذه الأسماء ظروفًا على تقدير: " في" وهي خبر مقدم ، و"أنَّ" ومعمولاها مؤولة بمصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر.

وهذا الوجه نقله سيبويه عن الخليل ، وقال به سيبويه أيضًا ، قال سيبويه : "وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقًا إنَّك ذاهبٌ ، على القلب كأنَّك قلت: إنَّك ذاهبٌ حقًا ... فقال: ليس هذا من مواضع "إنَّ" ؛ لأنَّ "إنَّ" لا يبتدأ بها في كل موضع ... فلمَّا لم يجز ذلك حملوه على: أفي حقٍ أنَّك ذاهبٌ ، وعلى: أفي أكبر ظنك أنَّك ذاهبٌ ، فصارت "أنَّ" مبنية عليه كما يبني الرحيل على غدٍ إذا قلت: غدًا الرحيلُ . "(١)

واستدل الخليل على أنَّه ظرف في موضع رفع خبر مقدم و" أنَّ" ومعمولاها في محل رفع مبتدأ مؤخر فقال: "والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك.

وزعم يونس أنَّه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر :(٢)

أحقًا بني أبناءِ سَلْمَى بن جَندَلٍ ** تهدُّدُكم إيَّايَ وَسْطَ المجالسِ

فزعم الخليل أنَّ "التهدّد" ها هنا بمنزلة "الرحيل" بعد "غدٍ" وأنَّ "أنَّ" بمنزلته ، وموضعه كموضعه ."(٣)

وقد اتفق النحويون على أنَّ أصل "حقًا" مصدر ثم اختلفوا في إعرابه

(١) الكتاب لسيبويه ١٣٥/٣.
(٢) البيت من الطويل، ينظر: الأغاني ٣٢/١١، والخزانة ١٩٣/١، والشعر والشعراء ٢٥٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٦/٣.
(٣) الكتاب لسيبويه ١٣٥/٣، ١٣٦.

وإعراب ما بعده على مذهبين:

المذهب الأول : أنَّه خرج عن مصدريته ، وصار ظرفًا على تقدير "في" ففي مثل : أحقًا أنَّك ذاهبٌ تقديره : أفي حقِ ذهابُك فـ"حقًا" ظرف متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم ، و"أنَّ" ومعمولاها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر.

وقال هذا الرأي الخليل وسيبويه والجمهور، وقد تقدم ما نقله سيبويه عن الخليل .(١)

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بأنه قد جاء مصرحًا بـ"فى" مثل قول الشاعر :(٢)

أفي حَقِّ مُواساتي أخاكُم ** بمَا لي ثُمَّ يَظلِمُني السّرِيسُ

وهى جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبرًا عن المصادر دون الجثث ، ومثله: غيرَ شك ، أو جَهدَ رأيي ، أو ظنًا مِنّى أنَّك قائمٌ(٣).

فهي بمنزلتها في قوله تعالى: "**ومِن آياتِهِ أنَّكَ تَرَى الأَرْضَ**"(٤).

المذهب الثاني : أنَّه باق على مصدريته ، وانتصابه على أنَّه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره : حُقَّ حقًا أنَّك ذاهبٌ ، و"أنَّ" ومعمولاها في تأويل مصدر في محل رفع فاعل للمصدر.

وقال هذا الرأي المبرد(٥)، فهي عنده بمنزلتها في قوله تعالى: "**أَولَم**

(١) الكتاب لسيبويه ١٣٥/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٠/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٢، ٢٤، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٩٠، والتصريح ٣٠٩/١.
(٢) قائله: أبو زبيد الطائي، والبيت من الوافر، ينظر: ديوانه ١٠١، والخزانة ٢٨٠/١٠، ٢٨١، ٢٨٢، والنهاية لابن الخباز ٩٧٦/٣، وجواهر الأدب ٤٣٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٨٣/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٤٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٣٩٠ ، والتصريح ٣٠٩/١.
(٣) ارتشاف الضرب ١٣٩٠، وأوضح المسالك لابن هشام ١٩٥/٢، ١٩٧.
(٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت.
(٥) ينظر: رأيه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٠/٣، وارتشاف الضرب ١٣٩١، والتصريح ٣٠٩/١.

يَكفِهِم أَنَّا أَنزَلنَا" . (١)

هذا وقد صرح المبرد بأنَّ الظرف الواقع موقع هذا الاسم في موضع رفع خبر مقدم ، و"أنَّ" ومعمولاها في موضع رفع مبتدأ مؤخر ، فقال : " تقول : يومَ الجمعة أنَّك ذاهبٌ ، واليومَ أنَّك راحلٌ ولك عَليَّ أنَّك لا تُؤذيني ؛ لأنَّه أراد: يومَ الجمعة خروجُك ، وفى يوم الجمعة رحلتُك ، ولك عليَّ تركُ الأذى ، ألا ترى أنَّك لو وضعت "ذاك" في هذا الموضع لصلح فكنت تقول: في يوم الجمعة ذاك ، ولك عليَّ ذاك" .(٢)

وقد أجاز السيرافي الرفع والنصب في الاسم الذى قبل "أنَّ" ولم يرجح أحدهما على الآخر، واستدل بما استدل به سيبويه من شواهد .(٣)

وقد نقل السيرافي عن المبرد قوله : إنَّ الخليل رفع "أنَّ" بالظرف في هذا الموضع يعني: أفي حقٍ أنَّك ذاهبٌ ، وفي أكثر ظني أنَّك ذاهبٌ للضرورة كما يرفع بالظرف المضمر في قولك: زيدٌ في الدار، وعمرو عندك ."(٤)

وردَّ عليه السيرافي فقال: "...أمَّا رفع المضمر بالظرف فصحيح ، وأمَّا رفع الظاهر فليس مذهب سيبويه والخليل وأظن الذي دعا أبا العباس إلى حكاية هذا عن الخليل أنَّه لما ذكر: أفي حق أنَّك ذاهبٌ ، وفى أكثر ظني أنَّك ذاهبٌ قال عقيبه : وصارت "أنَّ" مبنية عليه كما يُبنى الرحيل على غَدٍ إذا قلت : غَدًا الرحيلُ ."(٥)

وقد اختار ابن مالك رأي الخليل وسيبويه في الوجه الثاني في الاسم وهو النصب على أنَّه ظرف ، وهو خبر مقدم و"أنَّ" ومعمولاها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وأجاز أيضًا رأي المبرد في رفع "أنَّك

(١) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت.
(٢) المقتضب للمبرد ٣٥٢/٢.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٦٠/٣.
(٤) المرجع السابق ٣٦٠/٣.
(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٠/٣.

ذاهبٌ " على أنَّه فاعل والاسم السابق مصدر مفعول مطلق واقع بدلًا من اللفظ بالفعل ، وذكر تقديره فقال: " قلت : ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا "حقًا" نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله ، و"أنَّ" في موضع رفع بالفاعلية كأنَّه قال: أحُقٌ حَقًا أن جيرتنا استقلوا"(١).

والصحيح : أنَّ هناك ألفاظًا مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى " في" ومنه قولهم: أحقًا أنَّك ذاهبٌ ، وغيرَ شك أنَّك قائمٌ ، وجهدَ رأيي أنَّك ذاهبٌ ، وظنًا مِنّي أنَّك قَائمٌ.

فالنصب في هذه الأسماء قبل "أنَّ" هو الصحيح على أنَّها جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبرًا عن المصادر دون الجثث.

والنصب فيها كما قال الخليل وسيبويه على تقدير: " في" وتكون في محل رفع خبر مقدم ، و"أنَّ" ومعمولاها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر.

وقد اختار هذا الرأي أكثر المتأخرين منهم ابن مالك ، والرضي ، وأبو حيان ، وابن هشام ، وغيرهم(٢).

والذى يرجح هذا الرأي أمران :

الأول : أنَّه لو كان مصدراً (مفعولاً مطلقاً كما يقول المبرد) لكان المعنى في: أحقًا أنَّك ذاهبٌ ، أيثبت ثبوتًا أنَّك ذاهبٌ ، فيكون المتكلم مستفهمًا عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنَّه يعلم حصوله ، وكذلك ما ذكره سيبويه من وروده بلفظ الخبر في قوله : حقًا أنَّك ذاهبٌ ، والحقَّ أنَّك ذاهبٌ.

الثاني : تصريح العرب معه بـ"فى" الدالة على الظرفية كما في قول

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٢، ٢٤ وشرح الكافية للرضى ٣٤٦/٤، وارتشاف الضرب ١٣٩١، وأوضح المسالك لابن هشام ١٩٥/٢، ١٩٧.

الشاعر السابق :[١]

أفي حقٍّ مواساتي أخاكم ** بما لي ثُمَّ يظلمُني السّريسُ

فدخول "في" عليه يحقق ما ذهب إليه الخليل ، وسيبويه والجمهور من أنَّ انتصابه على الظرف في محل رفع خبر مقدم و"أنَّ" ومعمولاها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ مؤخر، والله أعلم .

(١) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

المبـحث الثالث

ترجيـح النصـب عند سيبويه

وفيه :

١ – وجه إعراب معمول العاملين في التنازع .

٢ – وجه إعراب صفة الأحيان .

٣ – وجه إعراب المصادر في غير الدعاء .

٤ – وجه إعراب الاسم بعد " إنَّ " في " إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ " .

٥ – وجه إعراب الاسم بعد " لا " النافية .

وجه إعراب معمول العاملين في التنازع

قال سيبويه: "ومثل ذلك في الجواز: ضربني وضربتُ قومُك ، والوجه أن تقول : ضربوني وضربتُ قومَك ، فتحمله على الآخِر."(١)

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في معمول العاملين في التنازع النصب على إعمال العامل الثاني وليس الرفع على إعمال العامل الأول وقال: "والوجه أن تقول: ضربوني وضربتُ قومَك ، فتحمله على الآخِر" وجاء بفاعل للأول فقال بعد ذلك: "إذا أعملت الآخِر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لئلَّا يخلو من فاعل ."(٢)

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها :

ذكر سيبويه في المعمول أنَّه يجوز فيه الرفع وذلك على أنَّه فاعل للفعل الأول ولكنَّه رجح النصب – كما سبق – وذلك على إعمال العامل الثاني ، فالرفع أو النصب هنا بناء على أَوْلى العاملين بالعمل في التنازع أي : إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً فأيهما أحق وأَوْلى بالعمل فيه ؟ والإجابة عن هذا السؤال أنَّ هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين :

رأي النحويين في أَوْلى العاملين بالعمل في التنازع :

مذهب البصريين ترجيح إعمال العامل الثاني ، ومذهب الكوفيين ترجيح إعمال العامل الأول ، وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بإعمال الأول بأن قالوا : الدليل على أنَّ إعمال الفعل الأول أوْلى النقل والقياس.

أمَّا النقل : فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا قال امرؤ القيس :(٣)

فلو أنَّ ما أَسعى لأدنى مَعيشَة * **كفاني ولم أطلُب قليلٌ من المالِ**

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلًا" وذلك لم يَرْوِه أحد.

وأمَّا القياس : فهو أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح

(١) الكتاب لسيبويه ٧٩/١.
(٢) المرجع السابق ٧٩/١.
(٣) البيت من الطويل ، ينظر: ديوانه ص٣٩، والكتاب ٧٩/١، والإنصاف ٨٣/١، والخزانة ١٥٨/١.

للعمل كالفعل الثاني ، إلَّا أنَّه لَمَّا كان مبدوءًا به كان إعماله أوْلى لقوة الابتداء والعناية به ولهذا لا يجوز إلغاء: ظننت إذا وقعت مبتدأة نحو: ظننت زيدًا قائمًا ، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ ظننت ، والذي يؤيد أنَّ إعمال الأول أوْلى من الثاني أنَّك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، وهذ لا يجوز في كلامهم .(١)

وقد اعترض أبو البركات الأنباري على حجة الكوفيين ، وأجاب عنها واختار مذهب البصريين في إعمال الثاني فقال: "وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين فأمَّا قول امرئ القيس :(٢)

فلو أنَّ ما أسعى ... الخ البيت.

فنقول: إنَّما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ؛ لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضًا وذلك من وجهين :

أحدهما : أنَّه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم أطلب قليلًا من المال ، وهذا متناقض لأنَّه يخبر تارة بأنَّ سعيه ليس لأدنى معيشة وتارة يخبر بأنَّه يطلب القليل ، وذلك متناقض.

والثاني : أنَّه قال في البيت الذى بعده :

ولكنَّما أسعى لِمَجدٍ مُؤثلٍ ** وقد يُدرك المجدَ المؤثَل أَمثالي

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني.

وأمَّا قولهم : إنَّ الفعل الأول سابق ... فنقول : هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلَّا أنَّهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر، وأمَّا قولهم : لو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر فنقول : إنَّما جوزنا ها هنا الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّ ما بعده يفسره ؛ لأنَّهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كانت في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى: "**والحَافِظِينَ**

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٩٢/١ ، ٩٣
(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

فُرُوجَهُم وَالحَافِظَات والذَّاكِرِينَ اللهَ كَثيرًا والذَّاكِرَات"(١).

فلم يعمل الآخر فيما أعمل الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أنَّ الثاني قد دخل في حكم الأول ، والشواهد على هذا النحو كثيرة فدل على جواز الإضمار ها هنا قبل الذكر ؛ لأنَّ ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال الله تعالى: "**حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَاب**"(٢) يعني: الشمس وإن لم يجر لها ذكر.

فلأن يجوز ها هنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعًا فينبغي ألا يجوز عندكم ولا خلاف بين جميع النحويين أنَّه جائز إلَّا فيما لا يعد خلافاً فدل على فساد ما ذكرتموه ."(٣)

واختار الجزولي مذهب البصريين فقال : "إذا تنازع فعلان معمولاً واحدًا فالمختار إعمال الثاني ، وإذا أعمل فيه الثاني حُذِف مع الأول ."(٤)

واختار ابن يعيش أيضًا مذهب البصريين وعلل صحة مذهبهم بالأدلة فقال عن مذهب البصريين: "وهو الصحيح ؛ لأنَّ الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى: "**قُل هُوَ اللهُ أَحَد**"(٥)، وهو إضمار الشأن والحديث وفسره بعده ، ومن ذلك قولهم: نِعمَ رجُلًا زيدٌ ، ففي "نعم" فاعل مضمر فسرته النكرة بعده ، والتقدير: نِعمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ ، وأمَّا حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه ، وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى إذا كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة ."(٦)

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.
(٢) من الآية ٣٢ من سورة ص.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٩٢:٩٦/١.
(٤) المقدمة الجزولية ص١٦٤.
(٥) الآية ١ من سورة الإخلاص.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١.

واختار أبو علي الشلوبين مذهب البصريين[١] ، كما اختار مذهب البصريين أيضًا ابن عصفور ، وذكر حجة الكوفيين واعترض عليها فقال : "واحتج أهل الكوفة على صحة مذهبهم بأنَّ المتقدم أولى بالإعمال لاعتناء العرب به وجعله في أول الكلام ، ومما يقوي مذهبهم أن يقولوا: قد وجدنا من كلام العرب أنَّه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإنَّ التأثير للمتقدم منهما دليل على ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا فإنَّ العرب تبني الجواب على الأول منهما وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول: إنْ قام زيدٌ والله يقمْ عمرو، والله إنْ قام زيدٌ ليقومن عمرو، فكذلك ينبغي أن يكون الاختيار إعمال الأول.

وهذا كله لا حجة فيه أمَّا قولهم : إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب ... فغير مسلم على الإطلاق بل لا يخلو أن يكون عاملين أو غير عاملين ، أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك ، فربما يكون الأمر على ما ذكروا ، وأمَّا إذا اجتمع طالبان عاملان فإنَّ المعمول للمتأخر منهما نحو: إنْ لم يقمْ زيدٌ قام عمرو، " فيقم" تقدمه عاملان "إنْ" و " لم" والذي يعمل فيه إنَّما هو المتأخر وهو " لم" بدليل أنَّ أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فإنَّه يفتح استعمال الجواب مع فساد المعنى في مثل قولهم : هذا جُحر ضَربٍ خَربٍ ، فجروا "خرب" على أنَّه صفة لـ"ضَب" مع أنَّ الخَرب في الحقيقة إنَّما هو "الجُحر" فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى ... فثبت بما ذكرناه أنَّ الاختيار إعمال الثاني وأنَّ إعمال الأول جائز."[٢]

وقد اختار مذهب البصريين أيضًا من النحويين غير ما تقدم ابن مالك ، والرضي ، وأبو حيان ، والمرادي ، وابن عقيل ، وناظر، الجيش ، والأشموني[٣].

(١) التوطئة للشلوبين ص٢٧٦.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١:٦١٥.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٢:١٦٩، والتذييل والتكميل ١٢٩/٣، ١٣٣، وشرح التسهيل للمرادي ٥٩٣/١، والمساعد ٤٥٢/١، وتمهيد القواعد ٦٦٩/٢، ٦٧٠، وشرح الألفية للأشموني ١٠٣/٢، ودفع الملم ٨٧٢/١، والفوائد الضيائية للجامي ٢٦٥/١، وحشاية الصبان على الأشموني ١٠١/٢.

وأخيرًا فإنَّ ما رجحه سيبويه ، وهو مذهب البصريين هو الصحيح ، وهو إعمال الثاني والنصب في مثل قولهم: ضربوني وضربتُ قومَك ، والإتيان بضمير الفاعل للأول لئلَّا يخلو من فاعل ، والذى يرجح هذا الرأي كثرة الشواهد التي وردت من النثر والنظم .

أمَّا النثر فقد جاء في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم والحديث الشريف على إعمال الثاني فإعماله أكثر في الكلام من إعمال الأول ، وموافقة الأكثر أوْلى من موافقة الأقل ، وقد تضمن القرآن الكريم مواضع كثيرة على إعمال الثاني منها قوله تعالى: "**يَستَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم في الكَلَالَةِ**"(١)، وقوله تعالى: "**آتُونِي أُفرِغ عَلَيهِ قِطْرَاً**"(٢)، وقوله تعالى: "**وأمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بآيَاتِنَا**"(٣)، وقوله تعالى: " **تَعَالَوا يَسْتَغْفِر لَكُم رَسُولُ اللهِ** "(٤)، وقوله تعالى: "**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه**"(٥)، وقوله تعالى: "**وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللهُ أَحَدَاً**"(٦)، وهذا كله من إعمال الثاني(٧).

وفى الحديث الشريف: " **لَعَن اللهُ أو غضبَ على سِبطٍ مِن بني إسرائيل فمَسَخَهُم**"(٨).

وهذا من أفصح الكلام ، وقد أعمل فيه الثاني ، ولو أعمل الأول لقيل: " إنَّ الله لعن أو غضب عليهم سبطًا".

وقد جاء إعمال الثاني في قول العرب فيما حكاه سيبويه في قوله : "ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت: ضربتُ وضربوني قومَك ، وإنَّما كلامهم : ضربت وضربني قومُك ، وإذا قلت: ضربني ، لم يكن سبيل للأول ؛ لأنَّك لا تقول: ضربني ، وأنت تجعل المضمر جميعًا ، ولو أعملت الأول لقلت: مررت ومَرّ بي بزيدٍ ، وإنَّما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض

(١) من الآية ١٧٦ من سورة النساء.
(٢) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.
(٣) من الآية ١٦ من سورة الروم.
(٤) من الآية ٥ من سورة المنافقون.
(٥) الآية ١٩ من سورة الحاقة.
(٦) الآية ٧ من سورة الجن.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٢، ١٦٨.
(٨) صحيح مسلم ٦١٩/٣٥، طبعة الشعب والجامع الصغير ١٢٩٥/٢.

المعنى ."[١]

قال ابن مالك: "وهذه حكاية عن العرب بالحصر بـ"إنَّما" وظاهره أنَّهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره ."[٢]

وأمَّا النظم فقد جاءت الشواهد على إعمال الثاني منها قول الشاعر:[٣]

ولكِنَّ نِصفًا لو سَببتُ وسَبَّني ** **بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشمِ**

وقول الآخر:[٤]

وكمْتًا مُـدَمّاةً كأنَّ مُتونها ** **جَرَى فوقها واستشعَرَتْ لونَ مُذهَبِ**

وقول الشاعر[٥]:

وَلَقد أرى تَغْنَى به سَيفَانَة ** **تُصبي الحَليمَ ومثْلُها أصباهُ**

قال سيبويه بعد أن ذكر هذه الشواهد الشعرية " فالفعل الأول في كل هذا مُعمل في المعنى غير معمل في اللفظ ، والآخر مُعمل في اللفظ والمعنى"[٦].

ومما يدل أيضًا على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانيًا التزام إعماله إذا كان ثالثًا أو فوق ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجازه فمستنده الرأي ومنه : اللهم صَلّ على محمد وعلى آل محمد ، وارحم محمدًا وآل محمد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم . ولو أعمل الأول لقيل : كما صليت ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم[٧].

ومثله أيضًا قول الشاعر :[٨]

جيء ثم حالِف وثِق بالقوم إنَّهم ** **لِمَن أجاروا ذوو عِزٍّ بلا هُونِ**

وفى لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا دلالة بينة على رجحان إعماله إذا

(١) الكتاب لسيبويه ٧٦/١.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٢.
(٣) قائله: الفرزدق، والبيت من الطويل، ينظر: ديوانه ص٨٤٤، والكتاب ٧٧/١، والإنصاف ٦٣، وجمهرة أنساب العرب ١٤.
(٤) قائله: طُفيل الغنوي والبيت من الطويل، ينظر: ديوانه ص٧، والكتاب ٧٧/١، والإنصاف ٦٣، واساس البلاغة (شعر) واللسان (دمى).
(٥) قائله: رجل من باهلة ، والبيت من الكامل ، ينظر: الكتاب ٧٧/١، والإنصاف ٦٣.
(٦) الكتاب ٧٧/١.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/٢.
(٨) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله ، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/٢، والأشموني ٧٥/٢.

كان ثانيًا ، ومما يدل على رجحان إعمال الثاني أنَّه مخلص من ثلاثة أشياء منفرة يستلزمها إعمال الأول :

أحدها : كثرة الضمير كما سبق في مسألة : "صليت ورحمتهم وباركت عليهم".

الثاني : توالي حروف الجر نحو: نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير.

الثالث : الفصل بين الفعل العامل والمعمول ، والعطف على العامل قبل ذكر معموله .(١)

ومما يدل على رجحان إعمال الثاني أنَّه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه ، وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد نحو: خشّنت بصدره وصدر زيد ، ففضلوا جرَّ المعطوف حملًا على عمل الباء لقربها ، وإن كانت زائدة على نصبه حملًا على "خشّنت" لبعده وإن لم يكن زائدًا(٢)

ومما يدل على رجحان إعمال الثاني أنَّ فيه تخلصًا من الإخلال بحق ذي حق ، وذلك أنَّ لكل واحد من العاملين قسطاً من عناية المتكلم ، فإذا قدم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما ؛ لأنَّ التقديم اعتناء ، والإعمال اعتناء ، وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمؤخر قسط من العناية ، فكان المخلص من ذلك راجحًا . (٣)

فمما سبق يتبين لنا صحة المذهب الذى قاله سيبويه والوجه الذى رجحه ، وهو النصب وإعمال العامل الثاني في التنازع وهو مذهب البصريين ، والله أعلم .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/٢.
(٢) المرجع السابق ١٦٩/٢.
(٣) شرح التسهيل ١٦٩/٢.

وجه إعراب صفة الأحيان

قال سيبويه: "ومما يُختار فيه أن يكون ظرفًا ويقبح أن يكون غير ظرف، صفة الأحيان تقول : سير عليه طويلًا ، وسير عليه حديثًا ، وسير عليه كثيرًا ، وسير عليه قليلًا ، وسير عليه قديمًا ، وإنَّما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع ؛ لأنَّ الصفة لا تقع مواقع الاسم ، كما أنَّه لا يكون إلَّا حالًا ، قوله : ألا ماءَ ولو باردًا ؛ لأنَّه لو قال: ولو أتاني باردٌ كان قبيحًا ... فكما لا تقوى الصفة في هذا إلَّا حالًا أو تجري على اسم ، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلَّا ظرفًا أو تجري على اسم...

ومما يبين لك أنَّ الصفة لا يقوى فيها إلَّا هذا ، أنَّ سائلًا لو سألك فقال: هل سير عليه ؟ لقلت: نَعَم سير عليه شديدًا ، وسير عليه حسنًا ، فالنصب في هذا على أنَّه حال ، وهو وجه الكلام ؛ لأنَّه وصف السير، ولا يكون فيه الرفع ؛ لأنَّه لا يقع موقع ما كان اسماً ، ولم يكن ظرفاً ، لأنَّه ليس بحين يقع فيه الأمر ..." (١)

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في صفة الأحيان في الأمثلة التي ذكرها النصب ، وعلل ذلك بأنَّها صفة للأحيان فقال : "مما يُختار فيه أن يكون ظرفًا ، ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ."(٢)

ثم مثل لذلك بقولهم : سير عليه طويلًا ، وسير عليه حديثًا ...الخ الأمثلة فرجح نصب صفة الأحيان على الظرف ، وهى كلمة : طويلًا ، وحديثًا ، وكثيرًا ، وقليلًا ، وقديمًا.

ونفى سيبويه الرفع فيها ، وعلل ذلك بأنَّ الصفة هنا في هذه الأمثلة لا تقع موقع الاسم كما أنَّ الصفة في قوله : ألا ماءَ ولو باردًا ، لا تكون إلَّا حالًا أو تجري على اسم كذلك هذه الصفة لا تجوز إلَّا ظرفًا ، أو تجرى

(١) الكتاب لسيبويه ٢٢٧/١، ٢٢٨.
(٢) الكتاب لسيبويه ٢٢٧/١.

على اسم.

إعراب صفة الأحيان على النصب عند سيبويه :

إعراب صفة الأحيان عند سيبويه بالنصب على الظرفية ؛ لأنَّها صفة للظرف فحذف الظرف وأقيمت مقامه ، تقديره : سير عليه زمانًا طويلًا ، وزمانًا حديثًا الخ الأمثلة .

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها:

أجاز الكوفيون الرفع في صفة الزمان فيجوز عندهم أن تقول: سير عليه قديمٌ ، وسير عليه حديثُ ، وسير عليه طويلٌ[١]، فيجوز عندهم الرفع في صفة الزمان التي عرض قيامها مقامه مثل: قديم ، وحديث ، وطويل ، وغيرها.

وجواز الرفع عند الكوفيين هنا على أنَّ الصفة تقع عندهم في هذا الموضع موقع الاسم ، وهذا ما منعه سيبويه وأكثر النحويين بل وذكر ابن مالك أنَّه يقبح عند جميع العرب ترك الظرفية في صفة "حين" حين حذفت ، وأقيمت مقامه ، ولا يجوز تصرف هذه الصفة بالرفع عند سيبويه وأكثر النحويين إلَّا في موضعين:

الأول : إذا كان قيام الصفة مقام الموصوف غير عارض مثل: قريب ، فقد أجاز سيبويه الوجهين أعني الرفع والنصب ، والنصب عنده أرجح وأكثر قال سيبويه : " وقد يحسن أن تقول: سير عليه قريبٌ ؛ لأنَّك تقول: لقيته مُذ قريبٌ ، والنصب عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ." [٢]

وجاز الرفع هنا ؛ لأنَّك تقول: لقيته مذ قريب ، ومَرّ به قريب ، فيستحسن أن يقال : سير عليه قريبٌ ، وسير عليه مَليٌّ ، بخلاف طويل ، وشديد ، ونحوهما.

الثاني : إذا وصفت هذه الصفة مثل: سير عليه طويلٌ من الدهر ، قال

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٩٧، والمساعد لابن عقيل ٤٩٦/١.
(٢) الكتاب لسيبويه ٢٢٧/١، ٢٢٨.

سيبويه : "إلَّا أن تقول : سير عليه سيرٌ حسنٌ ، أو سير عليه سيرٌ شديدٌ فإن قلت: سير عليه طويلٌ من الدهر، وشديدٌ من السير، فأطلت الكلام ووصفت ، كان أحسن وأقوى وجاز، ولا يبلغ في الحسن الأسماء.

وإنَّما جاز حين وصفت وأطلت ؛ لأنَّه ضارع الأسماء ؛ لأنَّ الموصوفة في الأصل هي الأسماء"(١)

فجاز رفعه عند سيبويه هنا ؛ لأنَّه وصف بالصفة أو وصف بالجار والمجرور فهذا الوصف أعطاه شبهًا بالأسماء المحضة.(٢)

وإذا كان الكوفيون أجازوا الرفع في صفة الزمان ، فليس هذا هو الراجح عندهم ذكر ذلك الرضي فقال: "وأمَّا غير سيبويه فإنَّهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها ."(٣)

يعني الراجح عندهم النصب على الظرفية وليس واجبًا ، ويجوز الرفع في هذه الصفات .

وجه إعراب الصفة بعد المصدر عند سيبويه :

أمَّا الصفة الواقعة بعد المصدر في مثل : سير عليه شديدًا ، وسير عليه حسنًا ، أي : سير عليه سيراً شديداً ، وسير عليه سيراً حسناً ، فقد رجح سيبويه فيها النصب أيضًا ، وقال: "وهو وجه الكلام"(٤)

ونفى الرفع فيها أيضًا ، وعلل ذلك بأنَّها وصف للمصدر وهو السير فقال: "لأنَّه وصف للسير، ولا يكون فيه الرفع ؛ لأنَّه لا يقع موقع ما كان اسمًا."(٥)

إعراب صفة المصدر على النصب عند سيبويه :

إعراب هذه الصفة عند سيبويه بالنصب على الحال ، ونفى فيها النصب

(١) الكتاب لسيبويه ٢٢٨/١.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٢.
(٣) شرح الكافية للرضى ١٩٠/١، وينظر: ارتشاف الضرب ١٣٩٧، والمساعد ٤٩٦/١.
(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٢٨
(٥) المرجع السابق ٢٢٨/١.

على الظرفية ، وعلل ذلك فقال: "لأنَّه وصف للسير ... ولم يكن ظرفًا؛ لأنَّه ليس بحين يقع فيه الأمر."(١)

والصحيح أنَّ صفات الأحيان وهي الصفات التي عرض قيامها مقام الزمان الراجح نصبها على الظرفية ليكون أدل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب(٢) ، فتقول: سير عليه طويلًا ، أو قديمًا ، أو حديثًا ، ويقبح تصرفها ورفعها ، إلَّا في الموضعين السابقين والدليل على ذلك أنَّه جاء بالنصب في الشواهد ومنه قول الشاعر :(٣)

أَلَا قَالتْ الخنساءُ يَوم لَقيتُها ** أَراكَ حديثًا نَاعمَ البالِ أفرعَا

أي: زمانًا حديثًا وهذا ما رجحه سيبويه وأكثر النحويين .(٤)

وكذلك صفة المصدر الراجح فيها النصب على الحال ؛ لأنَّها وصف للمصدر ، والله أعلم.

(١) الكتاب لسيبويه ٢٢٨/١.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ١٩٠/١.

(٣) البيت من الطويل ولم يعرف قائله، وهو في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٣٢١ وفيه :
ألا قالت العصماء ... وينظر الخزانة ١٠١/٣، وشرح الكافية للرضي ١٩٠/١، والبال: الحال ، أفرع : تام شعر الرأس ، لم يتسلط عليه صلع ولا انحسار شعر. وقد ورد الشطر الثاني منه في قول متمم بن نويرة في المفضليات بشرح التبريزي ٩٦١ ، قال :
تقول ابنة العمرىّ مالك بعدما ... أراك حديثًا ناعم البال أفرعا.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٩٠

وجه إعراب المصادر في غير الدعاء

قال سيبويه في "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء" : "من ذلك قولك: حمدًا وشكرًا لا كفرًا ، وعجبًا ، وأفعل ذلك وكرامة ... وقد جاء بعض هذا رفعًا يُبتدأ ثم يُبنى عليه . وزعم يونس أنَّ رؤبة بن العجاج كان يُنشد هذا البيت رفعًا ، وهو لبعض مَذحج وهو هُنَيُّ بن أحمر الكِناني :(١)

عجبٌ لتلكَ قضيةً وإقامَتِي ** فيكم على تلك القضية أعجب

... ومثل ذلك قول الشاعر :(٢)

يشكو إليَّ جملي طُولَ السُّرى ** صبرٌ جميلٌ فكِلانا مُبتَلَى

والنصب أكثر وأجود ؛ لأنَّه يأمره ..." (٣)

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في المصادر في غير الدعاء مثل: حمدًا وشكرًا وعجبًا وغيرها النصب ؛ لأنَّ هذه المصادر جاءت بدلًا من اللفظ بالفعل ، فالنصب هو الأكثر والأجود فيها.

وإعرابها على النصب عند سيبويه على أنَّها مفعول مطلق حذف فعله ، وجُعل هذا المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل – كما ذكر سيبويه – لأنَّ قولك : حمدًا في موضع : أحمدُ الله ، وقولك : عجبًا منه في موضع أعجب منه .(٤)

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها :

جاءت بعض هذه المصادر رفعًا والرفع على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف،

---

(١) والبيت من الكامل، ينظر: الكتاب ٣١٩/١، والخزانة ٢٤١/١، وابن يعيش ١١٤/١، والعيني ١٣٩/٢، والهمع ١٩١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٢، والمساعد ٤٧٨/١، والدرر ١٦٤/١.

(٢) لم يعرف قائله، والبيت من الرجز، ينظر: الكتاب ٣٢١/١ وأمالي المرتضى ١٠٧/١، وشروح سقط الزند ٦٢٠ برواية: صبرًا جميلًا، والبحر المحيط ٢٨٩/٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٢، والمساعد ٤٧٧/١.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣١٨/١ : ٣٢١.

(٤) الكتاب لسيبويه ٣١٩/١.

ففي : حمدُ الله . تقديره : أمرى حمدُ الله ، وقد ذكر سيبويه كثيرًا من الأمثلة بالرفع في النثر من القرآن الكريم ، ومن كلام العرب ، وفى الشعر أيضاً .

ومع ذلك رجح سيبويه النصب – كما سبق– وقال: "والنصب أكثر وأجود ."(١)

ومن الأمثلة في النثر التي ذكرها سيبويه بالرفع قوله: "وسمعنا بعض العرب الموثوق به ، يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه ، كأنَّه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأن يقول: أمرى وشأني حمدُ الله وثناء عليه ، ولو نصب لكان الذى في نفسه الفعل ، ولم يكن مبتدأ ليبنى عليه ، ولا ليكون مبنيًا على شيء هو ما أظهر."(٢)

ومن الأمثلة في الشعر التي ذكرها سيبويه أيضًا بالرفع ما نقله عن يونس أنَّ رؤبة بن العجاج كان يُنشد هذا البيت رفعًا وهو قول الشاعر السابق:(٣)

عجبٌ لتلك قضيةً ... الخ البيت

ومثل ذلك ما ذكره سيبويه أيضًا من قول الشاعر :(٤)

يَشكُو إليَّ جَملِي طُولَ السرى ** صبرٌ جميلٌ فكِلانَا مُبتَلى

ومنه أيضًا ما ذكره سيبويه وقال إنَّه سمعه من بعض العرب الموثوق به يرويه بالرفع وهو قول الشاعر :(٥)

فقالت: حنانٌ مَا أتى بِكَ هَهنا ** أذو نَسبٍ أم أنت بالحي عارفُ

قال سيبويه: " لم تُرد حِنَّ ، ولكنَّها قالت: أمرُنا حنانٌ ، أو ما يصيبنا حنانٌ ، وفى هذا المعنى كله معنى النصب."(٦)

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣٢١/١.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣١٩/١، ٣٢٠.

(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٤) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٥) قائله : المنذر بن درهم الكلبي، والبيت من الطويل، ينظر: الكتاب ٣٢٠/١، والكامل ٣٤٨، والخزانة ٢٧٧/١، وابن يعيش ١١٨/١، والعيني ٥٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/١.

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٢٠/١.

وقد ذكر ابن مالك هذا البيت في المواضع التي التزم فيها حذف المبتدأ، ولكنَّ الأصل فيه النصب وعلل ذلك فقال: "ومن التزام حذف المبتدأ أن يُحذف لكون خبره مصدرًا جيء به بدلًا من اللفظ بفعله كقول الشاعر:

فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا .... الخ البيت

ومنه قولهم : سمعٌ وطاعةٌ ، أي: أمري حنانٌ ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ ، والأصل في هذا النوع النصب ؛ لأنَّه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله ، فالتزم إضمار ناصبه لئلَّا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع ، ثم حُمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع الذى هو المبتدأ ."[١]

أمَّا الشواهد من القرآن الكريم على الرفع فقد ذكر بعضاً منها سيبويه فقال: "ومثله في أنَّه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل[٢]: "**قَالُوا مَعذِرَةٌ إلى رَبّكُم**"[٣].

ثم قال سيبويه : "ومثل الرفع : "**فَصَبرٌ جَميلٌ وَاللهُ المُستَعَانُ**"[٤]، كأنَّه يقول : الأمرُ صبرٌ جميلٌ ."[٥]

وقد أرجع الرضي الرفع في هذه المصادر إلى زيادة المبالغة في الدوام ، فقال: "ولمثل هذا المعنى أعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا أن فاعلها أو مفعولها بين الإضافة أو حرف الجر بعد حذف الفعل لزومًا تبيينًا لمعنى الدوام قال :[٦]

عجبٌ لتلك قضيةً وإقامتي ** فيكم على تلك القضية أعجبُ

قال سيبويه : سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له: كيف أصبحت

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/١، ٢٨٨.
(٢) من الآية ١٦٤ من سورة الأعراف.
(٣) الكتاب لسيبويه ٣٢١/١.
(٤) من الآية ١٨ من سورة يوسف.
(٥) الكتاب لسيبويه ٣٢١/١.
(٦) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

قال: حمدُ الله وثناءٌ عليه ، ومنه : سلامٌ عليكم ، وويلٌ لَك"[١]

والذى أرى أنَّ الرفع أو النصب في هذه المصادر يتوقف على المعنى المراد فهو الذي يُعول عليه في الرفع أو النصب وقد أقرَّ سيبويه نفسه بذلك عند تفسير قوله تعالى: "**قَالُوا مَعذِرَةٌ إلى رَبِّكُم**"[٢] فقال:" لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمر لِيمُوا عليه ، ولكنَّهم قيل لهم:" لِم تعظون قومًا ؟" قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم.

ولو قال رجل لرجل : معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد اعتذارًا لنَصَب ."[٣]

ففي الآية الكريمة الرفع هو الراجح للمعنى المراد ؛ لأنَّهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا ، أمَّا في قول الرجل للرجل: معذرةً إلى الله وإليك ،فالنصب هو الراجح ؛ لأنَّه يريد اعتذارًا.

وأيضًا في قول يعقوب عليه السلام : "**فَصَبرٌ جَمِيلٌ**"[٤]، كأنَّه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ ، فالرفع هو الراجح ؛ لأنَّ فيه إخبار يعقوب بصبر حاصل، أو سيكون عند فقدان يوسف عليه السلام .[٥]

وكذلك في قول الشاعر :[٦]

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا ... الخ البيت

لم تُرد حِنَّ ، ولكنَّها قالت: أمرُنا حنانٌ أو ما يصيبنا حنانٌ.[٧]

وأمَّا قول الشاعر :[٨]

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٢٠.
(٢) من الآية ١٦٤ من سورة الأعراف.
(٣) الكتاب لسيبويه ١/٣٢٠.
(٤) من الآية ١٨ من سورة يوسف.
(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢١٣.
(٦) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٧) الكتاب لسيبويه ١/٣٢٠.
(٨) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

يشكو إليّ جَملي طُول السُّرى ** صَبرٌ جَميلٌ فكلانا مُبتلى

فالنصب هو الأجود – كما اختار سيبويه – لأنَّ الجمل كان شاكيًا طول السُّرى فأمره صاحبه بالصبر(١)، أي: اصبر صبراً جميلاً ، والله أعلم.

وجه إعراب الاسم بعد "إنَّ" في "إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ"

قال سيبويه: "وروى الخليل – رحمه الله – أنَّ ناسًا من العرب يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ فقال : هذا على قوله : إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ ، وشبهه بما يجوز في الشعر، نحو قوله وهو ابن صَريم اليشكري :(٢)

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ ** كأنْ ظبيةٌ تَعطُو إلى وارقِ السَّلَمْ

وقال الآخر :(٣)

ووجــهٌ مُشــرقُ النَّحــر كــأنْ ثَديــاهُ حُــقَّانِ**

لأنَّه لا يحسن ههنا إلَّا الإضمار.

زعم الخليل أنَّ هذا يشبه قول من قال ، وهو الفرزدق :(٤)

فلو كنتَ ضَبّيًّاً عَرَفتَ قَرابتي ** ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ

والنصب أكثر في كلام العرب كأنَّه قال: ولكنَّ زنجيًا عظيمُ المشافر لا يعرف قرابتي ... فالنصب أجود لأنَّه لو أراد إضمارًا لخفف ، ولجعل المضمر مبتدأ كقولك : ما أنت صالحًا ولكنْ طالحٌ"(٥)

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٣/٢.

(٢) البيت من الطويل ، ينظر: الكتاب ١٣٤/٢ والمنصف ١٢٨/٣ والإنصاف ٢٠٢ وابن الشجري ٣/٢ وابن يعيش ٨،٧٢، ٨٣ والخزانة ٣٦٤/٤، ٤٨٩ والعيني ٣٠١/٢ والهمع ١٤٣/١، ١٨/٢ والأشموني ٢٩٣/١ .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، وهو من الهزج ، ينظر: الكتاب ١٣٥/٢والمنصف ١٢٨/٣ وابن الشجري ٢٣٧/١، ٣/٢، ٢٤٣ والخزانة ٣٥٨/٤ وابن يعيش ٧٢/٨ والعيني ٧٠٥/٢ والهمع ١٤٣/١ والأشموني ٢٩٣/١.

(٤) البيت من الطويل ينظر الكتاب ١٣٦/٢، وديوان الفرزدق ص٤٨١، والمنصف ١٢٩/٣، ومجالس ثعلب ١٢٧، والإنصاف ١٨٢، والخزانة ٣٧٨/٤، والأغاني ٢٤/١٩، وابن يعيش ٨١/٨، ٨٢، وشرح شواهد المغنى ٢٣٩، والهمع ١٣٦/١، ٢٢٣.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٣٤/٢ : ١٣٦.

الوجه الإعرابي الذى رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في الاسم بعد "إنَّ" النصب على أنَّه اسم "إنَّ" وعدم إضمار ضمير اسمها في النثر وفى الشعر وعلل ذلك بأنَّه لو أراد المتكلم الإضمار لخفف ولجعل المضمر مبتدأ مثل: ما أنت صالحًا ولكن طالحٌ أي ولكنْ أنت طالحٌ.

إعراب الاسم على الوجه الذى رجحه سيبويه :

يعرب الاسم على الوجه الذى رجحه سيبويه وهو النصب على أنَّه اسم "إنَّ" والمرفوع بعده خبر ، ولا إضمار هنا كما سبق ، وكذلك إعرابه بعد " لكنَّ " بالنصب على أنَّه اسمها والمرفوع بعده خبرها .

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها :

يرى الخليل بن أحمد أنَّ الاسم بعد "إنَّ" في قول العرب : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، مرفوع وهو مبتدأ وما بعده خبر والجملة في محل رفع خبر "إنَّ" واسمها ضمير الشأن محذوف والتقدير: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ وحجته في ذلك أنَّه شبهه بما يجوز في الشعر من قول الشاعر:(١)

ويومًا توافينا بوجهٍ مُقسَّم ** كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

وقول الآخر :(٢)

ووجهٌ مشرق النحر ** كأنْ ثَدياه حُقَّان

لأنَّه لا يحسن ههنا إلَّا الإضمار.

واحتج الخليل أيضًا بأنَّه كما جاء الإضمار في الحرف المخفف جاء في الحرف المشدد كما في قول الشاعر :(٣)

فلو كنتَ ضبّيًّاً عرفتَ قرابتي ** ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ والمشافِرِ

والتقدير: ولكنَّك زنجيٌّ.

(١) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

وهذا الذى قاله الخليل على جواز حذف اسم "إنَّ" أو إحدى أخواتها قد أجازه النحويون ، فيجوز حذف الاسم إذا فهم معناه ، ولا يختص ذلك بالشعر بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره ، ومن الشواهد على ذلك من وقوعه في غير الشعر قول بعضهم فيما حكاه الخليل ونقله عنه سيبويه : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، المراد: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ ، وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم : "**إنَّ مِن أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون**"[١] هكذا رواه الثقاة بالرفع.

والراجح عند سيبويه أنَّ حذف اسم "إنَّ" في الشعر جائز، أمَّا في النثر فهو ضعيف ، ظهر ذلك من رأيه في المثال الذي رواه الخليل عن العرب من قولهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، وصرح بهذا أيضًا في قوله : "وقال : – يعني الخليل – إنَّ أفضلهم كان زيدٌ ، وإنَّ زيداً ضربتُ ، على قوله : إنَّه زيداً ضربتُ ، وإنَّه كان أفضلهم زيدٌ ، وهذا فيه قبح ، وهو ضعيف ، وهو في الشعر جائز ."[٢]

فحذف اسم "إنَّ" هنا جائز عند الخليل في الشعر وفي النثر، أمَّا عند سيبويه فضعيف في غير الشعر، وهو في الشعر جائز.

وقد منع الكسائي أيضًا حذف اسم "إنَّ" في غير الشعر وخرّج الحديث السابق: "**إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون**" على زيادة "مِن" وجعل "أشد الناس" اسمًا و"المصورون" خبرًا وليس هناك حذف.

وقد نُقل عن الأخفش أنَّه أجاز حذف الاسم في النثر ويقيسه ويمثل له نحو: إنَّ بك مأخوذٌ أخواك ، وتقديره : إنَّك بك مأخوذٌ أخواك[٣]. فحذف الاسم وهو ضمير المخاطب.

(١) صحيح مسلم كتاب اللباس ٣٧، حديث ٩٨، والقسطلاني ٥٧١/٨، وشواهد التوضيح من ١٤٨.
(٢) الكتاب لسيبويه ١٥٣/٢، ١٥٤.
(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٤٤/٢، ٦٤٥.

وقد حُكى عن الجرمي أيضًا أنَّه أجاز ذلك في الكلام أجاز: إنَّ فيها قائمٌ أخواك ، قال: "يضمر لإنَّ اسمًا ، و" قائمٌ" مبتدأ ويرتفع "أخواك" بفعلهما ، وإنَّ فيها قائمان أخواك ، على أن يكون "أخواك" مبتدأ ، و"قائمان" خبر مقدم وأضمرت الاسم .[١]

وأجاز الصيمري أيضًا حذف اسم "إنَّ" في الكلام وجعله ضمير الأمر والشأن قال : "واعلم أنَّه يجوز أن تضمر في "إنَّ" الأمر والشأن فتقول : إنَّه زيدٌ خارجٌ ، فيكون الهاء اسم " إنَّ " و"زيد خارجٌ" في موضع الخبر، والهاء ضمير الأمر والحديث ، وقد تضمر القصة ، وأكثر ما تضمر القصة مع المؤنث تقول: إنَّها أمةُ الله ذاهبة ."[٢]

أمَّا ابن عصفور فقد منع حذف اسم "إنَّ" وأخواتها إذا كان ضمير شأن في غير الشعر فقال: "وإنَّما لم يحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمر أو شأن إلَّا في ضرورة ؛ لأنَّ الجملة الواقعة خبرًا لضمير الأمر والشأن هي مفسرة له فقبح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة."[٣]

وقد أجاز ابن مالك حذف اسم "إنَّ" وهو ضمير الشأن في الكلام ولم يخصه بالشعر ، وهذا ما رواه الخليل عن بعض العرب كما نقله عنه سيبويه قال ابن مالك: "ويجوز حذف الاسم إذا فُهم معناه ، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره ، ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ حكاه سيبويه عن الخليل مريدًا به : إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ" .[٤]

(١) المرجع السابق ٦٤٧/٢، ٦٤٨.
(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٠٦/١.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/١.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.

وقد أجاز أبو حيان حذف اسم "إنَّ" وهو ضمير الأمر والشأن ورَدَّ على الكسائي الذى منع ذلك في الحديث السابق فقال أبو حيان : "وإنَّما ذهب الكسائي إلى زيادة "مِن" في "**مِن أشد الناس**" ؛ لأنَّ مذهبه أنَّ حذف هذا الضمير لا يجوز إذا أدى ذلك إلى أن يكون بعد "إنَّ" وأخواتها اسم يصح عملها فيه و"المصورون" يجوز أن تعمل "إنَّ" في ذلك فتقول : المصورين ، والصحيح أن يكون هذا مما حذف منه الضمير لا على زيادة "مِن" ."[١]

وقد اختار رأي الخليل من النحويين أيضًا : ابن هشام[٢] والمرادي[٣] ، وابن عقيل[٤] ، وناظر الجيش[٥] ، والدماميني[٦].

والصحيح : أنَّ رفع الاسم بعد "إنَّ" جائز وقد جاء في الكلام نثره وشعره والرفع على أنَّ اسمها محذوف وهو ضمير الشأن كما أجازه الخليل وكثير من النحويين كما جاء في قول العرب السابق: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل الحديث السابق ، فالصحيح أنَّه مما حذف منه الاسم وهو الضمير لا على زيادة "مِن" كما قال الكسائي ويؤيد ذلك اللفظ والمعنى.

أمَّا اللفظ : فلأنَّ العرب لم تلحظ هذا الذي لحظه الكسائي بل قالوا: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، وكان يجوز نصب "زيد" لأنَّ "إنَّ" تنصب "زيدًا"، ولأنَّ زيادة من في هذا الموضع يأباه البصريون غير الأخفش ؛ لأنَّ الكلام إيجاب ، والمجرور معرفة على الأصح . [٧]

وأمَّا المعنى : فإذا جعلتها زائدة كان المصورون أشد الناس عذابًا يوم

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٤٨/٢، ٦٤٩.
(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٣٧/١.
(٣) شرح التسهيل للمرادي ٤٢٢/١.
(٤) المساعد لابن عقيل ٣١٠/١، ٣١١.
(٥) تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٢٨/٢.
(٦) تعليق الفرائد للدماميني ١٠٨٢/١.
(٧) مغني اللبيب لابن هشام ٣٧/١.

القيامة ، وليس كذلك إذ غيرهم أشد عذابًا منهم ممن هو أشد جرمًا منهم كالكفار ومَن كان ذنبه أعظم من ذنوب المصورين(١)

والحق أنَّ هذا الحذف في النثر قليل أمَّا في الشعر فهو كثير فمنه ما استدل به الخليل من قول الشاعر :(٢)

فلو كنتَ ضبّيًّاً عَرفت قرابتي ** ولكنَّ زنجيٌّ عظيم المشافرِ

ومنه أيضًا قول الشاعر :(٣)

إنَّ مَن يدخلْ الكنيسة يومًا ** يَـلْقَ فيـها جـآذرًا وظبـاءَ

ولا يجوز جعل "مَن" اسم "إنَّ" لأنَّها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر ، فلا يعمل فيه ما قبله .(٤)

ومنه أيضاً قول الشاعر :(٥)

فليتَ دَفعتَ الهمَّ عنِّى سَاعةً ** فبتنَا على مَا خيلتْ ناعِمَيْ بال

تقديره : فليتك ، ويحتمل أن يكون تقديره : فليته(٦).

ومنه أيضاً قول الشاعر :(٧)

فلا تخذُلِ المولى وإنْ كان ظالمًا ** فإنَّ به تُثأى الأمُورُ وتُرْأب

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٤٩/٢، وتمهيد القواعد ١٢٨/٢، وتعليق الفرائد ١٠٨٢/١.

(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٣) قائله: الأخطل ، والبيت من الخفيف، ينظر: مغنى اللبيب ٣٧/١، وديوانه ٢٧٦، وابن الشجري ٢٩٥٨، والمقرب ١٠٩/١، وابن يعيش ١١٥/٣، والخزانة ٤٥٧/١، ورصف المباني ١١٩.

(٤) مغنى اللبيب لابن هشام ٣٧/١.

(٥) قائله: عدي بن زيد، والبيت من الطويل ، ينظر: الدرر ١١٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.

(٧) قائله: قراد بن العيار أحد بنى رزام ، والبيت من الطويل ، ينظر: ديوان الحماسة ٢٧٢/١، ٢٧٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤/٢.

تقديره : فإنَّه به تثأى الأمور والهاء إمَّا للمولى ، وإمَّا ضمير الشأن[١] .

ومنه أيضاً قول الشاعر :[٢]

ولكنَّ من لا يلق أمرًا ينوبه ** بُعدّتِه ينزلْ به وهو أعزلُ

قال سيبويه عن هذين البيتين: " فزعم الخليل أنَّه إنَّما جازى حيث أضمر الهاء ، وأراد: إنَّه ، ولكنَّه كما قال الراعي :[٣]

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكم إقامة ** وإن كان سرحٌ قد مضى فتسرَّعَا

أراد: فلو أنَّه حُقَّ اليوم ، ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالًا"[٤] ، وغير ذلك كثير من الشواهد على جوازه ، ولكنَّ النصب أرجح كما اختار سيبويه ؛ لأنَّه ليس فيه إضمار اسم ، ولأنَّه لو أراد إضماراً لخفف الحرف ولجعل المرفوع بعده خبراً لمبتدأ كما في مثل : ما أنت صالحاً ولكنْ طالحٌ أي: ولكنْ أنت طالحٌ ، والله أعلم .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/٢.

(٢) قائله: الأعشى والبيت من الخفيف ينظر ديوانه ص٣٣٥، والكتاب ٧٢/٣، والإنصاف ١٨٠، وابن يعيش ١١٥/٣، والخزانة ٤٦٣/٢، ١٥٤/٣، ٣٨/٤، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٨/٧ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤/٢

(٣) البيت من الطويل ، ينظر: ديوانه ص٩٨، والكتاب ٧٣/٣، واللسان (سرع)، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠١/٥.

(٤) الكتاب لسيبويه ٧٣/٣.

وجه إعراب الاسم بعد "لا" النافية

قال سيبويه : "واعلم أنَّ "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنبٍ ، وأخذته بلا شيءٍ ، وغضبت من لا شيءٍ ، وذهبت بلا عتادٍ ، والمعنى معنى : ذهبت بغير عتادٍ ، وأخذته بغير ذنبٍ... والرفع عربي على قوله :[١]

... حِينَ لا مُستَصْرَخُ

و : [٢] **... لا بَرَاحُ**

والنصب أجود وأكثر من الرفع ؛ لأنَّك إذا قلت: لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمعنى " ليس " قال الشاعر، وهو العجاج :[٣]

حنَّتْ قَلوصي حين لا حينَ مَحنّ

وأمَّا قول جرير :[٤]

ما بالُ جَهْلِك بعد الحِلم والدِين ** وقد عَلَاك مشيبٌ حينَ لا حينِ

فإنَّما هو: حينَ حينٍ ، و"لا" بمنزلة "ما" إذا أُلغِيت ."[٥]

---

(١) جزء من بيت للعجاج وهو من الرجز وتمامه :

والله لولا أنَّ تُحشّ الطُّبخُ ** بي الجحيم حين لا مُستَصرخٌ

ينظر: ديوانه ص١٤، والدرر ٩٨/١، واللسان (طبخ) وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، وابن الشجري ٢٥٩/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٠/٣

(٢) قطعة من بيت لسعد بن مالك القيسي وتمامه :

مَن فَرَّ عن نيرانها ** فأنا ابن قيس لا بَراحُ

البيت من مجزوء الكامل، ينظر: الكتاب ٥٨/١، ٣٠٤/٢، والخزانة ٢٢٣/١، ٢٢٤، والحماسة بشرح المرزوقي ٥٠٠ ، ولسان العرب (برح) والدرر ٩٧/١، ومغنى اللبيب ٢٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٧٦/٤.

(٣) لم يرد هذا الشطر في ديوان العجاج ولا ملحقاته ونص البغدادي في الخزانة ٩٣/٢ على أنَّه من الخمسين التي لم يعرف قائلها، وهو من الرجز، ينظر: ابن الشجري ٣٦٤/١، والمقتضب ٣٥٨/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٠/٣، والأصول ٣٨٠/١، والمسائل المنثورة ١٠٧، وشرح الجمل ٢٧٨/٢، والإغفال للفارسي ٥٦١/١، والحجة للفارسي ٢٣٠/١.

(٤) البيت من البسيط، ينظر ديوان جرير ص٥٨٦، والخزانة ٩٤/٢، وابن الشجري ٣٦٤/١، ٥٤٠/٢، والهمع ١٩٧/١، والمسائل المنثورة ١٠٨، وشرح الجمل ٢٧٨/٢، والحجة للفارسي ٢٢٩/١، ومجاز القرآن ٢١٢/١.

(٥) الكتاب لسيبويه ٣٠٢/٢ : ٣٠٥

الوجه الإعرابي الذي رجحه سيبويه :

رجح سيبويه في إعراب الاسم بعد " لا " النافية النصب وقال : والنصب أجود وأكثر من الرفع ، وعلل ذلك بأنَّ " لا " الناصبة للاسم النكرة في قولك : لا غُلامَ أكثر من الرافعة التي بمنزلة " ليس" وإعراب الاسم على النصب عند سيبويه على أنَّه اسم " لا " النافية للجنس العاملة عمل "إنَّ" .

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها:

ذكر سيبويه في الاسم الذى بعد "لا" النافية ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : الجر، وذلك على جعل "لا" والاسم بعدها بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه مثل : أخذته بلا ذنبٍ على معنى : أخذته بغير ذنبٍ.

وهذا على جعل "لا" بمعنى "غير" واستعملت في معنى "غير" لما بينهما من الاشتراك في الجحد ؛ لأنَّ "غير" مسلوب عنها ما أضيفت إليه ، فإذا قلت : مررت بغير صالح فـ"غير" هو الذي مررت به ، وصالح لم تمرر به ، وقد سلب من " غير " الصلاح الذي هو لما أضيفت إليه ، فإذا قلت : أخذته بلا ذنب ، وغضبت من لا شيء فمعناه : أخذته بغير ذنب ، وغضبت من غير شيء ، فغير مخفوض بحرف الخفض الذى دخل ، فإذا جعلت مكان "غير" "لا" فلا حرف لا يقع عليه حرف الخفض فوقع حرف الخفض على ما بعد "لا" .[١]

الوجه الثاني : الرفع وذلك على أنَّ "لا" نافية عاملة عمـل "ليس" أي: ترفع الاسم وتنصب الخبر، والاسم المرفوع بعدها اسمها والخبر محذوف ، أو على إهمال " لا " وعدم الاعتداد بالإضافة ، وهذا الوجه قال عنه سيبويه : إنَّه عربي ، وذكر له شواهد كما سبق في قول الشاعر :[٢]

... حين لا مُستَصرخُ

وقول الآخر[٣]: **... لا براحُ**

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥/٣ – بتصرف.
(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

ومثال عمل "لا" النافية عمل ليس واسمها وخبرها موجودان قول الشاعر : [١]

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ** ولا وزرٌ مما قضى اللهُ واقيًا

الوجه الثالث : النصب وهذا الوجه هو الذى رجحه سيبويه وقال عنه : " والنصب أجود وأكثر " ، وذلك على جعل "لا" نافية للجنس عاملة عمل "إنَّ" في نصب الاسم ورفع الخبر وتسمى عند النحويين "لا" التبرئة ، واستشهد لها سيبويه بقول الشاعر السابق :

حَنَّت قلُوصي حينَ لا حينَ محَنّ

على جعل "لا" نافية عاملة عمل "إنَّ" و"حين" الثانية اسمها منصوب بـ"لا" مع إضافة "حين" الأولى إلى الجملة ، وخبر "لا" محذوف تقديره : لها.

وقد ذكر النحويون الأوجه الثلاثة في مثل هذا البيت السابق الذى استشهد به سيبويه وهو أن يسبق الجملة المصدرة بـ"لا" التبرئة اسم زمان مضاف إلى هذه الجملة فقد أجاز أبو علي الفارسي في هذا الاسم بعد "لا " أن يبقى اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب ، وقد يجر على الإضافة إلى اسم الزمان وإلغاء "لا" ، وقد يرفع على اعتبار "لا" عاملة عمل " ليس" .[٢]

ومن ذلك أيضًا ما حكى أبو الحسن الأخفش من قول بعض العرب: جئتك يومَ لا حرَّ ولا بَرْدَ ، ويوم لا حرٍّ ولا بَرْدٍ ، ويوم لا حرٌ ولا بردٌ[٣].

وقد أنشد بعضهم هذا البيت على الجر والرفع والنصب ، وهو قول الشاعر :[٤]

تَرَكْتَني حينَ لا مَالٍ أعيشُ به ** وحينَ جُنَّ زمان الناسِ أَوْ كَلْبا

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله، ينظر: العيني ١٠٢/٢، والدرر ٩٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١، ومغنى اللبيب ٢٣٩/١، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٧/٤.

(٢) المسائل المنثورة للفارسي ص١٠٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٣.

(٤) قائله : أبو الطفيل عامر بن وائلة الصحابي من أبيات يرثى ابنه طفيلاً، والبيت من البسيط ، ينظر: الكتاب ٣٠٣/٢، والأغاني ١٠٩/١٣، والخزانة ٩٠/٢، وابن يعيش ٢٣٩/١، والدرر ١٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٣، والهمع ٢١٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢٥٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٠/٣، وابن الشجري ٣٦٣/١، والمسائل المنثورة للفارسي ص١٠٦، والحجة للفارسي ٢٣١/١.

فالجر على إضافة الزمان "حين" إلى "مال" مع إلغاء "لا" وزيادتها في اللفظ على حد قولهم : جئت بلا زاد ، والرفع على عمل "لا" عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها ، والنصب قاله أبو علي الفارسي وقال : "تجعله كما كان مبنياً ولا تعمل الإضافة كما تقول : جئت بخمسة عشر، فلا تعمل الباء.(١)

وأخيرًا ، فإنَّ الاسم بعد "لا" السابقة يجوز فيه الأوجه الإعرابية الثلاثة التي ذكرها سيبويه والنحويون ، وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ، ولكنَّ الجر فيه قليل على الإضافة ، والرفع عربي على جعل "لا" عاملة عمل " ليس" ، أو على إهمال " لا " ، والنصب أجود وأكثر كما رجحه سيبويه ، وذلك على جعل "لا" عاملة عمل " إنَّ" وتسمى عند النحويين "لا" التبرئة ، وذلك لأنَّك إذا قلت: لا رجلَ في الدار ، ولا غلامَ في الدار ، فإنَّ الناصبة لهذا الاسم النكرة أكثر من الرافعة واسمها في هذه الحالة يبقى على ما كان عليه من بناء أو نصب ، والشواهد على ذلك كثيرة كما ذكرها سيبويه وغيره من النحويين ، والله أعلم.

(١) ينظر المسائل المنثورة ١٠٦، ١٠٧.

المبحث الرابع

ترجيــح الجـر عند سيبويه

وفيه :

١ – وجه إعراب المعطوف على خبري " ليس " و" ما " المجرورين بالباء .

٢ – وجه إعراب الاسم بعد اسم الفاعل المقصود به المضي العاري من الألف واللام .

٣ – وجه إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بالألف واللام المثنى والمجموع .

٤ – وجه إعراب " غدوة " بعد " لدن " .

٥ – وجه إعراب المعطوف على المستثنى بـ"غير ".

وجه إعراب المعطوف على خبري " ليس" و "ما" المجرورين بالباء

قال سيبويه في "هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله": "وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحَبك ، الوجه فيه الجر ."(١)

الوجه الإعرابي الذى رجَّحه سيبويه :

كلام سيبويه في عنوان الباب ، وما ذكره بعد ذلك من أمثلة يدل على أنَّه يرجِّح العطف على الموضع بالنصب في المعطوف على خبري " ليس"، و"ما" المجرورين بالباء ، وليس بالجر عطفاً على لفظ الخبر المجرور بالباء.

ولكنَّ سيبويه اختار بعد ذلك ورجَّح وجه الجر بالعطف على اللفظ ، وليس على الموضع فقال: "والوجه فيه الجر" وقد يكون سيبويه ذكر عنوان الباب على المشهور عند كثير من النحويين وهذا من الإنصاف منه ، ولأنَّ النصب عنده جائز أيضاً ولكنَّه ليس راجحاً .

وعلل سيبويه ترجيحه لهذا الوجه بأنَّ القصد هو أن تشرك بين الخبرين، وأنَّ عطف الآخر على الأول في اللفظ أولى فقال: " لأنَّك تريد أن تُشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ، وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء مع قربه منه ."(٢)

وأكَّد سيبويه اختياره لوجه الجر بالعطف على اللفظ بمسألة الجر على الجوار لقربه وأنَّ العطف أقوى فقال : "وقد حملهم قرب الجوار على أن جرُّوا : هذا جُحرُ ضَبٍ خَربٍ ونحوه فكيف ما يصح معناه "(٣)

(١) الكتاب لسيبويه ٦٦/١، ٦٧.
(٢) الكتاب لسيبويه ٦٧/١.
(٣) المرجع السابق ٦٧/١.

شواهد من العطف على الموضع :

ذكر سيبويه شواهد من الشعر في العطف على الموضع ، ورجَّح الوجه الثاني ، وهو العطف على اللفظ – كما سبق – فقال: "ومما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي: (١)

مُعاويَ إنَّنا بشرٌ فأسْجِعْ ** فلَسنَا بالجبالِ ولا الحَديدَا

لأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلّ بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، وكان نصبًا ، ألا ترى أنَّهم يقولون: حسبك هذا ، وبحسبك هذا ، فلم تغير الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ؛ لأنَّ بحسبك في موضع ابتداء ، ومثل ذلك قول لبيد :(٢)

فإنْ لم تجِد مِن دُونِ عَدنانَ وَالِدا ** ودُونَ مَعَدٍّ فلتَزَعْكَ العَوازِلُ

والوجه الجر ."(٣)

ومعنى كلام سيبويه في الشاهد الأول الذى ذكره بالنصب على الموضع أنَّ حرف الجر الزائد لا يُغيِّر المعنى فلذلك عطف بالنصب على الموضع مع أنَّه رجح الجر بالعطف على اللفظ كما ذكر بعد ذلك.

توجيه الجر على رأي سيبويه:

الجر في الاسم بعد حرف العطف على الوجه الذى رجَّحه سيبويه من العطف على اللفظ ، ولعلَّ التوفيق بين ما رجَّحه سيبويه وهو الجر بالعطف

(١) البيت من الوافر، ينظر: الكتاب ٦٧/١ والمقتضب للمبرد٣٣٧/٢ ١١٢/٤، ٣٧١ والخزانة ٣٤٣/١ والإنصاف للأنباري ص٢٠٧ وشرح ديوان المثنى للعكبري المسمى التبيان ٢٢١/١، ٢٩٠/٢ ومغنى اللبيب ٤٧٧/٢ وشرح أبيات المغنى للبغدادي ٧٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٢ وشرح الكافية للرضي ١٤٥/١ – – والمتبع في شرح اللمع للعكبري ٢٧١/١ وسر صناعة الإعراب لابن جنى ١٣١/١، ٢٩٤ وسمط اللآليء ص١٤٨، ١٤٩ وأمالي ابن الحاجب ص١٦٠ والشعر والشعراء ١٠٥/١ ولسان العرب ٣٨٩/٥ (غمز) وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١ والأمالي النحوية لابن الحاجب ١٦٠/١.

(٢) البيت من الطويل، ينظر: ديوان لبيد ص٢٥٥، والخزانة ٣٣٩/١، والمقتضب ١٥٢/٤، ومغنى اللبيب ٤٧٣/٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٥٥، ٢٩٣، والعيني ٧/١، والشعر والشعراء ص٢٣٧، والإنصاف للأنباري ص٢٧٢، مسألة رقم ٤٥ وشرح الكافية للرضي ١٤٥/١.

(٣) الكتاب لسيبويه ٦٨/١.

على اللفظ وما ذكره في عنوان الباب بالعطف على الموضع أنَّ الراجح عنده يتأتى بناءً على المعنى المراد من الكلام يظهر هذا من أمور:

الأمر الأول : أنَّ دخول الباء على خبر "ليس" و "ما" لا يُغير المعنى ولذلك جاء العطف على الموضع يدل على ذلك قوله : "لأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبًا ."

الأمر الثاني : أنَّ سيبويه رجَّح النصب بالعطف على الموضع في موضع آخر وقال إنَّه جيد بناءً على إرادة المعنى بترك حرف الجر فقال: "وتقول : ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهًا به ، وما عمروٌ كخالدٍ ولا مُفلِحًا ، النصب في هذا جيد ؛ لأنَّك إنَّما تريد : ما هو مثل فلانٍ ولا مُفلِحًا ، هذا وجه الكلام ."[١]

ورجَّح الجر بالعطف على اللفظ بناءً على المعنى المراد بإرادة حرف الجر يدل على ذلك قوله بعد ذلك : "فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت ، وذلك قولك : ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به ، فإنَّما أردت : ولا كشبيهٍ به ."[٢]

الأمر الثالث : ما يدل على أنَّ المعنى المراد هو الذى يرجِّح النصب بالعطف على الموضع ، أو الجر بالعطف على اللفظ ما ذكره المبرد من مجيء الرواية بالنصب ، وبالجر بناءً على المعنى المراد في البيت الذى استدل به سيبويه قال المبرد: "ومما تنشده العرب نصبًا وجرًا لاشتمال المعنى عليهما جميعًا قول لبيد :[٣]

فإنْ لم تجِد مِن دونِ عَدنانَ والدًا ** ودُونِ معَدٍّ فلتزعْكَ العواذلُ

(١) الكتاب لسيبويه ٦٩/١.
(٢) الكتاب لسيبويه ٦٩/١.
(٣) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

ينصبون "دون" ويجرونها ."[١]

وقد اختلف النحويون أيضًا في رواية بيت عقيبة الأسدي الذى استدل به سيبويه على النصب بالعطف على الموضع ، وأنَّ سيبويه اختار فيه الجر بالعطف على اللفظ – كما سبق – وهو قوله :[٢]

مُعاوِيَ إنَّنا بشرٌ فأسجِحْ ** فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

فقد نسب البغدادي في الخزانة للمبرد أنَّه ردَّ على سيبويه رواية النصب، وأنَّ البيت بالجر ؛ لأنَّ هذه القصيدة مشهورة وهى مخفوضة قال البغدادي: "وقد رَدَّ المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف ، قال: " ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقًا لما أرادوا ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض ، وقد غلط على الشاعر؛ لأنَّ هذه القصيدة مشهورة ، وهى مخفوضة كلها وهذا البيت أولها وبعده :

نهيها أَمة ذهبت ضياعًا ** يزيد أمرها وأبو يزيدِ"[٣]

وقد رَدَّ الأعلم الشنتمري على من اتهم سيبويه بالغلط على الشاعر فقال: "وسيبويه غير متهم – رحمه الله – فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر ."[٤]

كما رَدَّ الأنباري أيضًا في الإنصاف على من زعم أنَّ الرواية بالخفض وأنَّها بالنصب عطفاً على الموضع قال الأنباري :" فنصب "الحديدا" حملاً على

(١) ينظر المقتضب للمبرد ١٥٢/٤.
(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٣) ينظر الخزانة للبغدادي ٣٤٣/١.
(٤) ينظر حاشية كتاب سيبويه ٦٧/١، وشرح ما يقع فيه التصحيف للعسكري ص٢٠٧.

موضع "بالجبال" ؛ لأنَّ موضعها النصب بأنَّها خبر " ليس"، ومن زعم أنَّ الرواية "ولا الحديدِ" بالخفض فقد أخطأ ؛ لأنَّ البيت الذى بعده :

أديروها بني حربٍ عَليكُم ** ولا ترمُوا بها الغَرَضَ البعيدَا

والروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة."[١]

تنبيه :

العطف في اللغة العربية ثلاثة أقسام:

القسم الأول : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، وهو الذى رجحه سيبويه في هذه المسألة مثل: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبِك . بالجر.

وقد اشترط النحويون لهذا العطف إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٌ ، إلَّا الرفع عطفًا على الموضع ؛ لأنَّ "من" الزائدة لا تعمل في المعارف.[٢]

القسم الثاني : العطف على المحل فتقول: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا ، النصب بالعطف على محل خبر " ليس" المنصوب ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك ، النصب بالعطف على محل خبر "ما" المنصوب.

وهذا النوع من العطف له عند المحققين من النحويين ثلاثة شروط :

الشرط الأول : إمكان ظهوره في الفصيح فيجوز في : ليس زيد بقائمٍ ، وما جاءني من امرأةٍ ، أن تسقط الباء فتنصب ، و"مِن" فترفع ، ولا يجوز : مررت بزيدٍ وعمرًا خلافًا لابن جني ؛ لأنَّه لا يجوز: مررت زيدًا.

الشرط الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز: هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه ؛ لأنَّ الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ص٢٧١ مسألة رقم ٤٥.
(٢) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ٤٧٣/٢.

لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

الشرط الثالث : وجود المُحرز، أي: الطالب لذلك المحل .[١]

القسم الثالث من العطف : العطف على التوهم نحو: ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ . بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ؛ لأنَّ الباء تدخل على خبر ليس فجاز العطف بالجر على توهم دخول الباء على خبر " ليس". [٢]

والوجه الذى رجَّحه سيبويه وهو الجر بالعطف على اللفظ هو القياس ؛ لأنَّه الأصل في العطف كما علل ذلك سيبويه ، وإن كان سيبويه أجاز الوجه الآخر وهو النصب بالعطف على الموضع كما ذكر ذلك في عنوان الباب ومَثَّل له بقوله: " هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله ، وذلك قولك: ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً ، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك ."[٣]

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها :

اختار أكثر النحويين في المعطوف على خبري " ليس" و "ما" المجرورين بالباء النصب بالعطف على الموضع وليس الجر بالعطف على اللفظ ، كما اختار سيبويه ، واستدلوا على ذلك بالسماع ، فقد جاء العطف على الموضع بالنصب في القرآن الكريم والشعر العربي.

قال المبرد: "... والعطف يجري هذا المجرى فمن جعل المعطوف على الموضع قال : "لا حولَ ولا قوةً إلَّا بالله . حمل الثاني على الموضع ونظير هذا قوله :[٤]

... ** فلسنا بالجبال ولا الحديدا

(١) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٤٧٣/٢، ٤٧٤.
(٢) المرجع السابق ٤٧٤/٢.
(٣) الكتاب لسيبويه ٦٧/١.
(٤) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

حمل الثاني على الموضع كأنَّه قال: "فلسنا الجبالَ ولسنا الحديدا ، ومثله قول الله عز وجل : **"فَأَصَّدقَ وَأَكُنْ"**(١)، لولا الفاء كان "أصدق" مجزومًا كما أنَّه لولا الباء لكانت "الجبال" منصوبة ؛ لأنَّه خبر " ليس" ومثله قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، وقول الله عز وجل: **"أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِن المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"**(٢) ، فالأجود في الثاني أن يحمل على الموضع ؛ لأنَّ "إنَّ" دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ ، ولم تُغيّر المعنى بدخولها ."(٣)

واختار ابن السراج أيضًا العطف على الموضع ، ولكن الرفع والنصب عنده بعد العطف على المجرور على تقدير فعل قال ابن السراج : " فتقول على هذا إذا عطفت على الموضع : مررت بزيدٍ وعمرًا ، وذهبت إلى بكرٍ وخالدًا ، ومررت بزيدٍ وعمرٌو ، كأنَّك قلت : وأتى عمرٌو، وأتيت عمرًا ، ودل "مررت" على "أتيت" فاستغنيت بها وحذفت قال الشاعر: (٤)

جئني بمثل بني بَدر لقَومهم ** أو مثلَ أسرة مَنظُور بن سيّار

كأنَّه قال : أو هات مثل أسرة منظور ؛ لأنَّ "جئني بمثل بني بدر" يدل على "هات" أو "أعطني" وما أشبه ذلك ."(٥)

وأجاز العكبري الجر والنصب على السواء ، ولم يرجِّح أحدهما على الآخر قال: "وإذا عطفت على الخبر خبرًا آخر جاز فيه الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ومنه قول عُقيبة الأسدي :

معاوي إنَّنا بشرٌ فأَسجعْ ** فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا"(٦)

(١) من الآية ١٠ من سورة المنافقون.
(٢) من الآية ٣ من سورة التوبة.
(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٣٧١/٤
(٤) قائله: جرير، والبيت من البسيط ، ينظر: ديوانه ص٣١٠-٣١٣، وجمهرة الأنساب ص٢٥٨، والكتاب ٩٤/١، ١٧٠، وجمهرة ابن حزم ٢٥٦، ٢٥٨، والمقتضب ١٥٣/٤.
(٥) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٦٥،٦٦/٢.
(٦) ينظر المتبع في شرح اللمع للعكبري ٢٧١/١.

ولم يُنكر المالقي النصب بالعطف على الموضع وذكر شاهدًا على الأوجه الثلاثة في العطف على خبر "ما" فقال : "ولا يُنكر هذا العطف ، فإنَّه قد جاء بعد خبرها وخبر "ليس" على الموضع بالنصب كقوله:

... ** **فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا**

وكقوله :[١]

لَعَمْرِكَ ما قَلبي إلى أهْلِهِ بِحُرّ ** ولا مُقصِر يومًا فيأتيني بِقُرّ

برفع "مقصر" ونصبه وخفضه ، فالرفع عطفًا على موضع "بُحرّ" على مذهب بنى تميم ، والنصب عطفًا على موضعه على مذهب أهل الحجاز، والخفض عطفًا على اللفظ"[٢]

وأجاز ابن الحاجب الوجهين أيضًا أي : الجر بالعطف على اللفظ، أو النصب بالعطف على الموضع دون ترجيح أحدهما على الآخر فقال: "ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدًا ، و:

... ** **فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا**

الأمران مستقيمان ، فإنَّه لو قيل في قولهم :

... ** **فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا**

إنَّ العطف على محل الجار والمجرور كان سديدًا ."[٣]

وخلاصة القول في مسألة العطف على خبري " ليس" و "ما" المجرورين بالباء أنَّه يجوز النصب بالعطف على الموضع ، فإنَّ موضع الخبر النصب والشواهد على ذلك كثيرة – كما سبق – ويجوز الجر بالعطف على اللفظ ، فإنَّ لفظ الخبر مجرور بالباء ، والجر أجود من جهة القياس ؛ لأنَّه الأصل كما رجَّحه سيبويه ، واختاره السيرافي أيضًا من شراح كتابه للعلة التي ذكرها سيبويه

(١) قائله: امرؤ القيس والبيت من الطويل ، ينظر: ديوانه ص١٠٩.
(٢) ينظر رصف المباني للمالقي ص١٢٣،١٢٢.
(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٧٩/٢.

، ولأنَّ معناهما واحد ، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأول وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين كان أفصح من تخالف اللفظين ، والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها ، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره حتى قالوا : جُحرُ ضَبٍ خَربٍ ، فجرو "خربًا" وهو نعت لـ"الجُحر" لمجاورته لـ"ضَب" فكذلك إذا قلت : ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ، فأقرب الأسماء من "بخيل" هو اسم مجرور، والحمل عليه أوْلى من النصب على المعنى إذ كان معنى النصب والجر واحداً(١)

والمعنى المراد هو من يرجِّح العطف على اللفظ أو العطف على الموضع فيما مثَّل به سيبويه من قوله : ما أنت بزيدٍ ولا قريباً منه : يريد أنَّك إذا قلت : ما أنت بزيدٍ ولا قريباً منه ، أو ولا قريبٍ منه ، فالمعنى واحد ، ويجوز الجر والنصب ، وإن كان الجر أجود ؛ لأنَّ الباء زائدة في قولك: "بزيد"، وإذا قلت: ما أنت كعمرٍو، فالكاف دخلت للتشبيه ، فإذا قلت : ولا شبيهٍ به ، فخفضت فكأنَّك قلت : ولا كشبيهٍ بعمرو، فأثبت له شبيهاً ، وإذا نصبت "شبيهاً" فمعناه : ولا زيد شبيهًا به .(٢)

وهذا ما أكَّده الأخفش حيث قال: "والفصل بين الجر والنصب في قولك: ما أنت كزيدٍ ولا شبيهًا به أنَّك إذا جررت "الشبيه" فقد أثبت شبيهًا ، وإذا نصبت لم تثبت هاهنا شبيهًا بزيد."(٣)

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٥/١.
(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٧/١.
(٣) المرجع السابق ٣٤٨/١.

وجه إعراب الاسم بعد اسم الفاعل المقصود به المضي العاري من الألف واللام

قال سيبويه : "فإذا أخبرت أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ؛ لأنَّه إنَّما أُجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلمَّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ؛ لأنَّه إنَّما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّه به في الإعراب.

وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه وجه الكلام وحده الجر ؛ لأنَّه ليس موضعًا للتنوين . وكذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه ، وهذا قاتلُ عمرٍو أمسِ وعبدِ الله."(١)

الوجه الإعرابي الذى رجَّحه سيبويه :

رجَّح سيبويه الجر في الاسم الذى بعد اسم الفاعل المقصود به المضي العاري من الألف واللام والعطف عليه بالجر ، مثل قولك : هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه . بالجر وقال: "وجه الكلام وحده الجر"، والعلة في اختيار الجر وترجيحه عنده بأنَّه ليس موضعًا للتنوين ولعمل النصب في الاسم بعده ؛ لأنَّه دل على الماضي وليس مقترنًا بالألف واللام فهو بذلك جرى مجرى الأسماء التي لا تشبه الفعل المضارع.

توجيه الجر على رأي سيبويه :

الجر في الاسم الذي بعد اسم الفاعل العاري من الألف واللام المقصود به المضي على الإضافة لاسم الفاعل لأنَّه لا يعمل عمل الفعل على هذه الحالة فهو يجري مجرى الأسماء المحضة التي لا تشبه الفعل المضارع كما أسلفت .

(١) الكتاب لسيبويه ١/١٧١.

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها :

جاء في الاسم بعد اسم الفاعل العاري من الألف واللام الذي بمعنى الماضي وجهان :

الوجه الأول : الجر ، وهو مذهب سيبويه والبصريين وتبعهم الفراء من الكوفيين(١) ، فعندهم أنَّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إذا كان مقصودًا به المضي مع كونه عاريًا من الألف واللام ، فلا يعمل إلَّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنَّه في ذلك يشبه الفعل المضارع ، فإنَّ الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب فحُمل اسم الفاعل عليه في العمل ، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل.

فلمَّا خرج اسم الفاعل عن معنى الفعل المضارع الذى هو بمعنى الحال أو الاستقبال وجاء بمعنى الماضي جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل فجاء الاسم بعده مجرورًا بالإضافة إليه وعدم العمل في الاسم بعده وعدم التنوين فيه البتة.

وإذا عطفت اسماً على الاسم الذى بعد اسم الفاعل هذا عطفته بالجر كما ذكر سيبويه في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وأخيه ، ولو فصلت أيضًا بين المعطوف والمعطوف عليه بالجار والمجرور أو بالظرف الدال على الماضي جررت الاسم فقلت : هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه ، وهذا قاتلُ عمرٍو أمسِ وعبدِ الله .

قال المبرد: " قولك: هذا ضاربُ زيدًا ، فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك: غلامُ زيدٍ تقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، وهما ضاربا زيدٍ ، وهم ضاربو عبد الله ، وهنَّ ضاربات أخيك ، كل ذلك إذا أردت به معنى

(١) ينظر المقتضب للمبرد ١٤٨/٤، والمساعد لابن عقيل ١٩٢/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٨٠٩/٤، والهمع ٩٥/٢، والتصريح ٦٦/٢

الماضي ، لم يجز فيه إلَّا هذا ؛ لأنَّه اسم بمنزلة قولك : غلامُ زيدٍ ، وأخو عبدِ الله.

ألا ترى أنَّك لو قلت : هذا غلامُ زيدًا كان محالًا .

فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيًا لا تنونه ؛ لأنَّه اسم وليست فيه مضارعة الفِعل ."[١]

الوجه الثاني : النصب ، وهو رأي الكسائي فقد أجاز إعمال اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عاريًا من الألف واللام ونصب الاسم بعده .[٢]

واستدل الكسائي على هذا الرأي بما حكاه عن العرب من قولهم: هذا مَارٌ بزيدٍ أمس ، بتنوين اسم الفاعل المجرد عن الألف واللام والذى بمعنى الماضي ، واستدل أيضًا بقوله تعالى: "**وَكَلبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ بِالوَصِيد**"[٣]، فقد جاء بالتنوين في اسم الفاعل المجرد عن الألف واللام وهو بمعنى الماضي ونصب الاسم بعده "**ذراعيه**".

وقد رجَّح أكثر النحويين مذهب سيبويه والبصريين فقد اختاره الزمخشري فقال : "ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال فلا يقال: زيدٌ ضارب عمرًا أمس ، بل يستعمل ذلك على الإضافة إلَّا إذا أردت حكاية الحالة الماضية كقوله عز وجل: " **وكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ بِالوَصِيدِ**"[٤]، أو أدخلت عليه الألف واللام ."[٥]

فما استدل به الكسائي من الآية السابقة خُرِّج على أنَّ المراد به حكاية حال ماضية ، وكذلك ما قاله من قولهم : هذا مارٌ بزيدٍ أمس ، قال ابن

(١) ينظر المقتضب للمبرد ١٤٨/٤.
(٢) ينظر المفصل للزمخشري ص٢٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، ٥٥١، وشرح الكافية للرضى ٢٠٠/٢، والتذييل والتكميل ٨٠٨/٤، والأشموني ٢٩٣/٢.
(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف.
(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف.
(٥) ينظر المفصل للزمخشري ص٢٢٨.

عصفور: "هذا كله لا حجة فيه أمَّا : هذا مارٌ بزيدٍ أمس فسوير فرسخًا ، فإنَّما عمل في المجرور والظرف هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به فإذا عملت روائع الأفعال في الظروف والمجرورات فالأحرى والأولى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه ، وأمَّا قوله تعالى: "**وَكَلبُهُم بَاسِطٌ**"(١)، فعلى حكاية الحال الماضية ألا ترى أنَّ الواو في "وكلبهم" واو الحال تقديره: وكلبهم يبسط ، فبطل حال المذهب ، وأمَّا من قال : إنَّ السبب في ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه فيخرج عنه اسم المفعول والأمثلة ؛ لأنَّها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله ."(٢)

وقد رَدَّ ما احتجَّ به الكسائي أيضًا واختار رأي سيبويه والبصريين من النحويين ابن مالك فقال : "ومذهبه في هذه المسألة ضعيف ؛ لأنَّ اسم الفاعل الذى يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلَّا من قِبل المعنى فلا يُعطى ما أُعطى المشابه لفظاً ومعنى أعني الذى يراد به معنى المضارع كما لم يعط الاسم من منع الصرف بعلة واحدة ما أُعطى ذو العلتين ، وأيضًا فإنَّ الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في إعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل."(٣)

ثم ذكر ابن مالك مذهب سيبويه وكلامه وقال: "قلت: فالمسوي في العمل بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضي وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع كالمسوي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في الإعراب، وهذا لا يصح فلا يصح ما هو بمنزلته ."(٤)

واختار مذهب سيبويه أيضًا الرضي ، وأبو حيان ، وابن عقيل ،

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف.
(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠، ٥٥١.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٥.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٥.

والمرادي ، والأشموني ، وغيرهم(١).

والصحيح في هذه المسألة هو مذهب سيبويه وهو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين وهو جر الاسم بعد اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عاريًا من الألف واللام ، فالجر هو الوجه – كما قال سيبويه – على الإضافة لاسم الفاعل ولا يجوز تنوين اسم الفاعل ونصب الاسم بعده ؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا كان مجردًا من الألف واللام لا يعمل إلَّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، ولا يعمل إذا كان بمعنى الماضي كما قال الكسائي ، وإنَّما يثبت ما قاله الكسائي أنَّه لو حُكى من كلامهم: هذا ضاربٌ عمرًا أمس ؛ لأنَّك لو أتيت هنا بالفعل وجب أن يكون ماضياً فكنت تقول: هذا ضرب زيدًا أمس ، ولا يحسن: هذا يضرب زيدًا أمس.

وأمَّا : هذا مارٌ بزيدٍ أمس ، فلا حجة فيه ؛ لأنَّه عمل في المجرور المجرور ، وليس بمفعول صحيح ، والظرف والمجرور يعمل فيهما اللفظ المحتمل المعنى الفعل ، وإن لم يكن مشتقاً ، فالأحرى أن يعمل فيه اسم الفاعل بمعنى المضي ؛ لأنَّه مشتق(٢).

قال أبو حيان : "ومما يبين فساد هذا المذهب أيضًا(٣) تعريف اسم الفاعل الماضي بالإضافة إلى المعرفة ولو كانت إضافته من نصب لم يتعرف كحاله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ومن تعريفه بالإضافة قول الشاعر :(٤)

لئن كنتَ قد بُلِّغتَ عَنِّى خِيَانة ** لمُبلّغك الواشي أَغشُ وأكذَبُ

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٠٠/٢ والتذييل والتكميل ٨٠٨/٤ والمساعد ١٩٢/٢، وشرح الألفية للمرادي ١٤/٣ وشرح الألفية للأشموني ٢٩٣/٢ وشفاء العليل للسلسيلي ٦٢٧/٢ والتصريح بمضمون التوضيح ٦٦/٢

(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٨٠٨/٤.

(٣) أي : مذهب الكسائي.

(٤) قائله: النابغة الزبياني، والبيت من الطويل، ينظر: ديوانه ص٧٢، وجمهرة أشعار العرب ص٧٤، والتذييل والتكميل ٨٠٨/٤.

فـ"مبلغك" اسم فاعل بمعنى الماضي وقد تعرَّف بالإضافة ، ولذلك وصفه بالمعرفة وهو "الواشي"، ولا يوجد من لسانهم : مررت بضارب هند أمس ضاحِك ."(١)

وجه إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بالألف واللام المثنى والمجموع

قال سيبويه : "وإذا قلت: هم الضاربوك ، وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر ."

الوجه الإعرابي الذى رجَّحه سيبويه :

رجَّح سيبويه في الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بالألف واللام المثنى والمجموع الجر، وذلك على الإضافة لاسم الفاعل ، وعلل اختياره لهذا الوجه بما يحدث في اسم الفاعل إذا كان ما بعده اسماً ظاهراً ، فإنَّك تحذف منه النون وتجر قال سيبويه : "لأنَّك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر."(٢)

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها :

اسم الفاعل إذا كان مضافاً إلى الضمير، فالنحويون اختلفوا في موضع هذا الضمير على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أنَّ هذا الضمير في موضع نصب ، وهو مذهب الأخفش سواء كان اسم الفاعل مقروناً بالألف واللام أو مجرداً منها فتقول : هذا ضاربُك وهذا الضاربُك ، فالضمير في موضع نصب ، وجميع ما يأتي من هذا الجنس ، قيل: وحمله على ذلك أنَّ الخفض في الظاهر إنَّما هو طلب لإسقاط التنوين ألا ترى أنَّك إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ ، فالأصل: ضارب زيدًا، وإنَّما أسقطوا التنوين وأضافوا طلبًا للتخفيف ، والضمير المتصل يسقط مع التنوين للاتصال ، فلا تكون الإضافة ، فلا يكون الخفض إلَّا أن تضيف اسم

(١) التذييل والتكميل ٨٠٨/٤.
(٢) الكتاب لسيبويه ١٨٧/١

الفاعل إضافة محضة ، فتقول: هذا ضاربُك على معنى: هذا الذى أعدَّ لضربك .(١)

وقد نُقل عن سيبويه أنَّ مذهبه النصب في هذا الضمير أيضًا ولكن في اسم الفاعل المقرون بالألف واللام غير المثنى والمجموع نحو: المُكرمك ، والضاربك .(٢)

وسيبويه لم يصرح بموضع الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بالألف واللام غير المثنى والمجموع نحو: المكرمك والضاربك بل صرح بنصب الاسم الظاهر الذى ناب المضمر عنه في هذا الموضع فقال : " قولك: هذا الضاربُ زيدًا ، فصار في معنى : هذا الذى ضرب زيدًا ، وعمل عمله ؛ لأنَّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ ، وهو وجه الكلام ."(٣)

فهذا نصه في موضع الظاهر وهو عنده في موضع نصب في هذا الموضع ولهذا نُقل عنه أنَّ مذهبه في الضمير في نحو: المكرمك في موضع نصب ؛ لأنَّ الضمير هنا ناب عن الظاهر ، وكما نصب الظاهر هنا عنده نُصب ما ناب عنه وهو الضمير المتصل بالمكرم في نحو: المكرمك.

وقد نقل ابن السراج هذا المذهب عن المبرد في أحد قوليه أنَّ هذا الضمير في موضع نصب قال ابن السراج : " وحكي لي عنه أنَّه قال : الضاربه ، الهاء في موضع نصب ؛ لأنَّ لا تنوين ها هنا تعاقبه الهاء ، والضارباه الهاء في موضع خفض ، فإن أردت النصب أثبت النون بناء على الظاهر ، وبه اختلف الناس في المضمر ."(٤)

(١) ينظر البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١٠٤٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٣١٤/١، وشرح الجزولية للأبذي ٤٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٧/١.
(٢) ينظر الانتصار لابن ولّاد ص٥٨، ٥٩.
(٣) الكتاب لسيبويه ١٨١٨/١، ١٨٢.
(٤) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١٤/٢، ١٥.

المذهب الثاني : أنَّ هذا الضمير المتصل باسم الفاعل في موضع خفض في جميع أحواله ، سواء كان اسم الفاعل بالألف واللام أو بغيرهما ، وسواء كان مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعًا فتقول في مثل : هذا الضاربك ، إنَّه مخفوض بالإضافة ، وكذلك إذا قلت: هذان الضارباك ، وهؤلاء الضاربوك ، وهذا ضاربك ، وهذان ضارباك ، وهؤلاء ضاربوك لا يكون الضمير في جميع هذه المواضع إلَّا مخفوضًا، وإلى هذا ذهب المبرد في أحد قوليه ، والجرمي ، والمازني .(١)

وحجتهم أنَّ هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله ، ولا يتصل الاسم بالاسم إلَّا على جهة الإضافة ، وإذا صحت الإضافة صح الخفض .(٢)

وقد اختار هذا المذهب الرماني ، والزمخشري.(٣)

المذهب الثالث : وهو مذهب سيبويه أنَّ هذا الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بالألف واللام إذا كان مفردًا فهو في موضع نصب ، نحو: هذا المُكرمُك ؛ لأنَّ الضمير هنا ناب عن الظاهر، وكما نُصب الظاهر هنا عنده نُصب ما ناب عنه وهو الضمير المتصل في نحو: المكرمك ، وأنت تقول في الظاهر: هذا المُكرمُ زيدًا ، فكذلك إذا ناب الضمير مناب الظاهر في : هذا المكرمُك .(٤)

أمَّا إذا كان اسم الفاعل المقرون بالألف واللام مثنى أو مجموعاً على حدّه فالراجح عند سيبويه الجر – كما سبق – فقد رجَّح في قولهم : هم

(١) ينظر المقتضب للمبرد ١٥٢/٤، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١٠٤٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٣١٣/١.
(٢) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١٠٤٨/٢.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣، والمفصل للزمخشري ص٢٢٦، ٢٢٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٨٣٤/٤.
(٤) الكتاب لسيبويه ١٨١٨/١، ١٨٢.

الضاربوك ، وهما الضارباك الجر، وقال: " فالوجه فيه الجر."[١]

فسيبويه هنا فَرَّق بين اسم الفاعل المقرون بالألف واللام بأنَّه إذا كان اسم الفاعل مفردًا فهو في موضع نصب ، وإذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعًا على حَدّه فهو في موضع جر.

وهذه التفرقة قد غفل عنها بعض النحويين ، وظنوا أنَّ مذهب سيبويه أنَّ هذا الضمير في موضع جر في جميع الأحوال ، فقد غفل عن ذلك ابن وَلَّاد فاختار مذهب المبرد أنَّه في موضع جر، وزعم أنَّه مذهب سيبويه ، واعترض هو والمبرد على الأخفش الذى قال إنَّه في موضع نصب قال ابن وَلَّاد في نقله مسألة اعتراض المبرد على الأخفش في هذا الموضع: "مسألة : ومن ذلك قول الأخفش إنَّ الكاف في: الضاربك ، لا تكون إلَّا في موضع نصب ؛ لأنَّ المضمر لا يجوز أن تدخل النون بينه وبين ما قبله ؛ لأنَّه لا ينفصل ، وهذا غلط ؛ لأنَّ المضمر إنَّما يعتبر في الظاهر، وأنت متى كففت النون والتنوين في الظاهر لم يكن إلَّا جرًا ، ولكن القول كما قال سيبويه في أنَّ الوجه فيه أن يكون جرًا ."[٢]

هذا اعتراض المبرد على مذهب الأخفش بأنَّه في موضع نصب واختار أنَّه في موضع جر، وزعم أنَّه مذهب سيبويه ، وكذلك اختاره ابن وَلَّاد فقال بعد ذلك: "والقول ما قال محمد بن يزيد ، وهو مذهب سيبويه ."[٣]

وغفل المبرد ، وكذلك ابن وَلَّاد أنَّ سيبويه حين قال على هذا الضمير إنَّه في موضع جر أنَّه قال ذلك في الضمير المتصل باسم الفاعل المثنى والمجموع على حَدِّه نحو: الضاربوك والضارباك ، ولم يقل ذلك في المفرد نحو: الضاربك والمكرمك ، وأنَّه عنده في موضع نصب – كما سبق –

(١) الكتاب لسيبويه ١٨٧/١.
(٢) ينظر الانتصار لابن وَلَّاد ص٥٨،٥٩.
(٣) المرجع السابق ص٥٨،٥٩.

ويبدو أنَّ المبرد قد تنبه لذلك فعدل عن هذا القول ، وقال في موضع آخر: إنَّ الضمير المتصل في نحو: الضاربك ، والمكرمك في موضع نصب كما حكى ذلك عنه ابن السراج فيما سبق.

وأخيرًا الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه واختاره فقيل : هو أحسن المذاهب الثلاثة وأولاها ؛ لأنَّك إذا قلت: هذا المكرمك فالأصل في "المكرم" أن يكون نصبًا فيجب أن توقع الضمير بعده على الأصل وهو النصب ويتصل – وإن كان منصوبًا – لأنَّه لا مانع من الاتصال ، ويتصل به كما اتصل بالفعل إذا قلت : هذا يكرمك .(١)

وإذا قلت: هم الضاربوك ، وهما الضارباك ، فالوجه الجر ؛ لأنَّك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر قال سيبويه : " إلَّا في قول من قال: "**الحافظو عورةَ العشيرة**"(٢)

ومعنى قول سيبويه هنا: "إلَّا في قول من قال: "الحافظو عورةَ العشيرة" يريد به قول الشاعر:(٣)

الحافظو عورةَ العشِيرةِ لا ** يأتيهم من ورائنا نَطَفُ

فاسم الفاعل هنا عمل في الاسم الظاهر بعده النصب وليس مضافًا له، وأنَّ النون حذفت تخفيفًا لطول الكلام ، قال سيبويه بعد أن ذكر هذا البيت : " لم يحذف النون للإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذَين والذين حيث طال الكلام ، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخِر "(٤)

(١) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١٠٤٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٧/١، ٥٥٨، والتذييل والتكميل ٨٣٤/٤، والمساعد لابن عقيل ٣٠٤/٢، وتعليق الفرائد للدماميني ٢٣٥٨/١.

(٢) الكتاب لسيبويه ١٨٧/١

(٣) قائله: عمرو بن امرئ القيس الخزرجي، والبيت من المنسرح، ينظر: جمهرة أشعار العرب ص١٢٧، والخزانة ١٨٨/٢، ٣٣٧، والمقتضب ١٤٥/٤، وشروح سقط الزند ١٣٠٧.

(٤) الكتاب لسيبويه ١٨٦/١.

وجه إعراب "غدوة" بعد " لَدُن"

قال سيبويه: " لَدُن" لها في "غدوة" حال ليست في غيرها تُنصبُ بها ، كأنَّه ألحق التنوين في لغة مَن قال: لدُ ، وذلك قولك : من لَدُن غدوةٌ ، وقال بعضهم : لَدًا غدوةٌ كأنَّه أسكن الدال ثم فتحها، كما قال: اضربَنْ زيدًا ، ففتح الباء لمَّا جاء بالنون الخفيفة ، والجر في "غدوةٍ" هو الوجه والقياس."(١)

الوجه الإعرابي الذى رجَّحه سيبويه :

ذكر سيبويه أنَّ " لدن" لها في "غدوة" حال ليست في غيرها فتنصب بها ثم اختار الجر في "غدوة" بعد "لدن" على القياس أي على الإضافة إلى "لدن".

و" لدن" هذه من الظروف غير المتصرفة ، وهو ملازم لمعنى الابتداء ، فيتوغل في مشابهة الحرف دون سائر الظروف غير المتصرفة ، و" لدن" ملازمة للنصب على الظرفية إلَّا إذا جرت بـ"مِن".(٢)

الأوجه الإعرابية الجائزة في "غدوة" بعد " لدن":

ذكر النحويون أنَّه جاء في "غدوة" بعد " لدن" ثلاثة أوجه : النصب ، والرفع ، والجر.

أمَّا النصب : فهو مخصوص في "غدوة" بعد "لدن" لكثرة استعمالها، قال ابن يعيش: "ولا ينصب غير "غدوة" مع "لدن"، وذلك لكثرة استعمالها فغيروها عن الجر، فلا تقول قياسًا على لدن غدوة : لدن بكرةً ؛ لأنَّه لم يكثر في كلامهم كثرة " لدن غدوة ."(٣)

وقد وردت شواهد عن العرب في نصب "غدوة" بعد "لدن" ومنه قول الشاعر :(٤)

(١) الكتاب لسيبويه ٢١٠/١.
(٢) شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢، ١٢٤.
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤.
(٤) قائله: ذو الرمة ، والبيت من الطويل ، ينظر: ديوانه ص١٥٦٦٥، ولسان العرب (شحح) ، وشرح المفصل لابن يعيش ص١٠٤/٤.

لدُن غدوةً حتَّى إذا امتدَّت الضُّحى

وحثَّ القَطِينَ الشَّحشَحانُ المُكلَّفُ

ومنه قول الشاعر:(١)

لَدُنْ غدوةً حتى ألاذ بخُفِّها ** بَقِيّةُ منقوصٍ مِن الظلِّ قالِصِ

ومنه قول الشاعر:(٢)

وما زال مُهْرِى مَزجرَ الكلب منهم لَدُن غُدوةً حتى دنت لغروبِ**

إعراب "غدوة" بعد "لدن" على النصب :

أعرب النحويون "غدوة" بعد "لدن" بالنصب على التمييز ، أو على المفعول به ، قال ابن يعيش: "وإنَّما نصبوا بها ها هنا(٣)؛ لأنَّهم شبهوا نون " لدن" بالتنوين في "ضارب" فنصبوا "غدوة" تشبيهاً بالمميز في نحو: "عندي راقود خلًا ، وجُبَّةٌ صوفًا ، والمفعول في نحو: هذا ضاربٌ زيدًا ، وقاتلٌ عمرًا ، ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون ، يقال: لَدُن ولَدَن ، بضم الدال وفتحها على ما سبق ، فلمَّا اختلفت الحركات قبل النون ، وكانوا يحذفون النون فيقولون: لَدُ غدوة ، شابهت الحركات قبلها باختلافها حركات الإعراب وشابهت النون التنوين بكونها تحذف تارة وتثبُت أخرى ، كما يكون التنوين كذلك ، فنصبوا بها "غدوة" كما نصبوا بضارب"(٤)

وذكر سيبويه وجهاً ثالثاً لنصب ما بعد " لدن" على أنَّه خبر لكان مضمرة ومضمر فيها اسمها قال سيبويه : "ومن ذلك قول العرب:(٥)

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤.

(٢) قائله : أبو سفيان بن حرب يوم أحد، والبيت من الطويل، ينظر: الدرر ١٨٤/١، والهمع ٢١٥/١، والمساعد ٥٣٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢، وشواهد ابن عقيل ١٦٤.

(٣) أي بـ"لدن".

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤.

(٥) البيت من الرجز، وهو من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا تتمة، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢٦٤/١، والخزانة ٨٤/٢، والعيني ٥١/٢، وابن الشجري ٢٢٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢.

مِن لَدُ شولًا فإلى إتلائها

نصب لأنَّه أراد زمانًا ، والشوّل لا يكون زمانًا ولا مكانًا ... فلمَّا أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانًا إذا عَمِل في الشول ، ولم يحسن إلَّا ذا كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد "إنْ" حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء ، فكذلك هذا ، كأنَّك قلت : من لَدُ أن كانت شولاً فإلى إتلائها ."(١)

وهكذا أجد أنَّ " لدن" تنصب بعدها "غدوة" خاصة دون سائر أخواتها مثل بكرة و نحوها ، والعلة في ذلك هو كثرة استعمالها فغيروها عن الجر ، وإذا رجعنا إلى سيبويه نجده يُؤكِّد ذلك حيث يقول: "كما أنَّ لدن إنَّما ينصب بها مع "غدوة"، وكما أنَّ التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلَّا في "الله" إذا قلت : تاللهِ لأفعلنَّ ."(٢)

وقد جعل الرضي النصب في "غدوة" بعد "لدن" شاذًا وعلل هذا النصب لكثرة استعمالها فقال: "أمَّا النصب فإنَّه وإن كان شاذًا فوجهه كثرة استعمال "لدن" مع "غدوة" دون سائر الظروف كبكرة وعشية ."(٣)

وأكَّد السيوطي النصب في "غدوة" بعد " لدن" لكثرة الاستعمال فقال : "إنَّما اختصت "غدوة" بالنصب بعد " لدن" دون "بكرة" وغيرها لكثرة استعمال "غدوة" معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره ."(٤)

وأمَّا الرفع : في "غدوة" فقد حكاه الكوفيون ، قال ابن مالك : "وحكى الكوفيون رفع "غدوة" على تقدير: لدن كان غدوةٌ ."(٥)

(١) الكتاب لسيبويه ٢٦٤/١، ٢٦٥.
(٢) الكتاب لسيبويه ٥٨/١، ٩٥.
(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ١٢٤/٢.
(٤) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣١/١.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٨

والرفع هنا على رأي الكوفيين على أنَّها فاعل لـ"كان" التامة .

وقد ذكر ابن يعيش أنَّ بعضهم شبه الرفع في "غدوة" بالفاعل قال ابن يعيش: "وقد شبه بعضهم "غدوة" بالفاعل فرفعها فقال: لدن غدوةٌ كما تقول: قام زيدٌ."(١)

وأمَّا الجر : في "غدوة" فهو على الإضافة إلى "لدن" ؛ لأنَّ " لدن" ظرف غير متصرف ملازم للنصب على الظرفية إلَّا إذا جرت بـ"مِن" – كما سبق –

وهذا الوجه هو الذى رجَّحه سيبويه في "غدوة" وقال : "إنَّه الوجه والقياس ."

وهذا ما رجَّحه أكثر النحويين أيضاً قال الزمخشري: "وحكمها أن يجر بها على الإضافة كقوله تعالى: **"مِن لَدُن حَكِيمٍ عَلِيمٍ"**(٢)وقال ابن مالك : "وإن كان ما وليها "غدوة" جاز الجر على القياس"(٣)

وكان الجر هو الوجه والقياس ، وهو الأوْلى الذي أميل إليه وأختاره ؛ لأنَّه الأصل ، فإنَّ الأصل في " لدن" أن يخفض ما بعدها بالإضافة كسائر الظروف نحو: أمام ، وقدام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، ونحوها ، ولأنَّ نونها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من عند

و"غدوة" في كل أحوالها السابقة أي: النصب ، أو الرفع ، أو الجر مصروفة البتة فقالوا : لدن غدوةً ، ولدن غدوةٌ ، ولدن غدوةٍ ، وقعت في كلامهم معرفة .

أمَّا "غداة" فهي نكرة لذلك دخلت عليها الألف واللام في قوله

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤.
(٢) من الآية ٦ من سورة النمل.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢.

تعالى :" **بالغَداةِ والعَشِي** " [١] ولا تقول : بالغدوة والعشى إلَّا في قراءة ابن عامر .[٢]

والوجه في ذلك كثرة استعمالها – كما سبق – ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير.

قال ابن يعيش: "وصرف الاسم حكم عليه بالخفة وعدل به عن شبه الفعل ، وهذا مع ما في صرفه من إزالة لبس ، وذلك أنَّك لو منعته الصرف ، فقلت: لدن غدوةَ ، ربَّما أشكل على السامع ، وظن أنَّه مخفوض ، والفتحة علامة الخفض ، فصرفوها ليؤمن هذا اللبس فيه ، وحملوا الخفض والرفع على النصب في الصرف ليجيء الأمر فيه على منهاج واحد في التخفيف كما حملوا: أعد ونَعِد ، وتَعِد على يَعِد في حذف الواو ."[٣]

وقَد أوجب الرضي تنوين "غدوة" بعد " لدن" إذ لو حذف التنوين لم يدر أهي منصوبة أم مجرورة ؟ [٤]

(١) من الآية ٢٨ من سورة الكهف
(٢) ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢١٣
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤.
(٤) شرح الكافية للرضي ١٢٤/٢.

وجه إعراب المعطوف على المستثنى بـ"غير"

قال سيبويه في " هذا باب ما أُجري على موضع غير لا على ما بعد غير " : "زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنَّه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو".

فالوجه الجر، وذلك أنَّ "غير زيد" في موضع "إلَّا زيدٌ" وفى معناه ، فحملوه على الموضع كما قال :(١)

... فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

فلمَّا كان في موضع "إلَّا زيدٌ" وكان معناه كمعناه ، حملوه على الموضع، والدليل على ذلك أنَّك إذا قلت: غيرُ زيد ، فكأنَّك قد قلت: إلَّا زيدٌ ، ألا ترى أنَّك تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلَّا عمروٌ ، فلا يقبح الكلام كأنَّك قلت: ما أتاني إلَّا زيدٌ وإلَّا عمروٌ ."(٢)

الوجه الإعرابي الذى رجَّحه سيبويه :

رجَّح سيبويه في الاسم المعطوف على المستثنى بـ"غير" الجر، وقال : " فالوجه الجر" وذلك بالعطف على الاسم الذي بعد "غير" على اللفظ ، فإنَّ لفظ الاسم بعد "غير" مجرور ، وما ذكره سيبويه في عنوان الباب يدل على العطف على الموضع بالرفع كما سبق .

ولم يذكر سيبويه العلة في اختياره الجر إلَّا أنَّه قد يكون اختار هذا الوجه ورجَّحه ؛ لأنَّه الأصل في العطف ، فالعطف عند النحويين ثلاثة أقسام: أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل نحو: ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ ، فكذلك تقول هنا: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو ، بالجر عطفًا على لفظ "زيد" كأن المعنى : ما أتاني غير هذين .

---

(١) قائله: عُقيبة الأسدي، والبيت من الوافر، وصدره:
معاوي إنّنا بشرٌ فأسجع ...
ينظر: الخزانة ٣٤٣/١ ، والتصحيف للعسكري ص٢٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٧/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧٢/٢.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣٤٤/٢.

الأوجه الإعرابية الأخرى ورأي النحويين فيها:

يرى الخليل ويونس – كما ذكر سيبويه – أنَّه يجوز في هذا الاسم المعطوف الرفع ، وذلك بالعطف على الموضع ، وهو القسم الثاني من أقسام العطف ؛ لأنَّ "غير زيد" في موضع "إلَّا زيدٌ" وفى معناه ، فحملوه على الموضع كما جاءت شواهد على ذلك بالحمل على الموضع كما ذكر سيبويه في قول الشاعر:

... فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

واستُدل أيضًا للخليل ويونس بأنَّك إذا قلت: غيرُ زيد فكأنَّك قلت: إلَّا زيدٌ، وأنَّك تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلَّا عمروٌ، فلا يقبح الكلام كأنَّك قلت: ما أتاني إلَّا زيدٌ وإلَّا عمروٌ.

وقد يكون هذا جائزاً أيضاً عند سيبويه ، ولذلك ذكره عنواناً للباب ، ولأنَّه جائز عند الخليل ويونس ، وهذا من الإنصاف منه وإن كان قد رجَّح الجر عطفاً على اللفظ كما سبق .

وهذا العطف بالرفع عند الخليل ويونس على الموضع ، نُقل عن الأستاذ أبي علي الشلوبين أنَّه عطف على التوهم ، وهو النوع الثالث من أنواع العطف، وقد عرَّفه الصبان فقال: "مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى ، فيعطي لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنَّه معها فتبين الفرق بين الثلاثة."(١)

والمعطوف هنا وإن أُعرب إعراب "غير"، ليس معطوفًا على "غير" نفسها مع إرادة معنى "إلَّا زيدٌ" ؛ فإن عطفت على "غير نفسها اختلف المعنى.(٢)

وتقول على هذا : جاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا ، بالنصب على المعنى ؛

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٥٨/٢.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٤٣، والمساعد لابن عقيل ٥٩١/١ ، والأشموني ١٥٨/٢.

إذ يصلح مراعاته ، إذ تقول: إلَّا زيدًا وعمرًا.

وقد اختار ابن مالك مراعاة المعنى في الاستثناء بـ"غير" ، وأن يعرب هذا المعطوف بإعراب ما بعد "إلَّا" مراعاة للموضع ، وبإعراب ما بعد "غير" مراعاة للفظ كما اختار سيبويه لا بإعرابها نفسه ، وإلَّا فسد المعنى.

قال ابن مالك : (قلت : إذا قيل : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ، بالرفع فلا يخلو أن يحكم لـ"غير" هنا بحكم "إلَّا"، وتنزل منزلتها أوْ لا ، فإن لم يحكم لها بحكم "إلَّا" فسد المعنى المراد ، وذلك أنَّ المراد إدخال زيد ، وعمرو في الإتيان، وأن يقال: ما أتاني غير هذين ، فإن لم تجعل "غير" بمنزلة "إلَّا" ورفع "عمرو" كان المعنى إخراجه من الإتيان ، وكأنَّه قيل: ما أتاني غيرُ زيد ، وما أتاني عمرو ، والمراد خلاف ذلك ، فلزم ألَّا يصح المعنى حتى تنزل "غير" منزلة "إلَّا"، ويعرب "عمرو" بإعراب ما بعد "إلَّا" وبإعراب ما بعد "غير" لا بإعرابها نفسه .)[١]

وهذه لمحة مهمة من ابن مالك في العطف وهي مراعاة المعنى ، وقد أجاز ابن مالك هنا وجهين :

الوجه الأول : العطف على الموضع ، وهو أن يعرب المعطوف بإعراب ما بعد (إلَّا) وهذا ما قاله الخليل ويونس وقاله سيبويه أيضاً في عنوان الباب .

الوجه الثاني : العطف على اللفظ ، وهو أن يعرب المعطوف على المستثنى بغير إعراب ما بعد غير لا بإعراب غير نفسها ، وهذا ما رجَّحه سيبويه كما سبق .

وما عَبَّر عنه الخليل ويونس بأنَّ العطف فيه على الموضع عبَّر عنه بعض المتأخرين بأنَّ العطف فيه مراعاة للمعنى ، كما قال ابن مالك فيما سبق

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/٢، ٣١٤.

وقاله الأشموني أيضاً قال : "يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ، تقول: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا ، فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لأنَّ معنى "غير زيد" "إلَّا زيدًا"، وتقول: ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو، بالجر، وبالرفع ؛ لأنَّه على معنى "إلَّا زيدٌ"، وظاهر كلام سيبويه أنَّه من العطف على المحل ."(١)

وقد جعل ابن هشام هذا العطف من العطف على التوهم كما قال أبو علي الشلوبين وفَهِم من كلام سيبويه أنَّه يقصد ذلك واعترض على مَن فَهِم كلام سيبويه غير ذلك فقال: "وكذلك اختلف في نحو : قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا ، بالنصب والصواب أنَّه على التوهم ، وأنَّه مذهب سيبويه ، لقوله : لأنَّ "غير زيد" في موضع "إلّا زيدًا" ومعناه ، فشبهوه بقولهم :(٢)

معاوي إنَّنا بشرٌ فأسجِع ** فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

وقد استنبط مَن ضعف فهمه من إنشاد البيت هنا أنَّه يراه عطفاً على المحل ، ولو أراد ذلك لم يقل: إنَّهم شبهوه به"(٣)

وقيل : العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم .(٤)

وقيل : لا فرق بين العطف على المعنى والعطف على التوهم ، ففي الهمع للسيوطي ؛ أنَّ العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلَّا أنَّه إذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبًا .(٥)

وهنا تنبيهان :

(١) ينظر شرح الألفية للأشموني ١٥٧/٢، ١٥٨.
(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٣) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ٤٧٧/٢.
(٤) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٥٨/٢.
(٥) ينظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ١٨٠/٥.

التنبيه الأول :

هل هذه الأوجه الثلاثة تجوز في بقية التوابع أم هي خاصة بالعطف ؟

في كلام أكثر النحويين ما يقتضي تخصيص ذلك بالعطف ، وعلى هذا فلا يجوز في بقية التوابع إلَّا مراعاة اللفظ ، فتقول : ما جاءني غيرُ زيدٍ العاقلِ أبى حفصٍ نفسِه أخي عمرٍو بالجر.[١]

قيل : والقياس يقتضى جواز الرفع كما في العطف لكنَّهم لم ينصبوا إلَّا على المعطوف وفى كلام ابن خروف ما يدل على هذا[٢]، وتقول على المراعاة : ما جاءني غيرُ زيدٍ نفسُه وغيرُ زيدٍ العاقلُ ، وغيرُ زيدٍ أبو حفص ، وغيرُ زيد أخوك.

التنبيه الثاني :

هل تجوز مراعاة المعنى في هذا العطف إذا كانت "غير" استثناء فقط أم يجوز ذلك إذا كانت "غير" صفة لا استثناء نحو: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو، فـ"غير زيد" صالح لـ"إلَّا زيد" ؟

في كلام ابن مالك ما يُشعر باختصاص ذلك بما إذا كانت "غير" استثناء ؛ لأنَّه قال : "واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها جائز."[٣]

ومقتضاه أنَّها إذا كانت صفة فلا يجوز في المعطوف بعدها إلَّا مراعاة اللفظ ، فتقول : ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٍو، بجر عمرو فقط ، إذا جعلت غيرًا صفة .[٤]

وأجاز ابن العلج الحمل على المعنى فيرفع ؛ لأنَّ الموضع يصلح

(١) ينظر المساعد لابن عقيل ٥٩٢/١.
(٢) ينظر المساعد لابن عقيل ٥٩٢/١.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢، والمساعد لابن عقيل ٥٩١/١.
(٤) ينظر المساعد ١/ ٥٩٢.

لـ"إلَّا" قال : وقال قوم إنَّه خاص بالاستثناء، ومثاله في المستثنى بـ"إلَّا" : قام القوم إلَّا زيداً وعمراً ، فيجوز في عمرو على مقتضى ما ذكر ابن مالك نصب "عمرو" وجره على مراعاة "غير" إذ يصح أن يقال: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمراً ، وغيرَ زيدٍ وعمرٍو ، وهذا مذهب بعض النحويين منهم ابن خروف وحمل عليه قول الشاعر:(١)

وما هَاجَ هَذا الشَّوقَ إلَّا حَمامَةٌ

تَغَنَّت على خضرَاءَ سُمرٍ قَنُودها

روى برفع "سُمر" على لفظ "حمامة" وبجره.

وخرجه ابن خروف على ما سبق من مراعاة المعنى بتقدير: غير حمامة سُمرٍ قَنُودها .(٢)

فجعل "سُمر" صفة لـ"حمامة" المرفوع بعد "إلَّا" فكذلك بعد "غير".

قال أبو حيان : "والصحيح أنَّه لا يراعى المعنى في "إلَّا زيد" على تقدير: غير زيد ، فلا يجوز: ما قام القومُ إلَّا زيدٍ وعمرٍو بالخفض حملاً لـ"إلَّا زيد" على "غير زيدٍ" وقد أجازه ابن خروف كما ذكرناه.(٣)

وقيل : البيت مؤول بالخفض على الجوار، أو على نعت "خضراء ."(٤)

وقد أجاز أبو حيان مراعاة المعنى في العطف إذا كانت "غير" صفة لا استثناء فقال: "والظاهر جوازه ."(٥)

(١) البيت من الطويل، ونسب في معجم الشواهد لـ: على بن عميرة الجرمي، ينظر: الدرر ١٩٥/١، والمساعد ٥٩٢/١، والهمع ٢٧٩/٣، وأمالي القالي ٥/١، والأضداد لابن الأنباري ٢٤١، وسمط اللآلئ ص١٩، وارتشاف الضرب ١٥٤٤، وفى بعض الروايات : سُمر قُيُودُها ، والمراد بالقنود: عروق الشجرة ، ينظر المساعد ٥٩٣/١.

(٢) ينظر المساعد لابن عقيل ٥٩٢/١ ، ٥٩٣ ، وارتشاف الضرب ١٥٤٤، والهمع ٢٧٩/٣.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٤٤.

(٤) ينظر المساعد ٥٩٣/١، والهمع ٢٧٩/٣.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٤٣.

وقد نقل أبو حيان عن بعضهم فيه وجه آخر فقال: "قيل: ويجوز فيه وجه آخر، وهو القطع على الابتداء ."[١]

والراجح في إعراب المعطوف على المستثنى بـ"غير" أنَّه يجوز في المعطوف وجهان :

الأول : مراعاة اللفظ فيجر بالعطف على لفظ الاسم بعد غير ، وهو الأجود ، كما رجَّحه سيبويه ؛ لأنَّه الأصل في العطف فتقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو . بالجر .

الثاني : مراعاة الموضع فيجوز أن يعطف على موضع "غير" لا على "غير" نفسها لئلَّا يفسد المعنى كما اختار الخليل ويونس وذكره سيبويه أيضاً عنواناً للباب فتقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ بالرفع ؛ لأنَّ "غير زيد" في موضع "إلّا زيد" وفى معناه فحملوه على الموضع وقد جاءت شواهد على ذلك بالعطف على الموضع كما في قول الشاعر السابق :[٢]

... فلسنا بالحبالِ ولا الحديدا

ووجهوا منع عطفه على "غير نفسها بأنَّه يلزم فيه التشريك في العامل ، فيستحيل المعنى ، والله أعلم .

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٤٣.
(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

الخـاتمـة

الحمدُ لله ربِّ العالمين الذي بحمده تتم النعم ، وبرحمته تقبل الصالحات، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيد الأولين والآخرين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى أثرهم واتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد هذا التطواف في كتاب من أعظم ما وصلنا في هذا العلم وهو " الكتاب " لعالم عصره وإمام مدرسته وهو : سيبويه ، وكان موضوع هذا البحث في كتاب سيبويه بعنوان :" **الأوجه الإعرابية الراجحة عند سيبويه في كتابه** " وكان ما توصلت إليه من نتائج تتلخص في الآتي :

١ – أنَّ الإعراب ضروري في الكلام فحركات الإعراب جعلت لتنبئ عن المعاني من فاعلية ، ومفعولية ، ومضافة ، ومضافاً إليه فلم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني لولا حركات الإعراب ، فالإعراب يزيل عنه الفساد واللبس الذي يلحقه باشتباه الفاعل بالمفعول ، والمبتدأ بالمفعول ، وغير ذلك من وجوه الإعراب التي عليها فهم المعنى المراد من الألفاظ والتراكيب .

٢ – أنَّ الإعراب مستحق للاسم دون الفعل ؛ لأنَّ الداعي إلى الإعراب هو التفرقة بين الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ، وغير ذلك من هذه المعاني ، وهذا يكون في الاسم ، أمَّا الفعل فلا يدل إعرابه على معنى ؛ لأنَّ الفعل يدل على حدث وزمان ، فلا تختلف عليه الأحوال حتى يكون الإعراب فاصلاً بينهما ، وإنَّما أعرب المضارع لمشابهته الاسم .

٣ – أنَّ الأصل في الإعراب الحركة ؛ لأنَّها ناشئة عن العامل كقولك : قامَ زيدٌ ، فالضمة ناشئة عن الفعل ، والفعل عامل ، والعمل نتيجة العامل ، والعمل هو الحركة .

٤ – أنَّه ليس في الأسماء جزم لخفتها ولزوم التنوين إياها ؛ لأنَّها لو جُزمت لسقطت منها الحركة والتنوين فكانت تختل ، وأيضاً من الأسماء ما يكون قبل آخره ساكن نحو : زيْد ، وبكْر ، فلو جُزم هذا النوع لاجتمع فيه ثلاثة سواكن فلم يمكن ذلك .

٥ – أنَّه ليس في الأفعال جر ؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في الأفعال .

٦ – أنَّ الأصل في الإعراب الرفع ، والنصب ، والجر ، أمَّا الجزم فهو فرع .

٧ – أنَّ ما رجَّحه سيبويه في كتابه من أوجه الإعراب الأربعة هو : الرفع ، والنصب ، والجر ، أمَّا الجزم فلم أعثر فيه على ترجيح صريح له على غيره من أوجه أخري.

٨ – كان سيبويه في أحيانٍ كثيرة يذكر العلة في ترجيحه لوجه الإعراب ، وذلك لتوضيح رأيه وسبب اختياره لهذا الوجه ، وأحياناً لا يذكر العلة في هذا الاختيار .

٩ – قد يذكر سيبويه توجيهاً إعرابياً للوجه الذي رجَّحه ، وقد لا يذكر ويكتفي بذكر الوجه فقط ، وذلك اعتماداً على فهم القارىء لهذا الوجه .

١٠ – كان سيبويه يعتمد في احتجاجه لأوجه الإعراب التي رجَّحها على جميع مصادر الاستشهاد من القرآن الكريم وقراءاته ، وأشعار العرب ، وأقوالهم ، وعلى القياس ، وعلى العلة .

١١ – كان سيبويه أحياناً يُرجِّح ويختار وجهاً غير ما جاء به السماع ، وذلك استناداً إلى المعنى المراد من الكلام .

١٢ – كان سيبويه في أكثر اختياراته يُرجِّح الوجه الإعرابي الذي تكلم به أكثر العرب وأفصحهم ، ولا يُرجِّح الوجه الذي تكلم به بعض العرب وإن كان مشهوراً كما في مسألة الجر على الجوار .

١٣ – كان للغات العرب جانب من اهتمام سيبويه في اختياره وترجيحه لوجه الإعراب .

١٤ – في أكثر عناوين الأبواب عند سيبويه ما يدل على اختياره للوجه الراجح عنده ، وقد يخالف ذلك ويذكر عنواناً للباب يدل على وجه إعرابي ثم يختار غيره في الشرح .

١٥ – كان سيبويه أحياناً يجعل الوجه الذي رجَّحه عنواناً للباب بأن يقول مثلاً : "هذا باب ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه وجه الكلام"

١٦ – كانت عبارات سيبويه في ترجيحه لأوجه الإعراب عبارات واضحة وصريحة يتبين منها للقارئ ترجيحه لهذا الوجه .

١٧ – كان موقف سيبويه من النحويين السابقين موقفاً متبايناً فقد كان أحياناً يوافق الخليل وغيره من النحويين ، وأحياناً يخالفهم دون أن يعترض عليهم ، ويدلي برأيه ، ويحتج بحجته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ،،،،

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم ٠
٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي ط أولى عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
٣- أخبار النحويين البصريين للسيرافي تحقيق / الزيني خفاجي - مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
٤- أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق / الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ط - القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد طبعة أولى مطبعة المدني - القاهرة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
٦- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي تحقيق د/ عبد الله البركاتي ، د/محسن العميري ط - مركز إحياء التراث جامعة أم القرى - مكة المكرمة
٧- الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق / عبد المعين الملوحي ط - دمشق ١٣٩١ هـ
٨ - أساس البلاغة للزمخشري ط دار الكتب - مصر ١٩٧٣ م
٩- أسرار العربية للأنباري تحقيق / محمد بهجت البيتار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
١٠- الأشباه والنظائر للسيوطي مراجعة / فايز ترحيني ط - القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٩٨ م
١١- الإصباح في شرح الاقتراح تأليف الدكتور/ محمود فجال ط - دار القلم دمشق .
١٢- الأصمعيات اختيار الأصمعي تحقيق / أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط دار المعارف - مصر
١٣- أصول التفكير النحوي تأليف د/ علي أبو المكارم - نشر دار غريب .

١٤- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د / عبد الحسين الفتيلي ط – الأردن ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
١٥- الأضداد لابن الأنباري تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط – الكويت ١٩٦٠م
١٦- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / زهير غازي زاهد ط – القاهرة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
١٧- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، الساسي ١٣٢٣ هـ
١٨- الإغفال لأبي علي الفارسي تحقيق / محمد حسن محمد اسماعيل رسالة ماجستير جامعة عين شمس ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤ م
١٩- الأمالي الشجرية لابن الشجري ط – بيروت بدون تاريخ .
٢٠- الأمالي لأبي علي القالي ط – بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
٢١- أمالي المرتضي للشريف الرضي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط – عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ
٢٢- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق / هادي حسن حمود ط – بيروت ١٩٨٥ م
٢٣- إملاء ما منَ به الرحمن للعكبري ط بيروت ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م
٢٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط – القاهرة ١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠ م
٢٥- الانتصار لابن ولَّاد تحقيق / عبد الحميد السيوري – جامعة القاهرة .
٢٦- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد ط – القاهرة بدون تاريخ .
٢٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف /محمد محي الدين عبد الحميد – ط . دار الطلائع ٢٠٠٩ م

٢٨- الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د / حسن شازلي فرهود ط- القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
٢٩- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي - بدون تاريخ .
٣٠- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د / مازن المبارك ط - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
٣١- البحر المحيط لأبي حيان ط - ثانية دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
٣٢- البديع في علم العربية لابن الأثير تحقيق / فتحي أحمد علي الدين ط - أولى نشر مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٠ هـ
٣٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق د/ عياد بن عيد - ط بيروت ١٩٨٦ م
٣٤- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط ثانية دار الفكر ١٩٧٩ م
٣٥- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري تحقيق د / طه عبد الحميد ط - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ م
٣٦- تاج العروس للزبيدي - ط . الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ
٣٧- التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د / فتحي أحمد مصطفى ط - مكة المكرمة ١٤٠١ هـ
٣٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العتيمين - ط . دار الغرب الإسلامي - بيروت

٣٩- التحصيل والتمثيل لأحكام التسهيل لابن هانيء الغرناطي – رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / محمد عبد العزيز مكي .
٤٠- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / مصطفى أحمد أحمد حبالة .
٤١- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الثاني رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / السيد تقي الدين .
٤٢- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الثالث رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / حماد حمزة البحيري .
٤٣- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الرابع رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / الشربيني إبراهيم .
٤٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق / محمد كامل بركات ط – القاهرة ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م
٤٥- التصحيف والتحريف للعسكري تحقيق / عبد العزيز أحمد – ط – الحلبي ١٣٨٣ هـ
٤٦- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط – مصطفى الحلبى بالقاهرة ٠
٤٧- تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ١٩٧٦ م
٤٨- تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الثاني رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / محمد السعيد عبد الله ١٩٨٠ م

٤٩- تفسير القرآن للطبري تحقيق / محمود محمد شاكر ، وأحمد محمد شاكر - طبعة ثانية نشر مكتبة ابن تيمية القاهرة .
٥٠- التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د/ كاظم بحر المرجان - ط - العراق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
٥١- تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش الجزء الثاني- رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / جابر محمد السراجة ١٩٨٣ م
٥٢- تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش الجزء الثالث - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق /إبراهيم جمعة العجمي١٩٨٧ م
٥٣- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق / محمد عوض مرعب - طبعة أولى دار إحياء التراث العربي بيروت ٢٠٠١ م
٥٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ط مكتبة الكليات الأزهرية .
٥٥- التوطئة لأبي علي الشلوبين تحقيق د / يوسف أحمد المطوع ط - الكويت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
٥٦- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي - ط القاهرة .
٥٧- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د/ علي توفيق الحمد ط - مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
٥٨- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ط - بولاق ١٣٠٨ هـ
٥٩- جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق / الأستاذ عبد السلام هارون ط - دار المعارف بمصر ١٩٧١ م
٦٠- جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق د / رمزي منير البعلبكي ط بيروت ١٩٨٧ م

٦١- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ط – دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣ م
٦٢- جواهر الأدب للأربيلي شرح وتحقيق د / حامد أحمد نيل – ط – القاهرة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م
٦٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني ط مصطفى البابي الحلبي بمصر .
٦٤- الحجة في علل القراءات السبع للفارسي تحقيق / علي النجدي ناصف وآخرين ط – القاهرة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م
٦٥- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د / عبد العال سالم مكرم – ط دار الرق – بيروت .
٦٦- الحدود في علم النحو للأبذي تحقيق / نجاة حسن عبدالله نولى – الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ٢٠٠١ م
٦٧- الحماسة البصرية تصحيح وتعليق د / مختار الدين أحمد إمام ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٤ م
٦٨- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق /عبد السلام هارون – ط الخانجي بالقاهرة٠
٦٩- الخصائص لابن جني تحقيق /الشربيني شريدة ط دار الحديث – القاهرة ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
٧٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي – ط ثانية دار المعرفة للطباعة بيروت – لبنان ١٩٧٣ م ٠
٧١- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي تحقيق / محمد بن لطفي الصباغ – نشر جامعة الملك سعود عمادة شؤون المكتبات الرياض .
٧٢- دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل لعلي باشا بن محمد بن علي – نشر مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ١٨٧٣
٧٣- ديوان أبو زبيد الطائي – ط بيروت .

٧٤- ديوان الأخطل نشر / أنطون صالحاني ط – بيروت – لبنان ١٨٩١ م
٧٥- ديوان الأعشى شرحه وقدم له / مهدي محمد ناصر الدين ط بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
٧٦- ديوان بشر بن أبي خازم تحقيق / عزه حسن ط – دمشق ١٣٧٩ هـ
٧٧- ديوان جرير – ط بيروت .
٧٨- ديوان حسان بن ثابت تحقيق د / سيد حنفي ، وحسن الصيرفي – ط الهيئة العامة ١٩٧٤م ٠
٧٩- ديوان الحطيئة تحقيق/ نعمان أمين طه – ط مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م
٨٠- ديوان ذي الرمة تحقيق د/عبد القدوس أبو صالح ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م
٨١- ديوان الراعي النميري جمع / ناصر الحاني ط – المجمع العلمي بدمشق ١٣٨٣ هـ
٨٢- ديوان رؤبة بن العجاج عني بتصحيحه / وليم بن الورد ط – بغداد ١٩٠٣ م
٨٣- ديوان الشماخ تحقيق د / صلاح الدين الهادي – ط القاهرة – بدون تاريخ .
٨٤- ديوان طفيل بن كعب الغنوي تحقيق / فريتس كرنكوف – ط – لندن ١٩٢٧ م
٨٥- ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه تحقيق د/ عزه حسن
٨٦- ديوان عمرو بن أبي ربيعة ط – بيروت ١٣٧٠ هـ
٨٧- ديوان الفرزدق – ط بيروت .
٨٨- ديوان كثير عزة جمع وشرح د / إحسان عباس ط – بيروت ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م
٨٩- ديوان لبيد – ط – بيروت – لبنان

٩٠- ديوان امرؤ القيس ضبطه وصححه / مصطفى عبد الشافي ط – بيروت ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م
٩١- ديوان النابغة الجعدي نشر/ مارية نللينو زوما – ١٩٥٣ م
٩٢- ديوان النابغة الذبياني – شرح وتقديم / عباس عبد الستار ط – بيروت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م
٩٣- ذيل الأمالي ط – منشورات دار الآفاق الحديثة بيروت لبنان ١٩٨٠ م
٩٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق/ أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٩٥- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق د / حسن هنداوي ط دمشق ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
٩٦- سمط اللآليء لأبي عبيد البكري تحقيق / الأستاذ عبد العزيز الميمني – ط – لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٦ م
٩٧- سيبويه إمام النحاة تأليف / الأستاذ علي النجدي ناصف ط – عالم الكتب بالقاهرة .
٩٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي ط – القدسي بالقاهرة ١٩٣٢ م
٩٩- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي/ تحقيق عبد العزيز رباح – ط دمشق ١٩٧٨ م
١٠٠- شرح ألفية ابن مالك للأشموني ومعه حاشية الصبان – ط عيسى الحلبى بمصر ٠
١٠١- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد – ط المكتبة العصرية – بيروت ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م
١٠٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد – ط – بيروت .

١٠٣- شرح ألفية ابن معط للقواس تحقيق / موسى الشوملي ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م
١٠٤- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون - ط دار هجر ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م
١٠٥- شرح التسهيل للمرادي الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة تحقيق / أحمد محمد عبدالله .
١٠٦- شرح الجمل لابن بابشاذ - رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة .
١٠٧- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح - ط - العراق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
١٠٨- شرح الحماسة للمرزوقي تحقيق / أحمد أمين وعبد السلام هارون - ط - القاهرة ١٩٥١ م
١٠٩- شرح ديوان المتنبي للعكبري تحقيق / مصطفى السقا وآخرين ، نشر دار المعرفة - بيروت .
١١٠- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق / الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد - ط - السعادة ١٣٧٦ هـ
١١١- شرح الشواهد الكبرى للعيني - ط - بولاق ١٢٩٩ هـ
١١٢- شرح شواهد المغني للسيوطي - ط - البهية بمصر ١٣٢٢هـ
١١٣- شرح كافية ابن الحاجب للرضى - ط - دار الكتب العلمية بيروت لبنان٠
١١٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ط - دار المأمون ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م ٠
١١٥- شرح كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري تحقيق الأستاذ/ رشيد بلحبيب - ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .

١١٦- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي - ط - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان طبعة أولى ٢٠٠٨ م .
١١٧- شرح اللمع لابن برهان العكبري تحقيق د/ فائز فارس ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م
١١٨- شرح المفصل لابن يعيش - ط - مكتبة المتنبي - القاهرة .
١١٩- شرح المفضليات للتبريزي تحقيق / علي محمد البيجاوي - ط - دار نهضة مصر للطبع والنشر .
١٢٠- شرح المقدمة الجزولية للأبذي تحقيق / سعد حمدان الغامدي رسالة دكتوراه جامعة أم القرى - مكة ١٤٠٦ م
١٢١- شروح سقط الزند ، عمل لجنة أبي العلاء - ط - دار الكتب بمصر ١٣٦٨ هـ
١٢٢- شعر الأخطل أبي مالك التغلبي / صنعه السكري تحقيق د/فخر الدين قباوة - ط - دار الفكر - بيروت لبنان .
١٢٣- شعراء النصرانية قبل الإسلام / جمعه الأب لويس شيخو اليسوعي - ط - بيروت - بدون تاريخ .
١٢٤- الشعر والشعراء لابن قتيبة - ط - بيروت - لبنان - بدون تاريخ .
١٢٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د/الشريف عبد الله الحسيني - مكة المكرمة ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م .
١٢٦- شواذ القراءات لابن خالويه / عنى بنشره برجسترا - ط - المطبعة الرحمانية القاهرة ١٩٣٤ م
١٢٧- شواهد التوضيح والتصحيح بشرح مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - ط القاهرة - بدون تاريخ .

١٢٨- الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - ط - بيروت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
١٢٩- صحيح البخاري - ط . الشعب .
١٣٠- صحيح مسلم تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي - ط دار إحياء التراث العربي .
١٣١- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تحقيق د /محسن عياض ١٩٧٣ م
١٣٢- الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق د / محمود محمد الطناحي - ط - عيسى الحلبي القاهرة ١٩٧٧ م
١٣٣- الفهرست لابن النديم - ط - بيروت ١٩٦٤
١٣٤- الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي في النحو للجامي - مكتبة البشري - كراتشي ط أولى ٢٠١١م
١٣٥- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد - ط - القاهرة بدون تاريخ .
١٣٦- القاموس المحيط للفيروز أبادى - ط - دار الحديث القاهرة .
١٣٧- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع تحقيق / فيصل الحفيان نشر مكتبة الرشد - طبعة أولى .
١٣٨- الكامل للمبرد تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط القاهرة بدون تاريخ .
١٣٩- الكتاب لسيبويه تحقيق /عبد السلام محمد هارون - ط الخانجي - القاهرة - ط ثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٤٠- الكشاف للزمخشري ضبط وتصحيح / مصطفى حسين أحمد ط - ثالثة دار الكتاب العربي بيروت لبنان ١٩٨٧ م

١٤١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب تحقيق د/ محي الدين رمضان – ط بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
١٤٢- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري رسالة دكتوراه جامعة القاهرة تحقيق / خليل بنيان الحسون .
١٤٣- لسان العرب لابن منظور – ط دار المعارف بمصر ٠
١٤٤- لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري تحقيق الأستاذ / سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ
١٤٥- اللمع في العربية لابن جني تحقيق د / حسين محمد محمد شرف ط – القاهرة ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م
١٤٦- المتبع في شرح اللمع للعكبري تحقيق د/ عبد الحميد حمد الزوى – منشورات جامعة قار يونس بنغازي ط ١٩٩٤م
١٤٧- مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق / فؤاد سنركين ط – القاهرة ١٩٥٤ م
١٤٨- مجالس ثعلب تحقيق / عبد السلام هارون – ط – القاهرة ١٩٨٧ م
١٤٩- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق / الأستاذ عبد السلام هارون – ط – الكويت ١٩٦٢ م
١٥٠- مجمع الأمثال للميداني – ط – النهضة ١٢٤٢ هـ
١٥١- المحتسب لابن جني تحقيق / علي النجدي ناصف و د/ عبد الفتاح شلبي – ط – القاهرة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩م
١٥٢- المخصص لابن سيده – ط – بيروت بدون تاريخ .
١٥٣- المدارس النحوية للدكتور / شوقي ضيف – ط – ثانية دار المعارف بمصر .
١٥٤- المدرسة النحوية في مصر والشام د / عبد العال سالم – ط – دار الشروق طبعة أولى ١٩٨٠ م .

١٥٥- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق / الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم – طبع دار نهضة مصر
١٥٦- المسائل البصريات للفارسي تحقيق / محمد الشاطر – ط أولى المدني بمصر١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م ٠
١٥٧- المسائل العسكرية للفارسي تحقيق د / محمد الشاطر أحمد محمد – ط – القاهرة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م
١٥٨- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي تحقيق/ صلاح الدين عبد الله الشنكاوي – مطبعة العلني بغداد بدون تاريخ.
١٥٩- المسائل المنثورة للفارسي تحقيق/ مصطفى الحيدرى .
١٦٠- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركات – ط دار الفكر دمشق ١٩٨٠ م .
١٦١- معاني الحروف للرماني تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ط – القاهرة بدون تاريخ .
١٦٢- معاني القرآن للأخفش تحقيق د / عبد الأمير محمد أمين – ط أولى عالم الكتب بيروت ١٩٨٥ م .
١٦٣- معاني القرآن للفراء تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار – ط – دار السرور بيروت لبنان .
١٦٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
١٦٥- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون – ط – القاهرة ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م
١٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد – ط محمد على صبيح بالأزهر – القاهرة٠
١٦٧- المفصل في علم العربية للزمخشري – ط – ثانية بيروت٠

١٦٨- المفضليات للضبي تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – ط – القاهرة ١٩٧٩ م
١٦٩- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د / كاظم بحر المرجان – ط – بغداد ١٩٨٢ م
١٧٠- المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٩٩٤ م٠
١٧١- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي – ط القاهرة ١٩٨٨ م
١٧٢- المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار – ط أولى العاني بغداد ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .
١٧٣- المنصف لابن جني تحقيق / أبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – ط – ١٩٥٤ م
١٧٤- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي حيان – ط – دار الكتب المصرية .
١٧٥- نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد المرابط الدلائي الجزء الأول رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق / مصطفي الصادق.
١٧٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري – المطابع المصرية ١٢٩٤ هـ
١٧٧- النشر في وجوه القراءات العشر لابن الجزري – ط دار الكتب العلمية – بيروت .
١٧٨- نفح الطيب للمقري التلمساني تحقيق د/ إحسان عباس – ط بيروت ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٨ م
١٧٩- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق / عبد الجليل محمد عبد الجليل رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤١١هـ – ١٩٩٠ م

١٨٠- همع الهوامع للسيوطي تصحيح محمد بدر الدين ط - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٢٧ هـ .
١٨١- الوافي بالوفيات للصفدي باعتناء/ س ديدرينغ ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م